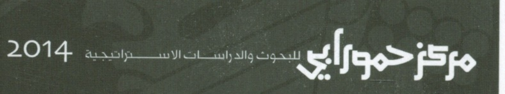


الدور القطري

فوضى برائحة الغاز

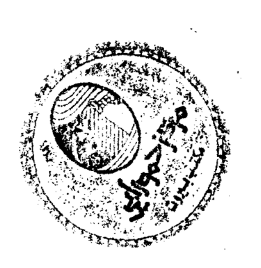


أ. م. د. عماد مؤيد المرسومي









الـدور القطـري

فوضى برائحة الغاز

الدور القطري

فوضى برائحة الغاز

أ. م. د. عماد مؤيد المرسومي



www.hrcsiraq.com | hrcss2006@yahoo.com

- اســم الكتــاب: الدور القطري ــ فوضى برائحة الغاز
- تــــأليـــــف: أ. م. د. عماد مؤيد المرسومي
- الطبعـة الأولى: كانون الثاني (يناير) 2014
- تصميم الغلاف: هوساك كومبيوتر برس
- رقم الإيداع الدولي: ISBN 978 ـ 614 ـ 426 ـ 261 ـ 0

- الناشر: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

المقر العام: بغداد: عرصات الهندية ـ مجاور مطعم الريف الإيطالي ـ هاتف: 10234002 78 964+

بيروت: طريق المطـار ـ قرب المكتب الاستشاري ـ بناية ماميا ـ ط 3 ـ هاتف: 844384 76 961+

E-mail: hcrss2006@yahoo.com Website: http://www.hcrsiraq.com/om/

- الطباعة: شركة صبح للطباعة والتجليد

هاتف: 476122 1 961+ بيروت ــ لبنان

- التوزيع: دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع

هاتف: 541211 1 961+ بيروت ــ لبنان

مقدمة المركز

لم تكن قطر كدولة واردة في حسابات المنطقة الإستراتيجية، إلا عندما بدت تدس أنفها شيئاً فشيئاً في شؤون المنطقة، مرة كجهة راعية للتفاهمات وأخرى داعمة لجهود الأعمار، وأخيراً متدخلة في شؤون البلدان وراعية وممولة للإرهاب بغية اسقاط نظمها، على الرغم من أن هذه البلدان لا تقع على محيطها الجغرافي، هذا الدور ترك بصماته على أوضاع المنطقة برمتها، وليتباين التفسير بشأن هذا الدور، فمنهم من يرى بحث عن مكانة لدولة صغيرة في محيط متلاطم من المشكلات والأزمات، والبعض الأخر عَّدهُ، محاولة للخروج من ربقة السيطرة السعودية على دول الخليج، وأخرون وضعوه في أطار سياسة امتثال للأهداف الإسرائيلية، كون قطر من أكثر الدول التي ترتبط بعلاقات قوية مع اسرائيل.

وما يهمنا في هذا الدور المرتكز على نشر الفوضى في المنطقة، هو أن ريع الغاز القطري تحول إلى مصدر مهم من مصادر تمويل العنف والإرهاب في المنطقة، تحت مرأى ومسمع الولايات

المتحدة صاحبة نظرية (الحرب على الارهاب). والاسلحة والمتفجرات التي تحصد الارواح في العراق وسوريا وبلدان أخرى، ممولة من دولة قطر عبر وسطاء وشركاء ومن دول أوربية تنتمي إلى الاتحاد الاوربي وأعضاء في حلف الناتو، أنها الفوضى المغمسة بالدم وبرائحة الغاز القطري الذي بدأ بنمط جديد من استثمار عوائده في إشاعة الفوضى في المنطقة، فقطر لم تعد إلا أداة من الادوات التي تستثمرها الولايات المتحدة وإسرائيل كحلفاء تحت الطلب، تستدعيها متى ما كان ذلك ضرورياً وتنسحب من المشهد بكل هدوء.

لهذا لا يمكن فصل الدور القطري عما يجري تحضيره في المنطقة، لإعادة تشكيل خرائطها على خلفية الهزيمة الأميركية في العراق وصعود القوى الاقليمية والدولية الجديدة، وهو لا يعد تطلع قطري مجرد من دون حاضنة دولية، لاسيما وأنه تم على حساب الحليف التاريخي للولايات المتحدة (السعودية)، فأهداف هذا الدور المعلنة والمسكوت عنها لصالح من؟ وماهي مدياته؟.

إدارة المركز

المقدمة

أخذت قطر في السنوات القليلة الأخيرة تنال اهتماما كبيراً من قبل عدد من الأكاديميين في العالم من المهتمين بشؤون الشرق الأوسط، ولعل ما يدل على ذلك حجم المقالات والكتابات التي تناولت بالتحليل هذه الإمارة، والمثير للدهشة أن أغلب هذه الكتابات تبدأ أولى أسطرها بالفكرة نفسها التي تعبر عن حقيقة جغرافية، أنها عبارة أثيرة تجدها في مجلات وصحف أميركية وأوروبية تقول، «**باتت قطر هذه الإمارة الصغيرة تملك تأثيراً كبيراً في الشرق الأوسط**»، ولا شك في أن استهلال المقالة بهذا الشكل يثير قدراً من الانبهار، والسؤال كيف يمكن أن يجتمع النقيضان معاً: الحجم الجغرافي الصغير والنفوذ الإقليمي الكبير، ولكن مع تعاقب السطور يتبين أن هذا الاستهلال ما كان سوى مقدمة لتهيئة عقل القارئ، لإدراك ماهية الشروط والعناصر التي جعلت من قطر تمتلك هذا التأثير، بطريقة ما كان يوحي حجمها سابقاً، إنها يمكن أن تتحول إلى فاعل إقليمي، وهو ما يؤكد قطعاً أن قطر خرقت

القاعدة المعهودة والمألوفة عن الدول الصغرى، بأنها كيانات سياسية ترغب في الانطواء على نفسها، من دون أيما رغبة للانغماس في المشاكل الدولية والنزاعات المسلحة.

لم يغفل المحللون الحديث عن التحولات الاقتصادية، التي أخذت قطر تعيش في ظلها منذ صعود أهمية الغاز الطبيعي التي تشكل فيه واحدة من أهم مكامن العالم من هذا المورد الطاقوي، الأكثر اهمية في الحالة الراهنة، لكن الجانب الأكبر من الاهتمام الذي تمعنت فيه أقلامهم وأفكارهم، هو تحليل طبيعة السياسة الخارجية التي باتت تمارسها هذه الإمارة الخليجية والتحولات التي مرت بها بالتوازي مع التحولات الكبرى التي عاشتها المنطقة العربية في ما يزيد عن عقدين من الزمان.

ومما لا شك فيه، أن التحول الحاصل في قدرات الدولة وحجم نفوذها السياسي الإقليمي أو العالمي، وتأثير ذلك على مكانتها في النظام الدولي يعد من الحقائق الأصيلة ذات الصلة بتطور السياسة الدولية، وعلى امتداد التأريخ ومنذ ظهور الدولة القومية (Nation State) بعد معاهدة (ويستفاليا) عام 1648، كلاعب أساسي أو بوصفها الوحدة الدولية الرئيسة في النظام العالمي، وحتى الوقت الحاضر ظهرت دول كبرى وعظمى استمرت لسنوات عدة، ومارست تأثيراً طاغياً في العلاقات بين الأمم، فضلاً عن نشر أنموذجها القانوني والاجتماعي والسياسي، ومن ثم انحدرت إلى مستوى أقل في التراتبية الدولية، وظهرت دول متوسطة المرتبة من ناحية الإمكانات والقدرات العسكرية والاقتصادية، لكنها تحولت

إلى قوى إقليمية ضمن حيزها المكاني، وهكذا كان التغيير المستمر في مواقع الدول ضمن سلم القوى العالمي يرد أو يعد لصيقاً بحدوث التطورات السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية الاجتماعية، فضلاً عن تغير الموازين في علاقات هذه القوى بعضها مع بعض، فإن كانت الثورة الصناعية التي بدأت في إنكلترا أول الأمر منذ أواخر القرن السادس عشر، قد تحولت إلى عامل أساسي في بناء قوة الدولة البريطانية، التي استثمرت مجهودها العلمي والصناعي للتحول إلى إمبراطورية عالمية، مكنتها من الوصول إلى مختلف أرجاء العالم، كذلك كان لسقوط النظام الملكي في فرنسا بعد الثورة الشعبية في عام 1789، الأثر الكبير في أنتشار الروح القومية الجمهورية وبداية الإحساس بالدور الأوروبي، الذي يمكن أن تؤديه فرنسا على مستوى القارة، والمتمثل بالعمل على إسقاط النظم الملكية ونشر الأفكار الثورية بوصفها الحامل لهذه الإيديولوجيا.

ينطبق الأمر كذلك على التحولات السياسية التي وقعت في أوروبا، لفترة ما بين الحربيين العالميتين، والتي أدت إلى إنهاك القوى العالمية التقليدية مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وبداية الانطلاق لقوى جديدة مثل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأميركية، كقوى عالمية تتولى إدارة النظام الدولي بلا منازع، وعلى المنوال نفسه نجد أن التغييرات الاجتماعية والتحولات الاقتصادية الداخلية، التي اشتدت في إيران في عهد الشاه، قد أفضت إلى اندلاع الثورة الإسلامية في شباط من العام 1979، وانعكاس ذلك على تغير العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإيران، بعد

أن كانت لهذه الأخيرة تؤدي دوراً مهماً في الشرق الأوسط، بوصفها (شرطي الخليج) المسؤول عن حماية المصالح الغربية في المنطقة.

إن كل هذا يبين أن التغيير في إمكانات الدولة وقدراتها، ومن ثم التغيير الذي يمتد إلى مكانتها وموقعها ودورها، الذي هو نتاج لتحولات سياسية اقتصادية واجتماعية، سواء كانت داخلية أو خارجية، على أساس أن التغير في موازين القوى وعلاقات الدول مع بعضها، غالباً ما يكون مشروعاً لإعادة إنتاج أدوار إقليمية جديدة، وإعادة ترتيب لمواقع هذه الدول.

وغالباً ما كانت الثورات والحروب في العالم تحدث انقلاباً في موازين القوى، وفي اتجاه التفاعلات الدولية والاقليمية، ولعل من الأدلة التي تفيد بأن الثورات غالباً ما تعمد (مثل الحرب) إلى إحداث تغيير وتبدل في طبيعة التفاعلات ونوعية التوازنات الإقليمية، وتبدل مواقع الدول في علاقتها ببعضها، هو ما يمكن أن نستخلصه من الصورة الإقليمية التي سادت في الشرق الأوسط، ما قبل وما بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران، فقبل الثورة (وفي الوقت الذي كان فيه العرب يخوضون مواجهات حاسمة، لنيل استقلالهم السياسي، كان الشاه يعمل في تنسيق كامل مع هذه القوى التي يكافح العرب بالضد منها، ولما نجحت الثورة الإسلامية في إيران، أخذت تواجه الغرب، في الوقت الذي وصل فيه العرب إلى مرحلة من الاعتدال ثم التعاون في علاقاتهم مع أعداء الأمس الغربيين، الذين باتوا أعداء لإيران التي كانت صديق

الأمس)(*)، من المؤكد أن هذه المقارنة تقدم صورة واضحة عن تأثير الثورات في إحداث التبدل في المواقع على خريطة العلاقات الدولية والإقليمية.

على هذا الأساس نجد أن السياسة الخارجية لقطر، وُجدت في بيئة إقليمية ودولية شهدت متغيرات يمكن أن توصف بالتحولات الكبرى، وهو ما مثل فرصاً استراتيجية لهذه الدولة، عملت على توظيفها واستغلالها متحررة من القيود التي كانت تحد من حركتها الخارجية، من أجل التحول من دولة هامشية موجودة في أطراف النظام الدولي، بل دولة هامشية في إطراف النظام الإقليمي العربي نفسه، إلى دولة صانعة للحدث في بعض القضايا الإقليمية، مع رغبتها في التحول إلى فاعل إقليمي (Regional Actor)، برغم بعض الصعوبات التي تقف كعقبات جيوسياسية بإزاء هذا المسعى.

يسعى هذا الكتاب إلى تحليل التغيرات التي طرأت في السياسة الخارجية لدولة قطر منذ نهاية الحرب الباردة، حتى الوقت الحاضر بالوقوف على أهم المحطات، التي مثلت نقاط تحول في العلاقات الإقليمية والدولية، وكيف عملت هذه الدولة على توظيفها كفرص من أجل تقليص مساحة الدور الإقليمي لبعض القوى التقليدية،

(*) أحمد يوسف أحمد، نحو تطوير إيجابي للعلاقات العربية- الإيرانية على جانبي الخليج: الدوافع والصعوبات، في: نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران: المستجدات الإقليمية ومتطلبات التغيير، الجزء الأول، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، 2000، ص 52.

والعمل على تعزيز دورها كبديل أكثر كفاءة وقدرة في إدارة التفاعلات الإقليمية، وأن التعرض للبيئة الشرق أوسطية والتغييرات التي لحقت بها، وانعكاس ذلك على طبيعة التفاعلات الإقليمية، يعد ضرورة منهجية ومنطقية تفرض نفسها بوصفها المدخل الفلسفي لفهم طبيعة الدور القطري المتغير، الذي وُجد في هذه البيئة وسعى لاستغلال التبدلات واختلاف المواقع، من أجل إيجاد موطئ قدم وسط القوى الإقليمية المتنافسة.

يحاول هذا الكتاب انطلاقاً من فرض يتمثل في أن تغير التفاعلات الإقليمية نتيجة لتبدل موازين القوى، يهيئ الفرص للقوة الصاعدة للعمل على ملء الفراغ أو التصدي للقضايا الإقليمية، عن طريق توظيفها لمقومات القوة التي تملكها مثل القدرة المالية، الإعلام المؤثر، السياسة الخارجية النشطة، فضلاً عن التحالفات القوية، وقد بدأت قطر باستخدامها لمقومات القوة هذه من أجل تحقيق عملية النفاذ التدريجي، الى أهم القضايا العربية والتوسط في حلها، من أجل انتزاع دور اقليمي مؤثر في عملية إدارة التفاعلات السياسية بين مختلف اللاعبين.

الفصل الأول

البيئة الشرق أوسطية في نصف قرن

تمهيد

إن إسقاط الضوء على طبيعة التفاعلات الإقليمية التي تميزت بها العلاقات العربية ـ العربية يُعد، بلا شك، مدخلاً موفقاً لفهم طبيعة البيئة السياسية الكلية التي أفرزت في تجلياتها ما بات يسمى بالدور القطري، إذ يبدو يقيناً أن هذه البيئة وتحولاتها هي التي شكلت مدركات الدور لدى صناع القرار في قطر وعملوا في ضوئها على صياغة سياسة خارجية نشطة على أساس أن (الحالة القطرية)، إن جاز تسميتها بهذا الوصف، لم تمثل في عموميتها كظاهرة حالة استثنائية شذت عن النزعة المستمرة التي تملكت الدول العربية الرئيسة في قيادة المنظومة الإقليمية أو التأثير في تفاعلاتها وإدارة أنماط الصراع والتعاون ما بين دولها الأعضاء، وربما الشذوذ الوحيد الذي فرضته (الحالة القطرية) هي أن هذه النزعة القيادية كانت مقتصرة على دول عربية يمكن أن توصف، بالمعيار الإقليمي وليس الدولي، دول إقليمية رئيسة على حين تعد قطر وفقاً

لحسابات ومعطيات المساحة والسكان والإرث التاريخي دولة هامشيه، إلا أن ذلك لا يلغي حقيقة أن (الحالة القطرية) بوصفها كاشفة عن مسعى جيوبيلتيكي تملك دولة لقيادة المنظومة العربية حتى إن تطلبت هذه القيادة تقويض قوة بعض الأدوار الإقليمية ومحاصرتها أيديولوجياً وسياسياً هي امتداد لحالة مستدامة في التفاعلات العربية ـ العربية وسبق أن طبقتها قوى عربية سابقة.

لقد ارتبط النظام الإقليمي العربي منذ نشأته بمنطق الدعوة القومية التي أفرزت قواعد عامة حاكمة للسلوك السياسي العربي الحكومي لا سيّما إزاء جملة من القضايا الكلية العامة مثل قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي وبناء الوحدة العربية، بحيث أن هذه القواعد العامة الحاكمة استمدت أحكامها من ميثاق الجامعة العربية الذي يركز على التضامن والدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وهو ما تم التعبير عنه إجرائياً عن طريق سلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات الجماعية مثل معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي (1950) واتفاقية الوحدة الاقتصادية (1957) وغيرها من الاتفاقيات والقرارات التي مثلت، من الناحية النظرية، مرجعية للتعاون العربي المشترك[1].

إلا أن الإشكاليات التي واجهت هذه الجهود التكاملية تمثلت في: تناقض القطري مع القومي، ثم تناقض الإقليمي مع القومي والكثير من هذه الإشكاليات والتحديات كانت أساساً نابعة من طبيعة تركيب الدولة القُطرية أو بالأحرى طبيعة النظام السياسي المهيمن على الدولة القُطرية والذي لم يكن قادر سياسياً على تهيئة المقدمات

الضرورية لبناء نسق تفاعلي يتجاوز أطر الدولة القُطرية، بحيث انعكس هذا الاختلاف على صراع الأدوار الذي أخذ يبرز على الساحة السياسية العربية وداخل النظام الإقليمي نفسه ووصل إلى مستوى الخروج عن نطاق المحرمات (اتفاقية السلام بين مصر و(إسرائيل) عام 1978) ومن ثم بدأت الإقليمية تعلو فوق القومية عن طريق ترتيبات تعاونية مكانية (الاتحاد المغاربي ومجلس التعاون الخليجي)، وتدريجياً بدأ هذا النظام يفقد هويته خصوصاً مع بدأ التغييرات الدولية التي باتت تطرح ترتيبات إقليمية معاكسة لهذا النظام، ومع تزايد أدوار القوى الإقليمية غير العربية أخذ هذا النظام يتعرض للتجزئة والتفكيك نتيجة الخلافات البينية من جهة ونشوء مصالح وتحالفات جديدة تجمع ما بين أطراف النظام وقوى من خارجه من جهة أخرى[2].

لعل الصورة الأوضح التي تميزت بها العلاقات ما بين الدول العربية في سنوات عدة ومنذ تأسيس الجامعة العربية عام (1945) هي المراوحة ما بين الصراع والتعاون والذي غالباً ما كان يدور ما بين دول القلب الرئيسة (العراق، مصر، سوريا والسعودية) والذي تمحور حول قضايا متعددة مثل قضية الصراع العربي الإسرائيلي وقضية التحديث والتبعية وطبيعة العلاقات الخارجية مع الدول الكبرى، وكانت فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين وهي التي اشتد فيها تأثير المد القومي قد تميزت بعلاقات تصارعيه واضحة ما بين الدول التي تصف نفسها بأنها (تقدمية) والأنظمة التي يطلق عليها بأنها (محافظة) فضلاً عن أن الصراع امتد ليشمل الدول

(التقدمية) نفسها مثل الصراع العراقي- المصري للفترة (1958-1963)، بحيث بات يطلق على هذه العلاقات وصف (الحرب العربية الباردة) تشبيهاً لها بالحرب الباردة ما بين العملاقين [3].

لم تكن صورة الصراعات العربية ثابتة في اتجاهاتها بمعنى أنها لم تكن منحصرة ما بين محورين: الأنظمة الثورية والأنظمة الملكية بل امتدت آثار الصراع إلى داخل النظم الثورية نفسها فضلاً عن أن تقلبات البيئة الإقليمية والدولية جعلت من هذه الصراعات والتحالفات تتسم بالمرونة والسيولة مما سمح بنشوء تقاربات ما بين النظم الملكية والجمهورية بالضد من نظام ملكي أو ما بين نظام ملكي وآخر جمهوري بالضد من نظام جمهوري، وبدا أن هذه التحولات طبيعية في ظل ميل شديد نحو تولي الزعامة الإقليمية.

فعلى سبيل المثال توافرت بعض الظروف الإقليمية التي جعلت من الممكن أن تتلاقى السياسة الخارجية لثلاث دول (السعودية، مصر وسوريا)، وعلى الرغم من أن صورة التحالف الثلاثي بين هذه الدول بدت واضحة خلال مرحلة السبعينيات إلا أن القرائن التأريخية تؤكد أنه سبق هذا التأريخ نشوء تحالف بينها في مرحلة الخمسينيات بصرف النظر عن اشتداد الصراع بين النظم الملكية والثورية ومحاولات (عبد الناصر) المستمرة للهيمنة على المنطقة العربية، وكان الدافع الإستراتيجي وراء هذا التحالف هو من أجل مواجهة (الميثاق العراقي- التركي) إذ وقفت السعودية موقف المعارض لهذا الاتفاق الذي كانت تراه أنه موجه ضدها، واستخدمت السعودية كل الوسائل لتأليب الدول العربية والرأي العام

العربي ضد العراق لحمله على التخلي عن الميثاق الذي عدته تهديداً لكيانها، ولم يتردد الملك السعودي (سعود بن عبد العزيز) من انتقاد الملك العراقي ورئيس وزرائه (نوري السعيد) وعلى الرغم من الخلاف السعودي المصري إلا أن السعودية وجدت في عبد الناصر حليفاً ونصيراً لها لمؤازرتها ضد توسيع النفوذ العراقي، وقد رحب عبد الناصر من جهته بهذا التقارب مع السعودية لكونه يخدم تطلعاته الرامية إلى تحجيم نفوذ العراق ومحاصرة نظامه الملكي وقد انضمت سوريا إلى هذا التقارب بالضد من العراق، وفي 11 آذار 1956 صدر عن سوريا والسعودية ومصر بيان مشترك جاء فيه: «أن الدفاع عن الوطن العربي يجب أن ينشأ من داخل الأمة العربية على هدى أمنها الحقيقي خارج نطاق الأحلاف الأجنبية»[4].

كانت الدراسة الاستطلاعية، التي نشرها مركز دراسات الوحدة العربية، والتي عالجت إحصائياً طبيعة الصراعات العربية قد كشفت عن حقائق مهمة منها أن هذا الصراع الذي يدور ما بين الأنظمة الجمهورية الثورية من جهة والأنظمة الملكية من جهة أخرى وما بين الأنظمة الثورية نفسها قد بلغ أعلى درجاته في فترة المد القومي بعد نشوء الجمهوريات في مصر والعراق ومن ثم انحسر رويداً بعد نكسة حزيران عام (1967) ومن ثم عاد ليرتفع تدريجياً بعد حرب تشرين (1973) وخروج مصر عن الإجماع العربي وقبولها بـ(الصلح) مع (إسرائيل) وتوقيع اتفاقية (كامب ديفيد) عام (1978)، كما بيّنت الدراسة، عن طريق تقسيم العالم العربي إلى أقاليم متمايزة لغرض تنميط الصراع، أن أكثر المناطق التي سجلت ارتفاعا

في معدل الصراع ما بين دولها هو المشرق العربي فيما كانت الجزيرة والخليج أقلها من حيث المعدل[5]، وهذا التقسيم الإقليمي لمعدلات شدة الصراع قد أكد علمياً أن الدول المشرقية (العراق وسوريا ومصر) هي الدول الأكثر تصارعاً فيما بينها ومع غيرها بوصفها القوى الرئيسة في النظام العربي بحيث كانت التفاعلات بينهم تنعكس سلباً أو إيجاباً على مجمل النظام وهو ما يؤكد مصداقية الرأي القائل بأن: «المنافسات والصراعات السياسية بين الدول العربية الثلاث سابقة الذكر أو بين اثنين منهما كان هو العامل المحدد لصعود وهبوط النظام العربي، ففي الفترات التي شهدت وفاقاً بين الدول الثلاث تحققت ظروف مناسبة لوفاق عربي عام، وفي الفترات التي شهدت صعوداً خطيراً للمنافسة بين الدول الثلاث أو اثنين منهما كان النظام العربي يميل عموماً نحو التضعضع والتراجع»[6].

واتساقاً مع ما تم ذكره، كانت الصراعات ما بين الدول الرئيسة في النظام الإقليمي العربي مدفوعة بقيادة المنظومة الإقليمية وتم تكييفه من خلال التدخل في الشؤون الداخلية والتحريض الإعلامي مثل التدخل المصري في اليمن ومحاولة دعم الحركات الشعبية مثل ثورة ضفار في سلطنة عمان أو الهجوم الإعلامي على العراق ودعم مجموعات عسكرية بالضد من النظام القائم.

وبالرغم من أن قمة بغداد التي عقدت في عام 1979 كانت بارقة أمل لقدرة النظام العربي على تجاوز أزماته وإنهاء حالة الصراع والتنافس بين أطرافه ومعالجة الاختلال في موازين القوة في معادلة

الصراع العربي ـ الإسرائيلي بعد الاتفاق المنفرد الذي وقعته مصر مع (إسرائيل) إلا أن تفجر التنافس العراقي ـ السوري بعد فترة تقارب لم تدم طويلاً ومن ثم اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية وما تسببت بهِ من انقسام عربي، إذ انشق النظام بين مجموعتين من الدول اتخذ كل منهما موقفاً داعماً أو معارضاً لأحد الطرفين المتحاربين، وقد مثل ذلك تقويضاً آخر لقوة النظام بزيادة مظاهر الاختلال فيهِ، وانشق النظام العربي حول الموقف من الحرب الأهلية في لبنان إذ باتت الأطراف العربية منقسمة فيما بينها على الساحة اللبنانية وتكرر مشهد الانشقاق في قضية الصحراء الغربية في المغرب الأقصى، أما الصراعات الداخلية في دول عربية مثل السودان عام 1983 والصراع بين اليمن الشمالي والجنوبي عام 1986[7]، فكانت مؤشرات كمية مثلما هي دلائل سياسية على أن هذا النظام الإقليمي بات غارقاً حتى أذنيه في أزمات داخلية وبينية.

وبدت أزمة الخليج عام 1990 في أولى تجلياتها، برغم ما مثلتهُ من سلوكيات خلفت آثار سياسية ومعنوية سلبية عميقة، كفرصة لبناء قدر من الإجماع العربي الذي يمكن أن يتحقق كرد فعل رافض لواقعة الغزو، لا سيّما أن هذه الأزمة من حيث السياق الزمني ترافقت مع تطورات دولية تبشر بنهاية الحرب الباردة والفكاك من أسر الاستقطاب الثنائي الذي أنعكس سلباً على واقع التفاعلات البينية العربية، إذ إن جزءاً من الصراع العربي ـ العربي كان يرد سبباً للاستقطاب الدولي كناية عن تأثر تفاعلات النظام

الإقليمي بتفاعلات النظام الدولي، إلا أن التطورات السابقة لوقوع حرب الخليج الثانية كشفت عن انقسام النظام العربي ما بين دول مؤيدة لفكرة الحرب على العراق بقيادة تحالف دولي ـ أميركي ودول أخرى دافعت عن ضرورة حل الأزمة عربياً دون اللجوء لقوة خارجية، بيد أن الأزمة أثبتت فيما بعد أنها أحدثت تعديلات طفيفة في مسار العلاقات العربية ـ العربية ونجحت في إيقاف وقوع مزيد من التدهور والتفكك في هذه العلاقات، وحتى مع نشوء موقفين متعارضين حول آلية إدارة الأزمة إلا أنه بعد عام من الحرب صار من الممكن تحقيق مصالحات ثنائية بين دول وأطراف عربية اصطدمت مواقفها من الأزمة[8].

ربما من أهم النتائج التي أفرزتها حرب الخليج الثانية وأعظمها تأثيرها في مخرجاتها ظهور الولايات المتحدة كقوة مهيمنة في التفاعلات الدولية وقدرتها على النفاذ إلى تفاعلات النظم الإقليمية، ولعل هذا ما جعل الصورة أكثر وضوحاً فيما يتعلق بحرب الخليج من أنها ليست حرب تحرير بقدر ما هي بداية لتغيير موازين القوى وأنساق التفاعلات وعلى حد قول (ريتشارد هاس) فإن حرب الخليج الثانية كانت بداية الحقبة الأميركية في المنطقة العربية[9]، ومثلما كان (مؤتمر مدريد) بداية التغيير في طبيعة التعاطي العربي مع الوجود (الإسرائيلي) والاتجاه نحو القبول بهِ كأمر واقع فإن مشروع الشرق الاوسط الجديد كأطروحة استراتيجية كان نتاج لهذا القبول والرغبة بإعادة ترتيب التفاعلات الإقليمية ضمن فضاء جيوبلتيكي أكبر يشمل الدول العربية وجوارها.

لم تؤدِ نهاية الحرب الباردة، خلافاً لما حدث في أقاليم أخرى، إلى أيه تحولات في العالم العربي يمكن أن يشار إليها بالتحولات الكبرى، وهو ما عزز القول، مع بعض التحفظ. إن المنطقة العربية كانت المجال الجيوسياسي الأوحد الذي لم تتأثر أوضاعه الداخلية من حيث تركيبة النظام السياسي ونمط الاقتصاد الوطني وطبيعة النظام الاجتماعي بتغير المعادلة الدولية ونهاية الصراع القطبي بقدر ما أن تركيبة المنطقة لم تتغير في الجوهر من حيث الأبعاد الاستراتيجية الإقليمية[10]، وعلى الرغم من أن المنطقة العربية عرفت مع بداية النظام الدولي الجديد تطورات وتغييرات حاسمة ناجمة عن حرب الخليج الثانية وانطلاق مشروع التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي في نهاية العام نفسه، إلا أن هذه المعطيات مست في جوهرها طبيعة التفاعلات والتوازنات الإقليمية، مع العلم إن حرب تحرير الكويت لم تفضي إلى تعزيز النظام الإقليمي العربي أو تدعيم (محور دمشق) الذي يشمل دول التحالف العربي في الحرب المذكورة، ولعل ما تميزت به هذه المرحلة هو ثبات اللاعبين الأساسيين وهي الأنظمة الحاكمة إلا أن العلاقات والتفاعلات الإقليمية قد تغيرت بشكل واضح، ومن الطبيعي في العلاقات الدولية أن تفضي الحرب دائماً إلى حدوث تغييرات عميقة في بنية النظام السياسي الدولي وطبيعة النظم الإقليمية نفسها، فدولياً أدت حرب الخليج الثانية إلى ظهور الولايات المتحدة بوصفها الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية من خلال قيادتها للتحالف الدولي وتحكمها شبه المطلق بإدارة الأزمة

الدولية التي نتجت عن إحتلال القوات العراقية للكويت في إغسطس 1990(*).

وإقليمياً كان لهذه الحرب تأثير في موازين القوى الإقليمية فخروج العراق من سياسة التوازن العربي ـ الإسرائيلي والعزلة التي أحيطت بهِ في فترة العقوبات الاقتصادية قد جعلته عديم التأثير في بناء السياسات الإقليمية وبقيت مصر وسوريا والسعودية بوصفهم الأطراف العربية الرئيسة في إدارة منظومة التفاعلات وصنع القرار الرسمي العربي، وقد استمد كل طرف من هذه الأطراف مصادر قوته من جوانب معينة من أجل البقاء كفاعل رئيس، فمصر التي قادت الموقف العربي المعارض لاحتلال العراق للكويت تميزت بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة ولا سيّما أن هذه الأخيرة كانت تعول على دور مصر في ملف التسوية العربية ـ الإسرائيلية لصلاتها مع الفصائل الفلسطينية، أما السعودية فتعد قائدة للمنظومة الخليجية والتي استندت إلى قبول خليجي بأن تؤدي السعودية هذا الدور تتمةً لأدوارها الإقليمية السابقة سواء في حرب الخليج الاولى أو في ملف الحرب الأهلية اللبنانية من خلال رعايتها لإتفاقية الطائف عام 1989 أو من خلال دورها في حرب الخليج الثانية، إذ كانت الميدان الأرضي الذي انطلقت منه قوات التحالف الدولي في تنفيذ عملياته العسكرية ضد العراق، وقد اتخذت علاقتها العسكرية والأمنية والسياسية مع الولايات المتحدة أبعاداً أكثر أهمية بعد حرب الخليج الثانية.

أما سوريا التي كانت من أقوى الحلفاء للإتحاد السوفيتي

السابق ومن أكثر الدول الشرق أوسطية شراءً للسلاح السوفيتي حافظت على مكانتها الإقليمية عن طريق تطوير علاقتها مع الصين الشيوعية من جهة وإيران من جهة أخرى التي أخذت تعمل على استعادة بعض عافيتها الاقتصادية مع بداية عقد التسعينيات فضلاً عن بناء أواصر قوية مع دول الخليج العربي التي أبدت امتناناً كبيراً للموقف السوري المعارض للعراق في حرب الخليج.

من جانب آخر وكانعكاس للتغييرات الإقليمية التي مثلتها حرب الخليج وبداية التسوية للصراع العربي ـ الإسرائيلي والتغييرات الدولية المتمثلة بإنتهاء الحرب الباردة، أخذت موجة من الاستقطاب الحاد تجتاح النظام العربي، ففي العقود الأخيرة من القرن العشرين بدأت محاور النظام الإقليمي العربي تتشكل على قاعدة محورين أساسيين: الأول سمَّي بمحور **(الاعتدال)** ويشمل الدول التي أخذت تتعامل خارجياً في علاقاتها وفقاً لمنطق (البراغماتية السياسية) والذي اتخذته معطّى إستراتيجياً بحيث لم تجد حرجاً في إقامة علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة أو حتى (إسرائيل) سواء في جوانب سياسية أو اقتصادية وهذه الدول تبنت ما يسمى (بالسياسة الخارجية المعقلنة) في تعاطيها مع القضايا والشؤون العربية فضلاً عن الدولية، ويقع على رأس هذه الدول مصر والأردن وتونس والمغرب ودول عدة من الخليج العربي، والمحور الثاني هو ما سمي بمحور **(الممانعة)** والذي تبنى سياسات عدائية وفي بعض الأحيان تصادمية مع الدول الغربية وهذا المحور كان يبشر في طروحاته بسعيه لتحقيق **(الدولة القومية العربية)** وكان

على رأس هذا المحور دول مثل العراق في ظل حكم البعث وسوريا والسودان وليبيا، وكانت (دول الممانعة) هذه تقسم النظام الإقليمي العربي في ظل أدبياتها السياسية إلى نظم (ثورية) وهو الوصف الذي تطلقه على نفسها ونظم (تقليدية، رجعية) في إشارة منها إلى محور (دول الإعتدال)، دون أن ننسى أن الأدبيات السياسية الأميركية كانت تطلق أيضاً وصف (المعتدلة ـ Moderate) على الدول المؤيدة لعملية السلام في الشرق الأوسط وذات المصالح والعلاقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

وقد شكلت مصر في ظل حكم الرئيس مبارك الركن الأساسي لمحور ما يسمى (الاعتدال) الذي كان عمليا يمثل الواجهة العربية المقربة من السياسة الأميركية في المنطقة، ومن جهة أخرى، مثلت سوريا في ظل نظام البعث، المتحالفة مع إيران، الركن العربي الأساسي لما يعرف بمحور (الممانعة)، وهو الذي مثَّل، كما كان يعلن، الواجهة العربية المعارضة للسياسة الأميركية والإسرائيلية.

وإن كان هذا التصنيف التمييزي ما بين الإعتدال والممانعة قد اكتسب ذيوعه وبُني أساساً على طبيعة ونوعية السياسات والمواقف التي تبنتها الدول العربية تجاه القضية الفلسطينية بشكل خاص والصراع العربي ـ الإسرائيلي بشكل عام فإن وجود دول غير عربية مثل إيران وإبداءها لإتجاهات سياسة مضادة للفعل السياسي الأميركي والإسرائيلي قد جعل من محور (الممانعة) يتسع ليأخذ طيفاً فكرياً وجغرافياً عابراً للقومية على امتداد إقليم الشرق الأوسط

خصوصاً مع إتساع النفوذ الإيراني في المنطقة العربية، وفي المقابل كان للعلاقات التركية ـ الإسرائيلية التي تطورت خلال عقد التسعينيات لمواجهة تهديدات دول (الممانعة) وتحديداً من أجل تشكيل عنصر ضاغط على السياسة السورية، أثر في أن تكون القضايا التي تدور حولها تفاعلات العلاقات العربية ـ العربية تمتد خارج إطار النظام الإقليمي العربي لتشمل قوى إقليمية وهو عامل أسهم في إضفاء المزيد من التداخل ما بين هذه المنظومة الإقليمية العربية والقوى الأخرى المجاورة لها.

إنَّ نهاية الحرب الباردة وانقلاب معادلة التوازنات التي حكمت نظام القطبية الثنائية قد إنعكست سلباً على النظام الإقليمي العربي وتجلت هذه الإنعكاسات في بروز هيمنة الولايات المتحدة على السياسات الإقليمية في المنطقة العربية وهو ما بدا واضحاً عن طريق تطور مراحل حرب الخليج الثانية التي أشرت إدارة أميركية صرفة للأزمة التي فشل النظام الإقليمي العربي في معالجتها بحيث ازداد تأثير الولايات المتحدة في تقرير اتجاهات السياسات الإقليمية مع غياب البديل الدولي الموازن لهذا الدور، وبدا أكثر أن النظام الإقليمي العربي بدأ يخضع تدريجياً لطبيعة علاقات القوة التي تحكم تركيبة النظام الدولي الجديد، فطالما أن هذا النظام الجديد قد أعطى حرية أكبر للولايات المتحدة للعب دور عالمي فإن ضعف النظام الإقليمي العربي وعدم قدرته على حفظ توازناته وإستقراره بنفسه فسح المجال واسعاً للولايات المتحدة لإعادة تشكيله وفقه منظورها السياسي ـ الإستراتيجي، ومثلما تؤكد النظريات الخاصة

بعلم العلاقات الدولية من أن النظام الدولي يتكون من أنظمة فرعية موزعة على المناطق الجيوبولتيكية الأساسية في العالم وهذه الأنظمة قد تأخذ في تركيبتها (Structure) ومضامينها (Contents) ما هو موجود في قمة النظام الدولي الذي هو صنيعة القوى الكبرى في العالم، بحيث انقسم النظام الدولي فترة الحرب الباردة الى هيكلية ثنائية ومضامين مختلفة لدى كل كتلة مما جعل الأنظمة الفرعية تتأثر بهذا الاختلاف[11]، فكذلك كان للتحول نحو القطبية الأحادية قد جعل النظام الإقليمي العربي يتعرض للإختراق أكثر ويعاد صياغة سياساته الإقليمية بتأثير الإنفراد الأميركي، فكان مؤتمر السلام في مدريد عام 1991 وبداية إتفاقات السلام العربية ـ الإسرائيلية (اتفاق أوسلو مع الفلسطينيين عام 1993 واتفاق وادي عربة مع الأردنيين عام 1994) بمثابة تأكيد للدور الأميركي في صياغة قواعد جديدة للنظام الإقليمي العربي، وعليه بات تأسيس مفهوم السلام الأميركي في المنطقة العربية امتداد منطقي لتأثير النظام أحادي القطبية[12].

ولم يتوقف الاختلال في النظام الإقليمي العربي عند حد التعرض للإختراق الأميركي فحسب، بل شهد هذا النظام أيضاً تصاعد الأدوار الإستراتيجية لقوة إقليمية مثل (تركيا وإيران) ممن وجدوا في التغييرات التي أعقبت حرب الخليج الثانية عام 1991 فرصة لبناء توازنات قوة جديدة مع العالم العربي، ومما لا شك فيه أن كلتا الدولتين تمتلكان قدرات وإمكانات كبيرة للتأثير في النظام الإقليمي العربي، فتركيا الساعية للعب دور القوة الإقليمية منذ بداية التسعينيات كانت تواجه بعض العقبات والكوابح في أثناء توجهها

صوب جمهوريات آسيا الوسطى إذ تصطدم بالمصالح الروسية هناك، أما بخصوص حركتها على الصعيد الأوروبي فلم تثمر التوجهات التركية عن مرونة كافية للإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهو ما جعل تركيا تبدي بقبولاً واسعاً للنظام الشرقي أوسطي الذي ينطوي على مصالح وفرص إستراتيجية تمكنها من لعب دور إقليمي وهو ما أسهم في إغناء العلاقات التركية ـ الإسرائيلية وإحداث نوع من التلاقي والتطابق في المصلحة في بعض الأحيان أريد به تحييد وعزل تأثير قوى مثل (سوريا ومصر) فضلاً عن الإفادة من الفرص التي توفرها سياسة الإحتواء المزدوج التي بدأت إدارة الرئيس كلنتون بتطبيقها تجاه العراق وإيران لإبعاد هذه القوى عن لعب أي دور إقليمي وبالتالي أصبح هذا النظام يتعرض للكثير من الضغوط الخارجية للقوى الإقليمية الصاعدة [13].

ومن ناحية أخرى سعت إيران، في بداية التسعينيات، لاختراق النظام الإقليمي العربي والمشاركة في تفاعلاته الرئيسة إلى إقناع دول مجلس التعاون الخليجي بإنها لا تمثل تهديداً لمصالحها أو حتى للمصالح الغربية في المنطقة وقد أسهمت السياسات المعتدلة التي انتهجها التيار الإصلاحي بقيادة الرئيس (خاتمي) في إضفاء قدر من الصدقية على هذه النوايا الإيرانية، بحيث شهدت العلاقات الإيرانية ـ الخليجية تحسناً ملحوظاً لا يشوبها إلا مشكلة الجزر الثلاث، إلا أن الدور الإقليمي الإيراني أسهم في إذكاء الخلافات العربية البينية عندما أخذت العلاقات الإيرانية مع سوريا تزداد بشكل أكبر من السابق فضلاً عن إستحكام العلاقة الإستراتيجية التي تربط

حزب الله في لبنان بإيران وما مثله هذا التحالف من إثارة للمخاوف العربية التي إزدادت أكثر مع تعمق الروابط السياسية الإيرانية مع حركات المقاومة الفلسطينية[14]، بحيث أخذ الاختراق الإيراني لمنظومة النظام الإقليمي العربي يعطي الإنطباع أن إيران تبدي تحكم أكبر في علاقاتها مع دول عربية (سوريا) ولاعبين إقليميين (من غير الدول مثل حزب الله في لبنان وحماس في فلسطين) تفوق قدرة التحكم التي يبديها هذا النظام الإقليمي.

ولعل هذه التطورات قد أفضت إلى تراجع في قدرة النظام على الحفاظ على هويته والتحكم بأنماط تفاعلاته دون أن تتعرض للاختراق والتأثر بالخارج (الإقليمي والدولي) بحيث كان للتحولات الهيكلية على الصعيدين الدولي والإقليمي أن عمقت أكثر أزمة الأداء السياسي للنظام، وإنطوت على تحديات أخذت تهدد تماسكه واستمراره لا سيّما وإن تغير خارطة التحالفات بعد حرب الخليج الثانية وظهور ما أسماه البعض بالحرب العربية الباردة قد أسهم في إنقسام النظام الإقليمي داخلياً، وإيجاد حواجز أمام التعاون البيني على المستوى الحكومي بحيث بات ما يحكم عمل هذا النظام ليس النمط التفاعلي التعاوني بل النمط الصراعي الذي أخذ شكل الاستقطاب وتشكيل المحاور على جبهات النظام، بحيث تعمقت الحقيقة أنه «خلال ما يزيد عن (60) عاماً منذ نشأة النظام الإقليمي العربي كان الاستقطاب والانقسام ما بين محورين سمة رئيسة في يوميات هذا النظام وعلى وجه التحديد منذ الخمسينيات من القرن العشرين، إذ ظل تأريخه تاريخ انقسام واستقطاب منذ تأسيس حلف

بغداد عام 1955 حتى حرب لبنان 2006»، وهذا الاستقطاب والانقسام يرد أساساً إلى أزمة بنيوية يعاني منها النظام تتغذى على الأزمة البنيوية للدول العربية نفسها[15].

وكمحصلة نهائية استمر النظام الإقليمي العربي يعاني من الإنكفائية والسلبية، ولم تظهر فيه ملامح الصحوة للواقع العربي ولمقتضيات استمراره أو احتمالات ارتقائه الممكنة بحيث صرنا نجده يراوح على صعيد سلوكه الجماعي، فعلاقاته البينية تتسم بقدر من الفوضوية واللا إنتظام: نزاعات حدودية وصراعات سياسية، إختلافات أيديولوجية، عدم الاتفاق على جدوى القيام بالتعاون الإقتصادي[16].

بيد أنه من الناحية الإجرائية تمكن النظام الإقليمي العربي، برغم نقاط ضعفه ومظاهر الخلل فيه، عن طريق هذين المحورين، الاعتدال والممانعة، من إدارة التفاعلات السياسية والحفاظ على وجود الأنظمة السياسية القائمة بمختلف توجهاتها دون أن يطرأ تغيير داخلي أو خارجي على أي منها، بمعنى آخر أن (الاعتدال) عند بعض الدول و(الممانعة) عند دول أخرى كان له دور في الحفاظ على الوجود السياسي لأغلب الأنظمة الحاكمة الخليجية.

المصادر

(1) حول طبيعة النظام الإقليمي العربي وخصائصه يمكن الرجوع إلى:

جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة السادسة، بيروت، 1999.

(2) حمدي عبد الرحمن حسن، العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي، في: مجموعة مؤلفين، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 2004، ص 87.

(3) كان الكاتب الإنكليزي (مالكولم كير) هو أول من إستخدم هذا المصطلح في كتاب نشره بنفس العنوان والذي قدم فيه صورة لمكائد السياسات العربية في فترة هيمنت فيها مصر بقيادة (عبد الناصر) على إدارة التفاعلات الإقليمية، ويمكن الرجوع إلى كتابه:

Malcolm Kerr, The Arab Cold War: *Gamal Abdel-Nasir and His Rivals, 1958-1970*, Oxford University Press, third edition, Oxford, 1971.

(4) يمكن الرجوع إلى:

Stephen M. Walt, The Origins of Alliances, Cornell University Press, The United States of America, 1987, p 58.

ويبدو أن هذه السيولة في التحالفات والتي تتأثر بطبيعة التغيرات التي تطرأ على البيئة الإقليمية وبما يؤدي إلى تغير في مواقع اللاعبين تجاه بعضهم إستمرت وكأنها سمة من سمات العلاقات العربية ـ العربية، بدليل أنه في مرحلة ما قبل الثورات العربية وما بعدها إختلفت التحالفات والتقاربات بين دول مثل (قطر وسوريا والسعودية وليبيا) كما سيرد ذكره لاحقاً.

(5) أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية ـ العربية (1945 ـ 1981): دراسة استطلاعية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1988، ص 111.

(6) نقلاً عن: محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، سلسلة عالم المعرفة، العدد (158)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1992، ص 41.

(7) المصدر السابق، ص 43.

(8) محمد السيد سعيد، النتائج العربية والدولية لأزمة الخليج الثانية، في: الغزو العراقي للكويت: المقدمات والوقائع وردود الأفعال والتداعيات (ندوة بحثية)، سلسلة عالم المعرفة، العدد (195)، المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب، الكويت، 1995، ص 693.

(9) أطلق ريتشارد هاس، مسؤول التخطيط السياسي الخارجي في وزارة الخارجية الأميركية فترة إدارة الرئيس الأسبق بيل كلنتون، على حرب الولايات المتحدة الأولى مع العراق عام 1991 تسمية حرب الضرورة (War of Necessity)، فيما أطلق على حرب الولايات المتحدة الثانية مع العراق عام 2003 تسمية حرب الإختيار (War of Choice) معتبراً أن الحرب الثانية كانت مناقضة بمخرجاتها للحرب الأولى لأنها أشرت نهاية الحقبة الأميركية في المنطقة العربية، راجع مقالته في:

Richard Haass, The New Middle East, Foreign Affairs, Volume (85), Number (6), November - December, 2006, p 147.

(10) السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001: الإشكالات الفكرية والاستراتيجية، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، بيروت، 2004، ص 101.

(*) من النظريات التي تفيد بوجود علاقة ارتباط وتأثير (Causal Effect) ما بين الحرب والتغييرات في بنية النظام السياسي الدولي، النظرية التي وضعها أستاذ العلاقات الدولية (Robert Gilpin) التي تتحدث عن الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ومن الأمثلة التي يقدمها الحرب العالمية الثانية، يمكن الرجوع إلى مؤلفه:

Robert Gilpin, War and Change in World Politics, Cambridge University Press, New York, 1981.

وفضلاً عن ذلك، يكون للثورات فعل موازن للحرب في إحداث التأثير في العلاقات الإقليمية والدولية وهو ما سنشير إليه لاحقاً بالحديث عن الثورات العربية وآثارها الجيوسياسية.

(11) هيدلي بول، المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص ص 302 ـ 308.

(12) Leon T.Hadar, Americas moment in middle east, Current History, volume (95), Number (1), January, 1996.

(13) Hilal Khashan, Arab Cold War, World Affairs, Volume (159), Number (4), Spring, 1997, p 159.

(14) Ibid, p 160.

(15) عبد الإله بلقزيز، حزب الله من التحرير إلى الردع: 1982 ـ 2006، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2006، ص ص 100 ـ 101.

(16) Kamal Shehadi, The Poverty of Arab Diplomacy, In: Paul Salem (Editor), Conflict Resolution in Arab World, American University In Beirut, Beirut, 1997, p 216.

الفصل الثاني

تحولات الخليج العربي وبداية الحالة القطرية

تمهيد

لعل الاستعراض السابق لطبيعة العلاقات العربية- العربية التي تميزت بغلبة الجانب الصراعي على سماتها يعطي الاعتقاد بما لا يدع مجالاً للشك أن الدول الرئيسة التي تولت إدارة التفاعلات الإقليمية كانت تعد دولاً كبرى ضمن مجالها الإقليمي ولم يكن ثمة فرصة للدول الصغرى لأن تبدي قدراً من التحدي لهذا النظام الإقليمي بل كان لزاماً عليها التفاعل مع تحولات وتغييرات هذا النظام بما يحفظ وجودها وكيانها السياسي، وقد اعتمدت قطر ولفترة طويلة هذا التوجه الخارجي في علاقاتها مع الدول الأكبر منها والتي تحيط بها في منطقة الخليج العربي، ومنذ ظهور النظام الإقليمي الخليجي إتسم الدور القطري بالتبعية للأخ الأكبر (السعودية) على أساس أن هذه الأخيرة كانت هي الحامل لمسؤولية توفير الأمن والحفاظ الإستقرار في الأنظمة الملكية.

أولاً: القيادة السعودية للنظام الخليجي

مع وجود نظام إقليمي عربي يتمثل واقعاً بمجموعة من التفاعلات السياسية وشبكة معقدة من العلاقات الإنسانية المتعددة النواحي ضمن منطقة جغرافية محددة تضم عدداً من الدول التي تتشابه فيما بينها بأمور عدة سواء من الناحية اللغوية أو الثقافية أو الدينية، أو حتى من ناحية شكل نظام الحكم السائد، يوجد إلى جوار ذلك وضمن رقعة جغرافية أصغر نظام إقليمي خليجي كامتداد جيوسياسي للنظام العربي، ولعل ما يؤكد وجود هذا النظام هو ليس الخاصية الجغرافية التي تجمع هذه الدول بعضها مع بعض بشكل متصل بقدر ما أن التماثل في الخصائص المشتركة من ناحية اللغة والثقافة وشكل الحكم القائم التقليدي المحافظ وطبيعة التكوين السياسي ـ الاجتماعي لدول الخليج العربي[1]، تعطي قوة للتمايز الموجود ما بين هذه الدول وغيرها من الدول المجاورة وهذا التمايز هو الذي يوحي بوجود النظام الإقليمي الفرعي (Sub - Region System)[*].

وبجوار هذه الحقيقة توجد حقيقة أخرى وهي أن دول الخليج العربي ليست متماثلة فيما بينها من ناحية معايير القوة، فأية مقارنة جيوبوليتيكية سريعة ما بين السعودية من جهة وباقي دول الخليج العربي، كل على حدة من جهة أخرى، تعطي الانطباع البديهي بوجود الفارق الكبير في المساحة الجغرافية والسكان وحتى في حجم موارد الطاقة الهايدروكاربونية من النفط والغاز[**]، ولعل هذا التفوق السعودي في عناصر القوة (البشرية والجغرافية والطاقة)

قد تم ترجمته حرفياً ومنذ انسحاب القوات البريطانية من مناطق شرق السويس عام 1971 إلى تفوق سياسي من خلال تولي السعودية دور الزعامة للإمارات الخليجية الصغيرة التي يبدو أنها لم تجد مانعاً في أن تضطلع السعودية بهذا الدور شعوراً منها بضعف إمكاناتها تجاه منافسة الدور السعودي لا سيّما أن المنطقة العربية ما بعد استقلال دول الخليج العربي كانت خاضعة للاستقطاب ما بين محور الأنظمة الثورية والأنظمة الملكية التقليدية ولهذا وجدت الدول الخليجية الصغيرة في الزعامة السعودية صمام الأمان للحفاظ على وجودها السياسي حديث النشأة.

كان من الطبيعي أن تضطلع السعودية بهذا الدور المحوري تجاه الدول الأصغر منها على أساس أنها تمتلك من عناصر القوة ما تفتقر إليه جاراتها لا سيّما أن السعودية كانت أقدم دولة ضمن دول الخليج من ناحية التأسيس.

ومنذ البدء، وبرغم إمكانات القوة المتواضعة التي كانت تملكها السعودية إلا أن هذه الأخيرة بوصفها أكبر الملكيات حجماً بين الإمارات الخليجية لم تتردد في العمل على تأدية دور إيجابي لصالح هذه الإمارات بحماية وجودها السياسي والعمل على كبح جماح التطلعات الإيرانية في الخليج العربي، فعندما ضم الشاه الأحواز العربية إلى أراضي إيران عام 1925 سارعت السعودية إلى الإعتراف بالكويت والبحرين وبمعاهدات الحماية التي تربطهما مع بريطانيا وهو ما إعتبرتهُ إيران غير شرعي لمطالبتها بالبحرين كجزء من أراضيها وذهب الشاه إلى أبعد من ذلك بأن ترك مقعدين خاليين

في البرلماني الإيراني ليشغلهما مندوبان من البحرين، ولم تجدِ الزيارات بين المسؤولين الإيرانيين والسعوديين نفعاً في حل الخلاف حول البحرين إذ زار الملك سعود بن عبد العزيز طهران عام 1955 وزار الشاه محمد رضا الرياض في عام 1957 إلا أن الشاه لم يكف عن مطالبته بالبحرين حتى نهاية الستينيات وقبل الانسحاب البريطاني النهائي من الخليج عندما نجح الملك (فيصل بن عبد العزيز) بإقناعه بالتخلي عن مطالبه بالبحرين، وكان الثمن هو ضم جزيرتي (طنب الصغرى وطنب الكبرى) التابعتين لإمارة رأس الخيمة وجزيرة (أبو موسى) التابعة لإمارة الشارقة إلى إيران كتعويض عن هذا التخلي[2]، وهو ما يؤكد أن الحفاظ على الوجود السياسي للبحرين تم بجهود سعودية.

وقبل ذلك، لما أعلنت الكويت نيتها في الاستقلال أعلن الزعيم العراقي (عبد الكريم قاسم) من مقر إقامته في وزارة الدفاع في 25 حزيران عام 1961 مطالبته بضم الكويت للعراق ومقاطعة كل دولة تعترف باستقلال الكويت، سارع مجلس الوزراء السعودي وعلى الفور إلى عقد اجتماع برئاسة الملك (سعود بن عبد العزيز) ومن ثم أعلن (راديو مكة) أن السعودية تعتبر الكويت والمملكة بلداً واحداً، كما قام الملك السعودي بإرسال برقية لـ(عبد الناصر) لمعالجة هذه التهديدات في الوقت الذي أرسلت فيه السعودية قوات إلى الكويت[3]، وبعد استقلال الكويت كان السفير السعودي أول ممثل معتمد في الكويت يُسلم أوراقه لأمير الدولة حتى قبل السفير البريطاني، وعندما اجتاحت القوات العراقية الحدود الكويتية في 20

آذار عام 1973 واحتلت مخفراً كويتياً وقتلت بعض العسكريين فيه كانت القوات السعودية قد تحركت إلى منطقة حفر الباطن القريبة من الحدود المشتركة بين الدول الثلاث[4]، ولعبت السعودية دوراً محورياً في اتفاقية دبي لإنشاء اتحاد بين تسع إمارات عام 1968 وبعد انسحاب قطر والبحرين من مشروع الاتحاد بقي الدور السعودي لحين قيام اتحاد الإمارات العربية السبع.

والدليل على أهمية الدور السعودي في نسيج العلاقات الخليجية البينية ما أشار إليه السير (جيفري هاريسون ـ Harrison) وكيل وزارة الخارجية البريطانية في حديثه مع السفير (جون جيرنغان ـ Jernegan) من إدارة الشرق الأدنى في الخارجية الأميركية في اللقاء الذي عقد بينهما في واشنطن في يناير (1964) لمناقشة سياسة الانسحاب البريطاني من الجزيرة العربية، إذ أشار إليه بالقول «إذا خرج البريطانيين من دون أن يهيئوا خلفهم تنظيمات أمنية معينة فسوف تحل الفوضى بدخول خطرين الأول: هو وقوع إمارات الخليج ضحية للتأثير السوفيتي أو للتأثير السعودي والخطر الثاني هو تهديد وصول النفط إلى الغرب» [5].

لعل هذا الحديث يبين بلا شك أن السعودية، ضمن محيط المنطقة الخليجية، هي الدول الأكثر قدرة في فرض تأثيرها في بقية الإمارات، إلا أن هذا لا ينفي حقيقة أن القوة السعودية ضمن جيرانها الصغار كانت في أولى تطورها ولم تصل بعد إلى مستوى فرض الهيمنة مقارنة بقوة مصر فترة (عبر الناصر) في عقد الستينيات، بدليل أنه في الزيارة التي قام بها الشيخ خليفة بن سلمان

آل خليفة وزير المالية وشقيق الحاكم إلى واشنطن في 22 نوفمبر 1966 إذ قابل مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط السفير (ريموند هير ـ Hare) أوضح المسؤول البحريني «أن البحرين ودول الخليج تشعر بالقلق من انسحاب بريطانيا من عدن، وأن الضغوط الإقتصادية وضغوط عبد الناصر ستخرج البريطانيين من الجزيرة نهائياً، صحيح أن السعوديين لن يترددوا في تقديم العون لنا لكن السعوديين مرتبطون بالدفاع عن أنفسهم أولاً ولا تسمح قدراتهم بللا التزام بشيء آخر حالياً» مقترحاً أن تتولى الولايات المتحدة أمر الدفاع عن المنطقة بالتنسيق مع البريطانيين قبل خروجهم[6].

إلا أن الانسحاب البريطاني كان عنصراً دولياً في إضافة لمزيد من القوة للدور السعودي، إذ رافق الانسحاب البريطاني زيادة في الوجود الأميركي الذي عمل على (ملء الفراغ) تحسباً من امتداد النفوذ السوفيتي إلى المنطقة الأغنى بموارد النفط، وقد ترتب على النفاذ الأميركي تزايد العلاقة ما بين الولايات المتحدة والسعودية وبدا أن هذه الأخيرة أضحت مرتكزاً إستراتيجياً في تطبيق السياسة الأميركية بالتشارك مع إيران فترة حكم الشاه (رضا بهلوي) وهو ما تم التعبير عنه بسياسة الدعامتين (Twin Pillars Policy)، وهي تطبيق عملي لـ(مبدأ نيكسون) الذي يشير إلى أن دور الولايات المتحدة في مساعدة الدول التي تشعر أن مهددة يتمثل في تقديم السلاح والمال على أن تتولى هذه الدول بنفسها الدفاع عن أراضيها وهذا المبدأ كان يعني صراحة وجود وكلاء إقليميين تهيئهم

الولايات المتحدة لتولي مسؤوليات الدفاع ضد الخطر الشيوعي، وبإزاء هذا التطور في العلاقة الأميركية ـ السعودية باتت دول الخليج العربي الصغرى منسحبة تدريجياً بإتجاه الدخول تحت العباءة السعودية لا سيّما أن التطورات الإقليمية مثل الحرب العراقية ـ الإيرانية قد جعلت من هذه الهيمنة الإقليمية السعودية على صنع القرار الخليجي واضحة للعيان تأكيداً لهيمنتها وحفاظاً على الوجود السياسي لهذه الدول تجاه تطورات الحرب والخوف من امتداد تأثير الثورة الإسلامية في إيران إلى بلدانها، ومع نشوء مجلس التعاون الخليجي عام 1981 أتخذ الدور السعودي في إدارة التفاعلات الخليجية طابعاً مؤسساتياً.

إن الدور الخليجي الذي مارسته السعودية في تاريخها هو الذي رسم ملامح سياستها الخارجية، إذ كان للسعودية دوراً رئيساً سواء في القضايا ذات الصلة بمنطقة الخليج أم في قضايا النظام العربي عموماً، فالتدخل المصري في اليمن ومحاولات عبد الناصر مد نفوذه القومي هناك جوبه بدور سعودي منافس واستمرت هذه المنافسة للفترة (1962 ـ 1967) وكان ما يحرك السياسة الخارجية السعودية هو الحيلولة دون امتداد آثار النظم الثورية إلى الخليج[*]، وبعد نكسة حزيران (1967) وتراكم الأعباء الاقتصادية على مصر نتيجة خططها لإعادة بناء الجيش وإزالة آثار الحرب أصبحت القوة المصرية يشوبها نوع من الركود النسبي وهو ما فسح المجال للدولة النفطية (السعودية) لأن تلعب دوراً أكبر في النظام العربي لا سيّما أن التوجه المصري الجديد بدأ يتعاطى مع نمط التفاعلات العربية على

أساس الشراكة بعد إنتهاء نسق ليس بطويل من نمط التفاعلات العربية القائم على القيادة المصرية، وكنتيجة لهذه التغييرات بات التحالف الثلاثي (مصر وسوريا والسعودية)، الذي أخذت صورته تتضح أكثر من ذي قبل، كتعبير عن النسق الجديد في العلاقات العربية ـ العربية هو قلب التفاعلات الإقليمية، ولعبت السعودية دور الموازن في العلاقات التي توترت بين مصر وسوريا بعد الإتفاقية المصرية الثانية لفصل القوات على الجبهة مع (إسرائيل) عام 1975 والتدخل السوري في لبنان عام 1976 بحيث تمكنت السعودية من تخفيف حدة التوتر بينهما للحفاظ على وحدة التحالف الثلاثي وفي سبيل ذلك إستضافت قمة الرياض المصغرة عام 1976 وأضفت مشروعية عربية على التدخل السوري في لبنان وهو ما يعد نجاح للدور السعودي[7]، وكان لثورة أسعار النفط خلال عقد السبعينيات وما ترتب عليها من ارتفاع المداخيل النقدية للدول النفطية قد أنعكس إيجاباً لصالح الدور السعودي بحيث أخذت موازين القوة في النظام العربي، بتأثير تراكم الثروات المالية، تميل نحو منطقة الخليج وعلى رأسها السعودية وليس لصالح مصر ودول عربية أخرى تعد الأكبر ثقلاً من الناحية السكانية والأكثر قدرة من الناحية العسكرية والأكثر تقدماً من النواحي الاجتماعية والثقافية والمؤسساتية[8].

ولعل هذه الوفرة النقدية الكبيرة نتيجة للثروة النفطية قد أعطت الدول الخليجية وتحديداً السعودية وزناً لا شك فيه في إدارة التفاعلات داخل النظام الإقليمي العربي وباتت السعودية ومنذ عام

1975 هي الممسكة بزمام الموازنة للعلاقات ما بين أعضاء النظام، وبعد أن كانت قوة النظام مركزة في مصر أصبح النظام الإقليمي يتسم ومنذ منتصف السبعينيات بانتشار القوة نحو أطرافه، ولعل هذا التوزيع المفاجئ للقوة بفعل الثروة النفطية هو ما أثار حفيظة الرئيس المصري الذي لم يستطع هضم هذه التطورات الهيكلية بحيث بدا أن توجهه نحو (الصلح) مع (إسرائيل) وكأنه تعويض عن القوة التي باتت مصر تفقدها معتبراً الشراكة والتحالف مع (إسرائيل) والولايات المتحدة نقطة التحول في استرداد مصر لمكانتها وقيادتها للنظام العربي، ومع زيارة الرئيس (السادات) للقدس بحثاً عن (سلام منفرد) مع (إسرائيل) عام 1977 انتهى التحالف الثلاثي ما بين الدول العربية الرئيسة والذي أستمر لما يقارب عقد من الزمان وتشكل عوضاً عنه تحالف جديد كانت السعودية أيضاً أحد أضلاعه أما بقية الأضلاع فشملت (العراق وسوريا) إلا أن هذا التحالف لم يستمر أكثر من ثلاث سنوات بسبب نشوب الخلافات العراقية ـ السورية ومن ثم اندلاع الحرب مع إيران ووقوف سوريا بالضد من العراق[9].

بكلمة أخرى يمكن القول، إن العلاقات الداخلية السعودية ـ الخليجية هي من نمط ممارسة التفوق المحلي من طرف واحد والذي يعد أحد أنماط إدارة التفاعلات على مستوى عالمي، فقد سبق أن تناول أستاذ العلاقات الدولية (هيدلي بول) في عمله الكلاسيكي الشهير (المجتمع الفوضوي ـ The Anarchical Society) هذه الإشكالية في تصريف العلاقات ما بين الأمم عندما

قال إن النظام الدولي الذي يتسم بتوزيع غير عادل للقدرات والإمكانات يجعل من الدول العظمى تميل إلى إدارة علاقاتها ببعضها لما فيه مصالح النظام عبر أوجه عدة تتمثل في: المحافظة على التوازن العام والسعي لتجنب الأزمات والحد منها وتقييد الحرب وممارسة التفوق المحلي من طرف واحد فضلاً عن إنشاء مناطق نفوذ ومصالح خاصة والعمل على اتفاق القوى العظمى على حكم مشترك[10]، وإن كانت هذه الاعتبارات تبدو صالحة للتطبيق على مستوى دولي فإنه يمكن إسقاط هذا النمط على مستوى تحليلي إقليمي أدنى من المستوى الدولي طالما أن إمكانية التماثل تبدو متاحة على أساس أن ممارسة هذا التفوق المحلي من طرف واحد تجاه مجموعة صغيرة يتم وفق ما يسمى بـ(الأولية أو الصدارة ـ Primacy) ويقصد بِهِ تفوق دولة ما بالنسبة لجماعة من الدول الأدنى وهذا يتحقق دون اللجوء للقوة أو التهديد بإستخدامها وبما لا يزيد على الدرجة المعتادة لتجاهل معايير السيادة والاستقلال والمساواة وهو ما يعكس معنى الهيمنة التي تتضمن استخدام القوة من قبل الدولة في مناطق نفوذها، وتسلم الدول الادنى طوعاً بمركز الاولية او الزعامة الذي تتمتع به دولة الصدارة ضمن الجماعة المعنية التي بدورها تعترف بالمساهمة الأكبر للدولة في سبيل تحقيق الأغراض المشتركة للجماعة ويكون لهذه القوة الإقليمية قدرات فائقة على المساومة في النزاعات مع الدول الأدنى وهذه تحدث دون إكراه وضمن حدود معينة من قبول المعايير الأساسية للسلوك الدولي[11].

ولعل واقع العلاقات السعودية ـ الخليجية قد خضع في جزئياته لهذه المعادلة حيث أن الدولة الأكبر تفرض مساومتها الفائقة في تسوية النزاعات بدليل أنه مع قيام اتحاد الإمارات العربية في ديسمبر 1971 رفضت السعودية الاعتراف بالدولة الجديدة لأن خلافاتها الحدودية مع إمارة أبو ظبي لم تُحلَّ واستمرت المفاوضات بينهما حتى العام 1974 عندما تم الاتفاق بين الطرفين بما أملته موازين القوى بينهما، إذ أعطى الشيخ (زايد) السعوديين مساحة واسعة في المنطقة الغربية من الإمارة وأغلب حقل (زرارة) في الجنوب مقابل تنازل السعودية عن مطالبتها بواحة (البوريمي)، وهي مطالب لا تقل من حيث عدم منطقيتها عن المطالب بالمنطقة الغربية التي إنتزعوها عنوة [12]، إلا أن موازين القوى هي التي حكمت هذا الاتفاق.

طوال هذا التأريخ كانت قطر بمثابة (الأخ الأصغر) للمملكة العربية السعودية ويبدو أن هذه الإمارة الصغيرة فضلت اعتماد سياسة عدم الدخول في خلافات أو نزاعات مع الدول الأكبر التي تحيط بها سواء السعودية أو إيران بدليل أن عدم انضمام قطر لمشروع الاتحاد التساعي بين إمارات (الساحل المتصالح) هو لرغبتها أن لا تكون جزءاً في أي نزاع حدودي أو سياسي، ففي 17 مايو 1968 أدلى أمير قطر آنذاك الشيخ (خليفة بن حمد آل ثاني) لصحيفة (الحوادث) البيروتية بتصريح يعبر عن موقف قطر من مشروع الاتحاد التساعي وتفضيلها للبقاء على الحياد وإتباع سياسة التوازن في العلاقة بين دول المنطقة «إننا سوف نخسر أكثر مما

سنكسب، فسوف نعرض علاقاتنا الطيبة مع إيران والسعودية. . . نحن الآن في موقف محايد من النزاع بين أبو ظبي والسعودية حول واحة البوريمي، ولسنا من جهة طرفاً في النزاع بين إيران والبحرين، ولكن عندما نصبح عضواً في الاتحاد سوف نصبح طرفاً وسوف نتحمل مسؤولية الوصول إلى تسوية بين الأطراف المتنازعة. . .»[13].

إلا أن هذا لا يعني أن قطر، مع تسليمها بالقيادة المحورية للمملكة السعودية، لم يكن لها دور في منظومة التعاون الخليجي، إذ ظهرت الوساطة القطرية بجوار الوساطة السعودية في حل الخلافات الحدودية ما بين دول الخليج العربي مثل النزاع اليمني ـ العماني والنزاع القطري ـ البحريني والنزاع القطري ـ السعودي، وهذا النجاح لم ينسب إلى الجامعة العربية ولا إلى مجلس التعاون الخليجي (GCC) اللذان فشلا في التوسط بفاعلية في حل النزاعات بسبب من الضعف المؤسساتي الذي يعتري كلا المنظمتين، بقدر ما يعزى النجاح للجهود المشتركة السعودية ـ القطرية[14].

ويبدو أن الدور القطري في ظل المجلس الخليجي لم يتعدَّ حدود هذه الوساطة أما بقية الأدوار فتولت السعودية الاضطلاع بها كقائد للمنظومة، فعندما تم الاتفاق بين دول المجلس على تشكيل ذراع عسكري مشترك للدفاع عن أمن الخليج تحت ضغط تطورات الحرب العراقية ـ الإيرانية وتطبيق هذا المشروع عن طريق تأسيس قوات (درع الجزيرة) كأول تعاون عسكري بين هذه الدول وبما يعد

التطور الأبرز في مستوى التعاون البيني في المجال العسكري أصبحت هذه القوات تحت القيادة السعودية إذ إن مقر هذه القوات المكونة من لوائين وبتعداد عشرة آلاف رجل بات ومنذ العام (1985) في مدينة (الملك خالد) العسكرية في حفر الباطن بالقرب من الكويت وأن هذه القوة تكون تحت قيادة جنرال سعودي[15]، وخلال حرب الخليج الأولى اعتمدت قطر على السعودية في حماية أجوائها من خلال تغطية طائرات (الاواكس ـ AWACS)[16]، وحتى على مستوى المشاريع الوحدوية التي كانت تطرح لتعميق أواصر التعاون بين دول الخليج العربي كانت هذه المقتر-حات قد قدمتها السعودية وعمان والكويت[17].

ثانياً: تصدعات الداخل السعودي في عقد التسعينيات

بعد حرب الخليج الثانية وإتمام عمليات تحرير الكويت أواخر شباط عام 1991 ازدادت أهمية السعودية في المنظومة الخليجية بوصفها قائد المعسكر الخليجي والتي تربطها علاقات قوية بالولايات المتحدة التي زادت من تواجدها العسكري في المملكة أو الخليج على حد سواء، ولكن في ذات الوقت، كانت نهاية الحرب بداية لدخول الخليج العربي في نقطة تحول فرضتها معطيات النجاح العسكري الدولي الذي تمكن من هزيمة القوات العراقية لأن الحرب كواقعة عسكرية كشفت ما تفتقر إليه الدول الخليجية وهو نظام أمني حصين يمكن أن يكون عائقاً أمام تكرار أزمة الاحتلال العراقي للكويت، صحيح أن العراق فقد القسم الأكبر من قواته وتم

تدمير بنيته الاقتصادية فيما كانت العقوبات الدولية كفيلة بإتمام إضعاف المؤسسة العسكرية إلا أن بقاء النظام العراقي كان يعني استمرار الخطر الأمني، وحتى لو استبعدت الدول الخليجية الخطر العراقي فما الذي يمنع إيران الثورية من تكرار ذات السيناريو؟

باتت دول الخليج بشكل جماعي أمام تحدّ مشابه لما واجهته فترة الستينيات والصراع بين الأنظمة المحافظة والأنظمة الثورية، فكان إعلان دمشق مدخل للقوى الإقليمية مثل مصر وسوريا لإبداء دورها الأمني والعسكري في المنطقة[18]، وإن كان هذا المشروع لم يهضم من قبل الدول الخليجية التي فضلت الاعتماد على القوة الأميركية إلا أن اعتماد هذا الخيار قد تحول فيما بعد إلى مأزق سياسي ذي امتدادات اجتماعية، فوجود القوات الأجنبية بعد حرب الخليج الثانية، وبالأخص في السعودية والكويت، أدى إلى إثارة تصدعات داخلية بسبب من رفض الحركات ذات التوجه الإسلامي لهذا الوجود، فضلاً عن أن هذا الوجود قد تسبب بإنفاق عسكري بدأ ينعكس سلبياً على المستوى الاقتصادي في الداخل، فقد تطلب تنفيذ حظر التحليق للطيران العراقي على الجنوب توفير ما لا يقل عن (5000) طيار أميركي ومساعدين لهم باستخدام قاعدة (سلطان بن عبد العزيز) في السعودية، وباعت الحكومة الأميركية خلال الفترة ما بين العامين (1991) و(1999) أسلحة للسعودية بقيمة (40) مليار دولار وكانت هذه المبيعات تعادل أربعة أضعاف ما باعته الولايات المتحدة لمصر وتايوان مجتمعتين[19]، وكان المتوسط السنوي للإنفاق السعودي على التسلح للفترة (1990 ـ 2000) يعادل

(17,64) مليار دولار وبما يمثل نسبة (11٪) من ناتجها المحلي الإجمالي[20].

وهكذا بات كل من الانفاق المادي لسداد تكاليف الوجود العسكري الأجنبي من جهة والوجود الأجنبي من جهة أخرى بات مقدمة لتصاعد سخط الحركات الإسلامية الذي انصب بشكل كبير على السعودية التي أخذت تواجه تحديات داخلية، وبرغم أن كل من الانفاق العسكري والوجود الأجنبي كانا مصدرا إرهاق للاقتصاد السعودي إلا أنه من ناحية أخرى جعل السعودية الأكثر تسلحاً مقارنة بباقي الدول الخليجية وهو ما انصب في صالح بقاء قيادتها للمنظومة.

ومع استمرار الدور السعودي في المنظومة الخليجية بوصفها المسؤولة عن إدارة القضايا الأمنية والسياسية إلا أنه بدا واضحاً أن السعودية تعيش على وقع خطر داخلي منذ حرب الكويت عام 1991 عندما وظفت المؤسسة الحاكمة علاقاتها مع العلماء الرسميين لإصدار فتوى تجيز استقدام قوات أجنبية، وإن كان هذا القرار أريد به وضع حد للخطر العسكري العراقي إلا أنه في الوقت نفسه وضع السعودية في قفص الاتهام أمام الحراك الداخلي المتمثل برفض الأفغان السعوديين لهذا الوجود والذين بدؤا بتفكير جديد ينزع البيعة عن الحكام السعوديين، ولعل ما يعزز من صلابة هذا الرأي أن العديد من التطورات الداخلية مثل تفجيرات الرياض 1995 وتفجيرات الخبر 1996 كانت نتاج لتحرك طبقات الرفض الإسلامي[21].

ولعل ما يعزز أيضاً من فكرة أن هذه التفجيرات هي نتاج للرفض الإسلامي للوجود الاجنبي أن هذه الاعمال نفسها تزامنت مع ظهور عدد من الكتابات الناقدة بشدة للمملكة السعودية بما مثلته من انعكاس لتردي العلاقة التقليدية بين المملكة والأفغان السعوديين، ومن أمثلة هذه الكتابات (الكواشف الجلية في كفر الدولة السعودية) لـ(أبي براء النجدي) وهو اسم مستعار للأردني الفلسطيني (أبي محمد البرقاوي المقدسي) والذي طبع في لندن عام 1994 وكذلك كتاب (الأدلة القطعية على عدم شرعية الدولة السعودية) الذي صدر في العام 1995 لمؤلفه (محمد المسعري) من حزب التحرير السعودي المنشق، وكلا العملين يعدان أنموذجاً لحالة القطيعة التي بلغت إليها العلاقة بين المملكة والحركات المتطرفة(22)، ولعل نزع الجنسية عن ابن لادن عام 1994 هو دليل على تردي العلاقة السعودية مع المقاتلين الذين بلغوا أكثر من (30) ألف سعودي فترة الحرب الافغانية.

إن فهم هذه الإفتراقات بصورة صحيحة يفرض علينا عدم التغاضي عن جملة امور أفضت إلى هذه النتيجة، ولا شك في أن طبيعة التركيبة السياسية للعلاقة التي ربطت الحكام بالمؤسسة الدينية تقف على رأس هذه المسلمات، ففي الوقت التي أرادت فيه المؤسسة السياسية توظيف الدين لصالحها على مستوى إضفاء الشرعية على نظام الحكم والاندفاع أكثر نحو توجيه طاقة الإسلام السياسي الثوري نحو الخارج إلا أن هذا أنتج علاقة مشوهة بدأت تتضح معها عمق التصدعات في الداخل كناية عن عدم إنسجام

وتوافق ما بين التطورات التي اتخذتها السياسة الخارجية السعودية لتصريف علاقتها وتحالفاتها مع الولايات المتحدة وما بين أوجه العلاقة القائمة في الداخل مع المؤسسة الدينية، فالعلاقة مع الولايات المتحدة وعلاقتها مع الإسلام باتت مثيرة للتناقض ولا سيّما أن معارضي نظام الحكم اعتمدوا على فكرة (الولاء والبراء) والتي لا يمكن ان تجمع في علاقة واحدة وهذه العلاقة التي أنتجت اسلاماً مشوهاً مثلت حصيلة التناقض ما بين الحداثة والتقليد الديني[23]، إنه بشكل مختصر عجز السعودية عن الاحتفاظ بمركزها الروحي كمقر لبيت الرب ومركز الدعوة الإسلامية وما يفرضه هذا من أوجه محددة لتصريف علاقاتها في الداخل بالإلتزام بأبعاد هذه القدرية وما بين كيفية تطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة والوجود الأجنبي.

إضف إلى ذلك لم تستطع السعودية بعد إنتهاء حرب الأفغان ضد السوفيت نهاية العام 1989 من وضع برنامج تأهيلي لإعادة دمج الأفغان السعوديين في المجتمع من جديد ومن ثَمَّ تحول هؤلاء إلى قلق داخلي وكانوا يبحثون عن الفرصة لإعادة إنتاج ذات السيناريو الذي أجادوا تنفيذه في أفغانستان وهو سيناريو الجهاد ضد العدو الكافر، بدليل أنه عندما وقع حدث الاحتلال العراقي للكويت وجه (بن لادن) رسالة إلى الملك فهد يطلب منه السماح له بتحرير الكويت[24]، ومن المؤكد أن هذا الموقف كان تعبيراً عن استمرارية المهمة.

ومع تصاعد حجم الانتقاد الداخلي وصعود نبرة التهديد

الداخلي من الإسلاميين كانت قطر تأخذ منحى مختلف في تلك الفترة، وعلى عكس الداخل السعودي كان الساحل القطري يشهد البداية لظهور صورة معاكسة لما يجري في السعودية، فالتحدي الذي أخذ يطل برأسه في السعودية بعد سنوات من العلاقة الوطيدة وعقود من التوظيف السعودي للإسلام السياسي كان له وقع مختلف في قطر التي أخذت بتكييف هذا التحدي ومن ثم إعادة استثماره في الخارج بطريقة أقوى ليصبح جزءاً من سياستها الخارجية فيما بعد.

ثالثاً: التغير القطري وتحول السياسة الخارجية

إن دراسة السياسة الخارجية لقطر يلزمنا التعريف بالسايكولوجية السياسية للدول الصغيرة الحجم وهو موضوع استولى على اهتمام الكثير من الباحثين منذ ستينيات وسبعينيات القرن الماضي بحيث أن إلقاء نظرة سريعة على الأدبيات التي عالجت هذه الظاهرة يعطينا صورة واضحة عن الدراسات والأبحاث التي أنجزت والتي انطلق أغلبها من مسلمة تقليدية قامت على أساس أن الدول الصغرى التي تدرك التفاوت في قدراتها بالمقارنة مع الدول الأكبر منها حجماً يدفعها حتماً، انطلاقاً من الدوافع التي يؤسسها هذا الإدراك، إلى تكييف سلوكها السياسي الخارجي وفق مقتضيات الجغرافية السياسية وحقائق موازين القوى من أجل عدم الوقوع تحت طائلة التهديد والحفاظ على وجودها الجيوسياسي على أساس أن هذه الدول الصغرى معنية بإستراتيجية البقاء (Survival).

تعد هذه من الحقائق التي تعاملت معها أدبيات العلاقات الدولية بخصوص اتجاهات الدول الصغرى في السياسات العالمية، فالمدرسة الواقعية على سبيل المثال تنظر إلى النظام الدولي بوصفه نظاماً فوضوياً لا توجد فيه سلطة مركزية أعلى من سلطات الدول نفسها وهذا النظام تسوده مشاعر من عدم الثقة والتنافسية الشديدة بين الدول والرغبة في تعظيم الأمن على حساب الفاعلين الآخرين، وعليه تكون الدول مدفوعة بسلوكيات تعظيم مصالحها وزيادة قوتها من أجل تحقيق الشعور بالأمن وهي تعتمد على مواردها الذاتية وإمكاناتها من أجل الحفاظ على إستقرار كيانها وهو ما يضطرها لإتباع جملة إستراتيجيات لتحقيق هذا الهدف مثل الوقوف على الحياد أو الدخول في تحالفات أو القبول بالتبعية[25]، وعليهِ فالواقعيون مأخوذون بفكرة أن الدول تتحرك على الصعيد الإقليمي والعالمي من أجل الحفاظ على وجودها وضمان أمنها وعلى هذا الأساس لا يكون أمام الدول الصغرى من خيار في ظل نظام دولي فوضوي مسكون بفكرة زيادة القوة وتعظيم الأمن سوى الانقياد وراء الدول الكبرى من أجل الحفاظ على أمنها في مواجهة التهديدات الخارجية التي لا تستطيع مواجهتها بسبب من ضعف الإمكانات والموارد الذاتية، وهذا الإنقياد يطلق عليه (مسايرة الركب ـ Bandwagon)، وعلى حد قول المؤرخ اليوناني (ثوسيديدس ـ Thucydides) في دراسته لحرب (البيلونيز) «إن القوي يفعل وفق ما يملك ويريد، والضعيف وجب عليه أن يتحمل نظراً لضعفه ما وجب عليه أن يتحمله»[26].

ومع هذا الاهتمام بدراسة إتجاهات الدول الصغرى في السياسة العالمية أخذت دراسة الدولة الصغرى (Small States) وما تسمى أيضاً بالدول المجهرية (Micro States) تصبح جزءاً هاماً من مواضيع أدبيات العلاقات الدولية خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، بدليل أن عدد من الكتابات أخذت تناقش وتحلل الدور السياسي لهذه الدول وكان غالباً ما يقرن ما بين هذه الدول والقدرة على البقاء (Survival)[27]، وفي معرض توصيف وتحديد ماهية المعايير التي يمكن الاعتماد عليها في إطلاق وصف الدول الصغرى أو الدول المجهرية على وحدات سياسية معينة دون غيرها، تنوع الأدب التنظيري في هذا المجال وتوزع بإتجاهين:

الاتجاه التنظيري الأول، وقد إنطلق في محاجته الفكرية والعملية من واقع الحقائق المادية الملموسة والقابلة للقياس والمقارنة، وهي حقائق تتسم بها الدولة الصغيرة وتميزها عن غيرها من الدول متوسطة الحجم أو الكبيرة وهذه أشبه بالقيود التي تحد من قدرة الدول الصغرى في أن تعمل بفاعلية وتنافسية في الشؤون الدولية، ولعل من أكثر المعايير التي اعتمدها هذا الاتجاه في توصيف المفهومين كانت المساحة الجغرافية وعدد السكان فضلاً عن حجم الناتج المحلي وقد درجت أكثر الكتابات التي تناولت دراسة الدول المجهرية على التعويل على العدد البشري في تقرير ما أذا كانت الدولة مصغرة أم لا، رغم أن عملية المقارنة قدمت صورة مضللة عن هذه التوصيفات لأنها لم تستقم مع جميع الدول

المشمولة بالدراسة، إذ أتضح أن هناك دول قد تتساوى في المساحة الجغرافية إلا أنها مختلفة في الحجم السكاني أو أن ثمة دولة صغرى يفوق ناتجها القومي السنوي دولاً أكبر منها مساحة بكثير، إن (هونغ كونغ) تعد وفق المساحة الفيزيائية دولة مجهرية لكنها تحتوي على كثافة سكانية كبيرة[28]، كذلك من الممكن أن تختلف المساحات الجغرافية بين الدول الصغرى لكنها تتماثل في حجمها السكاني، فـ(ناميبيا) تعد أكبر من (أستونيا) بـ(18) مرة لكنهما يتماثلان في الحجم السكاني[29].

لم يكن عدم التماثل في الكثافة السكانية برغم التساوي في المساحة الجغرافية أو اختلاف التوافق التوازني ما بين المساحة والكثافة البشرية هي المعضلة الوحيدة التي واجهت الباحثين في توصيف (الدول الصغرى والمجهرية) بل برزت أيضاً معضلة عدم الانسجام ما بين المساحة أو الكثافة السكانية من جهة والناتج الإقتصادي السنوي من جهة أخرى ما بين مجموع هذه الدول، مثال ذلك أن دراسة (علي ناصر) من (المالديف) تطرقت لمعالجة عدد من الدول وفق الحجم السكاني من أجل بناء قدر من السمات المتشابهة، إلا أنه في النهاية استثنى (قطر وقبرص وبروني) على اعتبار أن التطور الاقتصادي في هذه الدول أكثر من بقية الدول النامية وأن مصالحها سياستها الخارجية أكثر انتظاماً[30]، ولهذا لم يكن أيضاً هذا الإتجاه، الناتج القومي، صارماً في تحديد ما هو المقصود بالدولة الصغيرة.

ولكن برغم هذه المعضلات المعيارية بخصوص تحديد ماهية

الدول الصغرى إلا أن هذا لم يكن حائلاً دون ظهور محاولات لبعض المنظمات والتجمعات الدولية الرامية لوضع مقاييس متفق عليها لتوصيف هذه الدول، وكانت الأمانة العامة للكومنولث (Commonwealth Secretariat) والبنك الدولي قد اتفقا على أن الدولة التي يقل عدد سكانها عن (1,5) مليون نسمة تعد دولة مجهرية[31]، وقد أجرى (Naren Prasad) بحثاً أشار فيه إلى أنه من مجموع (192) دولة عضو في الأمم المتحدة يوجد (46) دولة ينطبق عليها توصيف البنك الدولي من حيث أن عدد سكانها يقل عن (1,5) مليون نسمة وأغلب هذه الدول هي عبارة عن جزر مثل (أنتيجوا باربودا، باهاماس، كيب فيردي، فيجي، مورشيوس، تونجا، ساموا فضلاً عن قطر والبحرين) وغيرها[32].

إذا ثمة عدد من المحددات الثابتة التي لا يمكن تجاوزها بالنسبة إلى الدولة الصغيرة ولا يمكن تغييرها وهي الحجم الفيزيائي للدولة والعدد البشري فضلاً عن الوضع الجيوبوليتيكي، بمعنى وقوع الدولة الصغيرة وسط دول أكبر منها مساحة ويمكن أن تهددها في أي وقت، وهذه المحددات إن كانت تضعف من قدرة الدولة الصغيرة إلا أن ثمة عناصر يمكن أن تعمل على تقليل تأثير هذه القيود الجيوسياسية من جهة وإضفاء نوع من القوة من جهة أخرى وهذا يعتمد كلياً على كفاءتها في توظيف عناصر القوة المتبقية لها، ولعل قطر كانت من الدول الصغرى التي عملت على توظيف هذه العناصر بحيث اتجهت نحو إستثمار أدوات جديدة لم تحسن الدول العربية الإقليمية في توظيفها في سياستها الخارجية.

أما **الاتجاه التنظيري الثاني** في دراسة هذه النوعية من الدول فقد أبدى تركيزاً واضحاً على تحليل نمطية العلاقات السياسية لهذه الدول بالقوى الأكبر منها مساحة وقدرة، وكان هناك ميل شديد نحو القبول بفكرة أن الدول الصغرى تبحث عن علاقة تبعية تربطها بالدول الكبرى ولا سيّما أن كانت واقعة وسط دول أكبر منها وتستشعر التهديد الأمني، ومنذ السبعينيات مع تزايد أعداد الدول الصغيرة في المجتمع الدولي بات الأدب السياسي ينظر إلى الدول الصغيرة باعتبارها حاملة لمجموعة من التوجهات التي تمثل نتيجة منطقية لكونها دول صغيرة وهو ما عزز الفكرة بأن هذا الاتجاه التنظيري في الأساس ينظر إلى النتيجة أو المظاهر السياسية التي تكشف عنها بعض الدول، وفي ضوء هذه المظاهر يمكن وصفها بأنها دول صغيرة، ومن هذه التوجهات هي[33]:

1. مستوى منخفض من المشاركة في الشؤون العالمية.
2. مستوى عالٍ من النشاط في المنظمات الدولية الحكومية.
3. تبدي دعماً عالياً للمعايير والأنظمة الدولية.
4. تجنب استخدام القوة كوسيلة في إدارة التفاعلات بين دول العالم.
5. تجنب اعتماد سياسات تهدف إلى عزل الدول الأكثر قوة في النظام العالمي.
6. الاستخدام المتكرر للمواقف التي تدافع عن القضايا الأخلاقية والمعيارية في الشؤون الدولية.

7. مستوى منخفض وضيق من مظاهر القلق في نشاطات السياسة الخارجية.

إن هذا التوجه في تحليل الدول الصغيرة ركز أكثر شيء على خاصية المساحة الجغرافية بوصفها القيد الأكثر تأثيراً فوجود مساحة محدودة الحجم معناه أن عدد السكان فضلاً عن الموارد سيكون محدوداً ومن ثَمَّ ستميل الدول ذات الحجم الجغرافي الصغير إلى صياغة سياستها وسلوكها الخارجي بما يتماشى مع مقولات المدرسة الواقعية والتي سبق وأن أشرنا إليها، بمعنى أن الدول الصغيرة تدرك ضعف إمكاناتها عن مواجهة أخطار وتحديات خارجية خصوصاً إن كانت محاطة بدول أكبر منها مساحة مما يدفعها إلى محاولة الحفاظ على امنها وحماية مصالحها عن طريق الارتباط بدول خارجية أكثر قوة أو على الأقل تبني سياسات حيادية تقلص من مستوى تفاعلها في الشؤون الإقليمية والدولية إلى أقصى حد[34].

ومع القبول بوجود كلا الاتجاهين في دراسة الدول الصغرى إلا أن هذا لا يعني أن الدول الصغيرة عديمة التأثير في الشؤون الدولية ولنا في الحالة القطرية خير مثال، إلا أنه قبل ظهور هذه الحالة استقر التحليل المنطقي على أن الدول الصغرى مع صغر مساحتها الجغرافية وقلة عدد سكانها إلا أنه بإمكانها تعويض مظاهر الخلل هذه في قوتها من خلال تعظيم إمكانات القوة الاخرى[35]، ولهذا كانت هناك بعض الأدلة والتجارب على تأثير الدول الصغرى في الشؤون الدولية، فكون الدولة (صغيرة) لا يعني أنها دولة

(ضعيفة) وهنا تقتضي الضرورة التميز الموضوعي ما بين مفهومي (صغر المساحة) و(الضعف السياسي) فمن الممكن أن توجد دول متوسطة الحجم وفق المعيار الجغرافي والسكاني مثل (النيبال) التي يزيد عدد سكانها عن (15) مليون نسمة إلا أنه عند النظر إلى موقعها تعد أشبه بالجيب الجغرافي الواقع وسط الصين والهند وهو ما يدفع البعض لعدّها دولة صغيرة، وبالمقابل فإن جزيرة مثل (فيجي) التي يبلغ عدد سكانها ثلاثة أرباع المليون تعد دولة مؤثرة في محيطها الجغرافي في جنوب الباسيفيك[36].

بكلمة أخرى، إن سيادة هذه الإتجاهات التنظيرية التي أخذت تفسر سلوكيات الدول الصغرى على إنها سلوكيات تابعة وخاضعة للقوى الإقليمية والقوى الدولية لم يكن حائلاً دون ظهور اتجاه بدأ يعطي أهمية للتأثير الذي يمكن أن تمارسه الدولة الصغيرة في علاقتها مع قوى أكبر منها إذا ما أحسنت هذه الدولة إستغلال مقومات وعناصر القوة التي تمتلكها مثل الأهمية الأستراتيجية لموقعها أو حاجة الدول الأكبر منها لمواردها الإقتصادية، وعلى هذا الأساس أخذت بعض نماذج العلاقة التي تجمع دولتين (دولة صغيرة مع دولة كبيرة) تكون موضوعاً تطبيقياً لشرح وتفسير سلوكيات التأثير المتبادل أو التأثير الذي يمكن أن تحققه دولة صغيرة تجاه دولة كبيرة في إطار تحالف أمني ـ عسكري مثل العلاقة السياسية بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة[37]، وكانت ظروف الحرب الباردة وحاجة كل قطب دولي لكسب المزيد من الدول إلى صفه في مواجهة القطب الآخر فرصة للدول الصغيرة لأن تحقق

بعض التأثير في السياسة العالمية خصوصاً أن كان موقعها الجغرافي يوفر، لأحد الأقطاب الدولية، مميزات التفوق في الصراع والتنافس مع القطب الآخر كما كان الحال مع أهمية جزيرة كوبا بالنسبة للاتحاد السوفيتي[38].

وبالعودة إلى الحالة القطرية، كدراسة تطبيقية وبافتراض تطبيق المعايير التي تم الإشارة إليها فإنها وفقاً للحسابات الجيوبوليتيكية سوف تعد دولة مجهرية (Micro State) أكثر مما هي دولة صغيرة (Small State) لا سيّما أن عدد سكانها، وإن كان يزيد عن (1,5) مليون نسمة إلا أن عدد مواطنيها الإصليين دون الأجانب أقل من (500) ألف نسمة، إلا أن قطر وفقاً لحسابات الدخل القومي تشذ عن هذه القاعدة، وهي من حيث الاتجاه السياسي جمعت ما بين كلا الاتجاهين فهي من ناحية تعد دولة مجهرية وفقاً لحسابات الحجم الجغرافي وعدد السكان وكذلك تكتسب هذا الوصف لأن سياستها الخارجية تأثرت بالواقع الجيوبولوتيكي من خلال البحث عن الحماية الخارجية سواء أكانت هذه الحماية وفرتها أول الأمر بريطانيا قبل الاستقلال أو الاعتماد على الأخ الأكبر (السعودية) التي ربطتها علاقات قوية مع الولايات المتحدة ومن ثم بدأت بالخروج من تحت عباءة الأخ الاكبر والتوجه مباشرة نحو بناء علاقات مع الدول الكبرى دون الحاجة إلى وساطة إقليمية.

لقد بدأ التغيير في السياسة الداخلية والخارجية لقطر مع صعود الشيخ (حمد بن خليفة آل ثاني) في عام 1995 إلى السلطة بطريقة

غير متوقعة وبعيدة عن السياق التقليدي المعمول به خليجياً بحيث أن هذا الانقلاب أثار حفيظة الدول الخليجية ولم يكن موضع قبول، بل كان بداية لمرحلة سيئة في العلاقات الخليجية القطرية عموماً والعلاقات السعودية القطرية خصوصاً، وقبل العام 1995 لم يكن لقطر سياسة خارجية واضحة وغالباً ما تمثلت سياستها في تجنب الدخول في صراعات او قضايا إقليمية أو دولية، وعلى حد رأي الكاتب الصحفي في (نيويورك تايمز) (بيتير وورث) إن سياسة قطر الخارجية بدأت عام 1995 عندما اعتلى الشيخ حمد السلطة بعد الانقلاب على أبيه[39]، ويفسر البعض الانقلاب الذي قام به الشيخ حمد على والده في 27 تموز 1995 نتيجة لتأزم العلاقة بينهما بعد عزم الشيخ خليفة على نقل القوة والنفوذ إلى أعضاء آخرين في عائلة (آل ثاني)[40].

بعد هذا التأريخ تحولت قطر من إمارة راكدة وسط مياه الخليج إلى دولة بسياسة ديناميكية نشطة على المستوى الخارجي، هذا التأريخ يمثل قطيعة مع مرحلة سابقة اتسمت بالانضواء تحت عباءة الأخ الأكبر العربية السعودية بدليل أن قول الشيخ (خليفة آل ثاني) الذي رفض الانضمام إلى الاتحاد الإماراتي تجنباً للدخول في نزاعات مع قوى أكبر من قطر سياسياً وإقتصادياً وبشرياً كان مؤشر على طبيعة التوجه السياسي آنذاك، بحيث أن السياسة الخارجية والداخلية والنفطية القطرية قبل الانقلاب في عام 1995 كانت على حد قول الباحث السعودي (تركي الحمد)، صدى لمثيلاتها من السياسات المطبقة في السعودية[41]، ولكن بعد هذا التأريخ

أصبحت قطر بقيادة أميرها الجديد تتملكها الرغبة في التحول إلى قوة إقليمية[42].

أخذت الخلافات السعودية ـ القطرية بعد الانقلاب تزداد حدة وبلغت أوجها في ديسمبر من عام 1995 وفي أثناء انعقاد قمة مجلس التعاون الخليجي في مسقط، إذ رفضت السعودية المرشح القطري لشغل منصب الأمين العام للمجلس وبدورها أعلنت قطر انسحابها من القمة ومقاطعتها أي قمم مستقبلية تعقد في ظل المرشح السعودي لمنصب الأمين العام (جميل الحجيلان)[43].

وبظهور القيادة الجديدة في قطر، بدأت الخلافات مع الجوار تكون جزءاً من المشهد السياسي الخليجي فالخلافات مع السعودية أخذت تشتد وتاثرها، وعملت قطر في بادئ الأمر على اتباع نمط جديد في السياسة الخارجية لتحقيق نوع من التمايز بينها ودول الخليج الأخرى من أجل الحصول على مكان في الخارطة العالمية وهذه التمايزات في السياسة الخارجية مثلت خروجاً عن الإجماع الخليجي الذي كانت ترعاه المملكة السعودية وتمثلت هذه التمايزات في العلاقة مع إيران من جهة و(إسرائيل) من جهة أخرى.

بدأ هذا التوجه السياسي الخارجي لقطر وكأنه يهدف إلى إيجاد نوع من التوازن في العلاقة بين محورين أساسيين سيطرا على الشرق الأوسط ألا وهما: محور الاعتدال ومحور الممانعة، وقد أدركت قطر أن خروجها من دائرة النفوذ السعودي، التي تعدها الدول الغربية من أعمدة الاعتدال في المنطقة العربية، يتطلب منها موازنة

هذا الانسحاب ببناء علاقة جيدة مع إيران، التي تعد من أعمدة الممانعة الثورية في المنطقة، وأيضاً موازنة العلاقة مع إيران بفتح صلات دبلوماسية وتجارية مع إسرائيل، بحيث أخذت قطر تجمع في علاقاتها وسياستها الخارجية بين أطراف متناقضة في توجهاتها وكانت الغاية من هذه السياسة هو أن لا تعد قطر منحازة لطرف على حساب طرف آخر أو بكلمة أخرى، أريد بهذه السياسة أن تجعل من قطر، على حد وصف أحد أمراء العائلة الحاكمة فيها، «في وضع متميز ومستقل في المنطقة العربية عامة والمنطقة الخليجية خاصة برغم حساسية المنطقة وتعرضها لظواهر عدم استقرار»[44].

يمكن القول إن أسس السياسة الخارجية القطرية ومنذ العام 1995 أخذت بالاستقرار على مجموعة أسس كان أهمها هو إيجاد قدر من الإستقلالية عن تأثير المملكة السعودية وهذه الإستقلالية ترجمتها قطر مثلما سبق ذكره من خلال اعتماد سياسة بناء الروابط والعلاقات مع كافة الاطراف المهمة والمؤثرة في المنطقة وإن كانت هذه الأطراف متناقضة في توجهاتها ومخرجات سياستها الخارجية، فالمهم بالنسبة إلى قطر هو توفير قدر عالٍ من النجاح لإستراتيجية الحفاظ على البقاء (Survival) وهي الإستراتيجية الرئيسة التي تعتمدها الدول الصغرى في مواجهة قوى أكبر منها تحيط بتخومها، فضلاً عن ذلك أخذت قطر بالشروع بزيادة سمعتها الدولية (International Profile) من خلال المشاركة الفاعلة في المنظمات والأنشطة الدولية.

ويتضح لنا بجلاء، من هذه المراجعة لبدايات السياسة الخارجية القطرية أنه من غير الممكن التغاضي عن أثر العامل الجيوبوليتيكي ودوره المحوري في رسم معالم سياسة قطر، فهي تعد دولة صغيرة من ناحية إمكانات القوة التقليدية وتقع بين دول أكبر منها فضلاً عن ذلك أن بعض مكامن الغاز الطبيعي والذي تعتمد عليه في تكوين ناتجها القومي متداخلة مع إيران، وهذا ما فرض عليها تبني سياسة خارجية تجمع ما بين الأضداد في أطرافها فهي لا تغامر بتبني توجه عدائي ضد إيران من أجل ضمان التصدير السلس للغاز الطبيعي إلى خارج مياه الخليج حتى في أوقات اشتداد التوتر بين إيران والولايات المتحدة، وهو ما فرض عليها إتباع سياسة تقارب مع إيران، وفي الوقت نفسه لا تريد أن تبدو خاضعة لإيران مما دفعها إلى موازنة علاقتها مع طهران بعلاقة قوية مع الولايات المتحدة[45]، وهذه العلاقات المتناقضة الأطراف أريد بها تحقيق إستراتيجية قطر والتي تدور حول الحفاظ على أمنها الوطني وحماية وحدة أراضيها[46].

إن التمايز والإستقلالية في السياسة الخارجية القطرية بعيداً عن النفوذ السعودي وخروجاً عن التقليد الخليجي قد تمثل أكثر شيء بعلاقتها مع (إسرائيل) التي بدأت منذ العام 1996 بالسماح لـ(تل أبيب) بفتح مكتب للمصالح التجارية في الدوحة بما جعلها أول عضو في مجلس التعاون الخليجي تقدم اعترافاً واقعياً بـ(إسرائيل)[47]، وبهذه الطريقة رسمت قطر معالم سياستها الخارجية التي تجمع ما بين التناقضات وحددت مكانتها الإقليمية

في ضوء تقلبات المنطقة والعداء الذي يجمع أطرافها وحساسيتها المفرطة لإستراتيجيات القوى الكبرى في العالم.

وفي إطار علاقة قطر مع الولايات المتحدة، بدأت قطر الجديدة ومع وصول الشيخ (حمد بن خليفـ) إلى السلطة علاقتها مع واشنطن بالتوقيع على اتفاقية دفاع إستراتيجي عام 1995 مع إدارة الرئيس (كلنتون)[48]، وفي العام 2000 وفي الوقت الذي كانت فيه قطر لا تمتلك قوة جوية عملت قطر على بناء أكبر قاعدة جوية في الشرق الأوسط على خليج (العديد)[*] كانت على ما يبدو تهيئها لاستقبال الوجود العسكري الأميركي الذي كان من المتوقع أن يخلي قواعده في السعودية وبذلك كانت قطر تعد نفسها لتكون حليف إستراتيجي للولايات المتحدة من خلال استضافتها للقوات العسكرية[49]، وفي مطلع العام 2003 بدأ التشغيل الرسمي لقاعدة العديد لتصبح ثاني أكبر قاعدة جوية أميركية خارج حدود الولايات المتحدة[50].

وفيما يتعلق بالعلاقة مع إيران، فإن الدولتين تتشاركان أكبر حقل غاز طبيعي في العالم وهو الحقل الذي تطلق عليه قطر تسمية (حقل الشمال) فيما يسميه الإيرانيون حقل (بارس الجنوبي)، ويبدو أن هذه الشراكة في المورد الطبيعي فرض على كلا الطرفين التعاون في كثير من القضايا من أجل تحقيق أكبر فائدة ممكنة من عائدات تصدير الغاز.

وعلى الصعيد الداخلي ومن أجل أن يثبت الأمير الجديد قدرته في تطوير وتحديث مؤسسات الدولة عمل على إجراء تغييرات

وإصدار تشريعات تجعل من قطر ماضية في طريق الإصلاح السياسي رغم أن النظام في الأساس قائم على أساس الولاء والدعم القبلي والعلاقة مع العشائر المتنفذة المرتبطة بالنظام ومؤسسة الحكم، إذ قام النظام الجديد بإلغاء وزارة المعلومات والسماح بانتخاب المجالس البلدية منذ العام 1998 سمح للنساء أول مرة في قطر بالتصويت والترشيح لهذه المجالس، وأصدرت وثيقة الدستور القطري الدائم في العام 2003 وقد جرت أول انتخاب برلماني في العام 2007[51].

وكجزء من إستراتيجية قطر الجديدة على مستوى إزالة تهديدات الداخل ومعالجة مصادر القلق المحتمل تمكنت القيادة القطرية الجديدة بعد سنوات قصيرة من التحول الداخلي من الوصول إلى حالة من الاتفاق التأريخي مع الحركات الإسلامية بحيث أن حركة الاخوان المسلمين في قطر أعلنت وعلى لسان رئيسها عام 1999 عن حل نفسها، وعلى حد قول رئيس الحركة الدكتور (جاسم السلطان) إنه لم يعد ثمة مسوغ لوجود حركة إسلامية في دولة تقوم بواجباتها الدينية على أكمل وجه[52].

وعلى صعيد متصل وفي بادرة لم يقدم عليها أي نظام عربي، أو ربما لم يفكر بها أصلاً، أطلقت قطر قناة فضائية أخذت تعمل وفق خطاب إعلامي متمايز عن الخطاب الأيديولوجي السائد في المنطقة وبدا واضحاً أن هذه القناة (الجزيرة) التي أطلقت بثها عام 1996، وهي في الأصل عبارة عن القسم العربي من هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) وقامت قطر بشراء ملاكها ومعداتها وحقوق

البث الفضائي، أريد بها أن تكون قوة جديدة في سياسة قطر الخارجية وقد خصص لها أمير قطر مبلغ قدره (137) مليون دولار في بداية انطلاقها ومن ثم باتت ميزانيتها السنوية تقدر بما يزيد عن (100) مليون دولار، ومع اتضاح الصورة الإعلامية التي تسعى القناة للترويج لها أخذت الدول الخليجية وبالأخص السعودية والكويت بالتحفظ على أعمالها بدليل أن هذه الدول لم تشجع شركاتها على بثت إعلاناتها التجارية عبر هذه القناة[53].

لقد بلغ تأثير قناة الجزيرة في حرب أفغانستان وما تلاها من متابعة لأحداث المنطقة العربية أن عدّها اثنان من الكتاب بأنها القناة التي غيرت وجه الشرق الأوسط بسبب من برامجها الحوارية التي أخذت تناقش قضايا وشؤون لم يكن ممكناً التحاور فيها في القنوات الحكومية العربية الأخرى مثل برنامج (الاتجاه المعاكس) و(الرأي الأخر) و(حوار مفتوح) و(بلا حدود)[54]، وهذه البرامج خرقت المحرمات في السياسة العربية إلى الدرجة التي تحولت فيها القناة إلى رسالة سياسية أكثر مما هي إعلامية وعلى حد وصف قدمه أحد كتاب صحيفة (نيويورك تاميز) لقناة الجزيرة قائلاً «إنها ليست الظاهرة الإعلامية الأكبر التي ضربت العالم العربي منذ اختراع التلفاز بل هي أيضاً الظاهرة السياسية الأكبر»[55]، وبدا واضحاً أن هدف قناة الجزيرة يكمن في أن تكون منتدى أو منبر مفتوح يسمح لكافة أشكال المعارضة للنظم العربية القائمة في المنطقة من انتقاد حكوماتها دون خشية أو تردد، وهذه الرسالة التي حملتها قناة الجزيرة قد استقبلها الجمهور العربي بشغف لكونها ترضي تطلعاته

وجوعه الشديد للجدل والبحث عن الأخبار والوقائع التي لا يتطرق إليها الإعلام الحكومي الرسمي[56].

وقد بدت قناة الجزيرة في برامجها وحواراتها وأخبارها اليومية عن المنطقة العربية وبالأخص عن القضية الفلسطينية أنها متحاملة بشدة على الدور الأميركي في المنطقة والعالم فضلاً عن انتقادها اللاذع للسياسة الإسرائيلية والأنظمة العربية ذات الصلات القوية سواء بالولايات المتحدة أو إسرائيل، ولم تتردد في سنواتها الأولى، في الدفاع عن الأنظمة المعادية للولايات المتحدة مثل النظام العراقي السابق الذي أقام صلات طيبة مع قناة الجزيرة، بحيث أن صحيفة (Sunday Times) البريطانية كشفت في شهر مايو من عام 2003 أن النظام العراقي تمكن من اختراق مكاتب الجزيرة في بغداد وأن عدد من أنصاره باتوا يعملون فيها من اجل الدفاع الإعلامي عن سياساته وهو ما أضطر القناة، تحت ضغط هذه الوقائع، إلى عزل مديرها (محمد جاسم العلي) الذي تولى إدارتها منذ انطلاق بثها الأول[57].

المصادر

(1) منصور حسن العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي: 1979- 2000، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، دبي، 2008، ص 28.

(*) يتفق علماء العلاقات الدولية على أن صفة التمايز والإنقطاع تعد من الصفات التي تعطي معنى ومؤشر على وجود النظام الاقليمي بإختلافه عن النظام الدولي.

(**) يشكل عدد سكان السعودية من مجموع سكان دول الخليج العربي (70٪) فيما تبلغ مساحة أراضيها ما نسبته (88٪) من مجموع المساحة الكلية لدول الخليج، كما أن مواردها النفطية وحدها تشكل نسبة (25٪) من مجموع موارد النفط في العالم.

(2) ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 2011، ص 438.

(3) تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق الحديث: 1921 ـ 2002، ترجمة: الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، بيروت، 2008، ص ص

(4) ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مصدر سبق ذكره، ص ص 438 ـ 439.

(5) المصدر السابق، ص 335.

(6) المصدر السابق، ص 337.

(*) من الوسائل الدفاعية والهجومية أيضاً والتي استخدمتها السعودية في سياستها الخارجية للحيلولة دون امتدادا آثار النظم الثورية إليها هو ميلها نحو بناء علاقات متينة مع تنظيمات الإسلام السياسي التي أخذت تبدي إعجاباً بأيديولجية المملكة الفكرية والمتمثلة بتبني العقيدة الوهابية، وكان هذا عنصر قوة عملت السعودية على استخدامه ضد النظم الثورية المناوئة لسياستها بدليل أن الملك (سعود بن عبد العزيز) سمح لأحد أعضاء جماعة الأخوان المسلمين المناوئين لعبد الناصر من اللجوء إلى السعودية بعد فشل عملية اغتياله، والأكثر من ذلك أن السفير السعودي طلب من الرئيس (عبد الناصر) عدم إعدام من ألقي القبض عليهم من الاخوان المسلمين ونفيهم إلى السعودية، للمزيد أنظر:

ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور

العلاقات الإقليمية والدولية، مصدر سبق ذكره، ص(اين رقم الصفحة).

وإن كانت السعودية أخذت ببناء قوتها التأثيرية في المنطقة العربية من خلال دعم الإسلام السياسي لا سيّما خلال حرب أفغانستان فإن قطر وعلى ذات المنوال بدأت فيما بعد بمنافسة الدور السعودي في قيادة هذه التنظيمات.

(7) محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، مصدر سبق ذكره، ص ص 71 ـ 72.

(8) جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 1980، ص ص 144 ـ 145.

(9) محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، مصدر سبق ذكره، ص 73.

(10) هيدلي بول، المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية، مصدر سبق ذكره، ص 295.

(11) المصدر السابق، ص 303.

(12) يوسف خليفة يوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص ص 264- 265.

(13) أحمد زكريا الشلق، مصطفى عقيل الخطيب، قطر وإتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج العربي 1968 ـ 1971: دراسة ووثائق، دار الثقافة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، الدوحة، 1998، ص 32.

(14) Marco Pinfari, Nothing but Failure: The Arab League and the Gulf Cooperation Council as Mediators in Middle Eastern Conflicts, Crisis States Working Papers Series, No (2), Destin Development Studies Institute, London School of Economics and Political Science, March 2009, p 17.

(15) ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مصدر سبق ذكره، ص 569.

(16) المصدر السابق، ص 523.

(17) المصدر السابق، ص ص 452 ـ 456.

(18) قسم التوثيق والمعلومات، المشاريع الوحدوية العربية: 1913 ـ 2009،

(الوثائق)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2009، ص .

(19) يوسف خليفة يوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص 277.

(20) المصدر السابق، ص 243.

(21) أوقعت هذه التفجيرات عدداً من القتلى في صفوف الجنود الأميركيين من العاملين في القواعد العسكرية ورغم أن الولايات المتحدة وجهت الإتهامات إلى إيران وعدتها المسؤولة عن هذه التفجيرات لوجود روابط ما بين إيران وتنظيم حزب الله في الحجاز إلا أن السعودية من جانبها رفضت تأكيد هذه الإتهامات بدليل أنه في العام 1997 حضر ولي العهد السعودي آنذاك (عبد الله بن عبد العزيز) مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي في طهران وأكد على الروابط الحضارية التي تجمع ما بين الدولتين، يمكن الرجوع إلى:

Toby Matthiesen, Hizbullah al-Hijaz: A History of The Most Radical Saudi Shi'a Opposition Group, The Middle East Journal, Volume (64), Number (2), Spring 2010, pp 179-197.

مخلد مبيضين، العلاقات الخليجية- الإيرانية 1997 ـ 2006: السعودية حالة دراسة، مجلة المنارة، المجلد (14)، العدد (2)، 2008، ص ص 341 ـ 377.

(22) مضاوي الرشيد، مساءلة الدولة السعودية: أصوات إسلامية من الجيل الجديد، ترجمة، مشيلين جبور، الطبعة الأولى، دار الساقي، لندن، 2009، ص 181 و ص 185.

(23) سعد محيو، مأزق الحداثة العربية: من إحتلال مصر إلى إحتلال العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2010، ص ص 42 ـ 43.

(24) المصدر السابق.

(25) Kenneth Waltz, Theory of International Politics, Reading: Mass: Addison-Wesley, 1979.

(26) Robert Connor, Thucydides, Princeton University Press, Princeton, New Jersy, 1984, p 25.

(27) من الاعمال الكلاسيكية التي بحثت في واقع الدول الصغرى يمكن الرجوع إلى:

- David Vital, The Inequality of States: A Study of the Small Power in International Relations, Clarendon Press, Oxford, 1967.

- David Vital, The Survival of Small States, Oxford University Press, London, 1971.

(28) Colin G. Clarke and Anthony Payne (Eds), Politics, Security, and Development in Small States, Allen and Unwin, London, 1987, p ix.

(29) Dana Ott, Small Is Democratic: An Examination of State Size and Democratic Development, Garland, New York, 2000, p 16.

(30) Ali Naseer Mohamed, The Diplomacy of Micro States, Discussion Papers in Diplomacy, Netherlands Institute of International Relations (Clingendael), 2010, p 1.

(31) Secretariat Commonwealth, A Future for Small States: Overcoming Vulnerability, Report by a Commonwealth Advisory Group, London, 1997.

(32) Andrew Fenton Cooper and Timothy M. Shaw, The Diplomacies of Small States: Between Vulnerability and Resilience, Palgrave Macmillan, London, 2012.

(33) يمكن الرجوع إلى بعض الأدبيات الكلاسيكية في العلاقات الدولية التي عالجت توجهات الدول الصغرى في ميدان السياسة الخارجية مثل:

Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations, New York, 1967.

Jeanne A.K. Hey, Small States in World Politics: Explaining Foreign Policy Behavior, Lynne Rienner Publishers, Colorado, 2003.

Raymond Aron, Peace and War: A Theory of International Relations, Garden City, New York, 1966.

(34) من أفضل وأقدم الدراسات التي عالجت العلاقة الإرتباطية بين الحجم الجغرافي وسياسة الدول الخارجية يمكن الرجوع إلى:

Maurice A. East, Size and Foreign Policy Behavior: A Test of Two Models, World Politics, Volume (25), Number (4), July, 1973, pp 556 - 576.

(35) Dana Ott, Small Is Democratic: Op.Cit, pp 14 - 15.

(36) Edward Dommen, Whati s a Microstate?, in: Edward Dommen and Philippe Hein (Eds), States, Microstates, and Islands, Croom Helm, London, 1985, pp. 11 - 13.

(37) Robert O. Keohane, The Big Influence of Small Allies, Foreign Policy, Number (2) Spring, 1971, pp 161 - 182.

(38) Wayne A. Wilcox, The Influence of Small States in a Changing World, Annals

of the American Academy of Political and Social Science, Volume (372), Realignments in the Communist and Western Worlds, July 1967, pp 80-92.

Patrick J. McGowan and Klaus-Peter Gottwald, Small State Foreign Policies: A Comparative Study of Participation, Conflict, and Political andEconomic Dependence in Black Africa, International Studies Quarterly, Volume (19), Number (4), December 1975, pp 469-500.

(39) Robert F. Worth, Qatar, Playing All Sides, Is a Nonstop Mediator, The New York Times, 9 July, 2008.

(40) Thomas W. Lippman, Qatar Emir's Ouster Reflects Family Role in Gulf Politics, Washington Post, June 28, 1995.

(41) T.A. Hamad, Will the Gulf Monarchies Work Together, Middle East Quarterly, March 1997.

(42) دينا عزت، الزاوية القطرية، صحيفة الأهرام المصرية، 12 يونيو 2003 .

(43) واهب محمد وسعيد عيسى، قطر تسعى لتهدئة إنسحابها من ختام قمة مسقط، الشرق الأوسط اللندنية، 8 ديسمبر 1995.

(44) عبد العزيز بن محمد بن جبر آل ثاني، السياسة الخارجية القطرية خلال الفترة 1995 ـ 2005، مطابع دار الشرق، الدوحة، 2005، ص 12.

(45) Olivier da Lage, The Politics of Al jazeera or The Diplomacy of Doha, In: Mohamed Zayani (editor), Al jazeera Phenomenon: Critical Perspectives on New Arab Media, Pluto Press, London, 2005, p 5.

(46) Jacob Abadi, Qatar's Foreign Policy: The Quest for National Security and Territorial Integrity, Journal of South Asian and Middle Eastern Studies,Volume (27), Number (2), Winter, 2004, pp 14 - 37.

(47) Uzi Rabi, Qatar's Relations with Israel: Challenging Arab and Gulf Norms, The Middle East Journal, Volume (63), Number (3), Summer 2009, p 443.

(48) Guido Steinberg, Qatar and the Arab Spring; Support for Islamists and New Anti - Syrian Policy, Stiftung Wissenschaft und politik (German Institute for International and Security Affairs), SWP Comments Number (7), February 2012, p 2.

تبعد قاعدة العديد عن العاصمة الدوحة مسافة (20) ميل وتعد أكبر قاعدة جوية في المنطقة على اعتبار أن مساحة مهبطها يبلغ بحدود (15) ألف قدم.

(49) Blake Hounshell, The Qatar Bubble: Can this tiny, rich emirate really solve the Middle East's thorniest political conflicts, The Foreign Policy Magazine, May - June 2012, At:

http://www.foreignpolicy.com/articles/2012/04/23/the_qatar_bubble.

(50) Guido Steinberg, Qatar and the Arab Spring; Support for Islamists and New Anti - Syrian Policy, Op.Cit, p2.

(51) Louay Bahry, Elections in Qatar: A Window of Democracy Opens in the Gulf, Middle East Policy, Volume (6), Number (4), June 1999, pp 118 -127.

(52) جاء هذا الكلام في حوار مع (تركي الدخيل) في برنامج (إضاءات) بثته قناة العربية الفضائية يوم 31 ديسمبر 2010، يمكن الرجوع إلى:

http://www.alarabiya.net/articles/2010/09/17/119479.html

وتجدر الإشارة إلى أن الدكتور (جاسم السلطان) يدير حالياً برنامج ترعاه وزارة الخارجية القطرية تحت مسمى (مشروع النهضة)، وتم إصدار سلسلة من الكتب التي تبين الفكرة الجوهرية لهذا المشروع والتي تتمثل في العمل على التغيير وإحداث نمط جديد من التفكير يكون بعيداً عن إستخدام العنف، كما ان المشروع ناشط في مجال تدريب الإسلاميين على كيفية العمل ضمن المؤسسات الديمقراطية، وسبق (للسلطان) أن نشر مقالاً يدعوا فيه الإسلاميين المصريين إلى تبني فكر الشراكة في إدارة الدولة.

(53) Joel Campagna, Arab TV's Mixed Signals, Foreign Policy, Number (127), November - December, 2001, p 88.

(54) Adel Iskandar and Mohammed El-Nawawy, Al-Jazeera: How the Free Arab News Network Scooped the World and Changed the Middle East, Westview Press, London, 2002.

(55) Tom Friedman, Glasnost in the Gulf, New York Times, 27 February 2001.

(56) Edmund Ghareeb, New Media and the Information Revolution in the Arab World: An Assessment, The Middle East Journal, Summer, 2000, p 34.

(57) Report Alleges that Iraqi Agents Infiltrated Al-Jazeera, RFE/RL Iraq Report, Volume (6),Number (22), May 16, 2003.

الفصل الثالث

التغير في العلاقات الإقليمية
بعد أحداث 11 أيلول 2001

تمهيد

ليس من المبالغة القول إن أحداث 11 سبتمبر مثلت نقطة تحول في العلاقات العربية ـ الأميركية وتحديداً مع بعض الدول وبداية دخول النظام العربي بشكل عام في تفاعلات مستحدثة مثلما أحدثت نقطة التحول هذه تصدعاً في التفاعلات الدولية التي كانت قائمة بعد نهاية الحرب الباردة وممهدة لتفاعلات دولية جديدة أخذت تستقر على سياقات عمل مستوحاة من الرؤية الأميركية للشؤون الدولية وهي رؤية فرضتها تحولات الإستراتيجية الأميركية التي باتت معبئة بمفاهيم مثل (الحرب على الإرهاب) و(الضربة الإستباقية)، ولعل انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على العالم العربي تمثلت في ما أحتواه هذا الحدث من تداعيات باعتباره على حد قول الفيلسوف (جاك دريدا) «أمر يطرأ على نحو مباغت وغير متوقع وغير مسبوق ويكون له وقع في الذاكرة وروع في الخاطر، وسيكون أمراً يستحيل نسيانه أو محوه من الذاكرة الجمعية، والحدث هنا

يؤسس لتطورات جديدة وبالأحرى هو يستحدث تاريخاً، وهو حد فاصل ليس في مجريات الأمور فقط وإنما أيضاً في المدارك والأفكار بشأنها، وليس فقط إن ما بعده مختلف عما قبله وإنما أيضاً كأنه خلق جديد ونشأة مستأنفة وعالم مُحدَث فضلاً عن أنه يثير تحدياً معرفياً من جهة الصعوبات في تعريفه وتحديده»[1].

ومثلما كان لأحداث 11 سبتمبر وقع على العلاقات الأميركية ـ العربية والعلاقات الأميركية ـ السعودية خصوصاً فإنها من جانب آخر كان لها تأثير على السياسة الخارجية القطرية، إذ أخذت هذه السياسة تكيف أساليبها ومنطلقاتها ونطاق حركتها وبما يخدم تطلعات الدور الإقليمي وفقاً لما فرضته هذه الأحداث من تداعيات ونتائج.

أولاً: التوتر في العلاقات الأميركية ـ السعودية

مثلما كان لأحداث 11 أيلول عام 2001 تداعيات على مجمل النظام الدولي ولا سيّما فيما يتعلق بطبيعة التوازنات وتصريف هذه العلاقات كذلك كان لهذه الأحداث أثر على العلاقات الإقليمية والنظام الإقليمي العربي، فمن جهة وقعت العلاقات الأميركية ـ السعودية تحت ضغط هذه الاحداث وبدت السعودية في وجهة نظر الأميركيين بأنها الدولة التي تعمل على تفريخ الخلايا الإرهابية ونشرها في العالم وأن القيم التي تحملها العقيدة الوهابية التي تعد الأيديولوجيا الرسمية للنظام السياسي السعودي تتقاطع كلياً مع قيم المنظومة الرأسمالية الغربية عموماً، وإن كانت هذه القيم فترة

الحرب الباردة مفيدة على أساس أن السعودية قدمت نفسها بوصفها مصدراً للإسلام المعتدل بالضد من الإسلام الثوري الذي كانت تطرحه إيران إلى الحد الذي جعل الرئيس (ريغان) يصف العلاقات السعودية ـ الأميركية في إستقباله للملك فهد بن عبد العزيز عام 1985 «إن الصداقة والتعاون بين حكومتينا وشعبينا هي جواهر ثمينة لا يجوز أن نبخس قيمتها»[2]، إلا أن الرؤية الأميركية لما يمكن أن تقدمه السعودية التي أبدت أدواراً نافعة في الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية قد تغيرت مع بدأ الولايات المتحدة بمشروع الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب وهو مشروع يتعارض كلياً مع طبيعة التركيبة السياسية للمؤسسة الدينية السعودية الأمر الذي جعل من مسألة التعاون أو الاستفادة من دور السعودية موضوع يحتاج إلى إعادة نظر على اعتبار أن السعودية ليست في موقع مناسب في هذه الحملة بل الأكثر من ذلك برز لاعبين جدد يمكن أن يساعدوا الولايات المتحدة في هذه الحملة الدولية ومنهم الروس، الذين أبدو حماسة سياسية للدخول في مشروع (محاربة الإرهاب) لأنه كان فرصة لتخليص روسيا من ضغوط حرب الشيشان، مما جعلهم على مقربة من الفكر الإستراتيجي الأميركي في تحقيق أهداف الإستراتيجية الخارجية، وبشكل معاكس بات من الصعوبة على السعودية أن تلعب ذات الدور السابق في مكافحة الإسلام الثوري فترة العدو التقليدي السوفيتي بعد أن تغيرت المعادلة الجيوإستراتيجية[3].

إذاً كانت أحداث 11 أيلول بمثابة (نقطة تحول تاريخي) تسببت

بالكثير من التحولات في العلاقات الدولية والتفاعلات الإقليمية، ولعل من تداعياتها الملحوظة أنها الحدث الذي أرغم الإدارة الأميركية على مراجعة طبيعة علاقاتها السياسية والإستراتيجية مع السعودية بعدما تبين تورط السعوديين في أحداث11 أيلول، الأمر الذي أتاح أمام وسائل الإعلام والصحافة الأميركية لشن حملة دعائية ضد السعودية مفادها أن هذه المملكة غير الدستورية والتي تتخذ من العقيدة الوهابية المعروفة بتشددها القيمي ديانة رسمية لها هي المسؤولة عن تفريخ الخلايا الإرهابية التي تهدد الأمن الأميركي خصوصاً والغربي عموماً، لا سيّما أن الإجراءات التي إتخذتها السلطات الأميركية بملاحقة وتجميد الأرصدة المالية والحسابات المصرفية العائدة لجمعيات إسلامية سعودية وبعض المؤسسات الخيرية وصناديق الزكاة ورفع قضايا تعويض ضد بعض أمراء العائلة الحاكمة وعدد من رجال الأعمال السعوديين فضلاً عن بعض المصارف قد أفضى إلى تعقيد العلاقة بين الطرفين(4).

ومع بدأ الحملة العسكرية الدولية ضد نظام حكومة طالبان في أفغانستان بعد أشهر معدودة من أحداث 11 أيلول طالبت الإدارة الأميركية السعودية بالمزيد من التعاون العسكري والسياسي الرسمي في سير الحرب، ومع أن المعارضة التي أبدتها السعودية لاستخدام أراضيها وقواعدها العسكرية في هذه الحملة كانت إسمية ولم تؤثر واقعاً في الاستخدام الأميركي لقاعدتي (الخرج) والأمير (سلطان) إلا أن الولايات المتحدة لم تكن تشعر بالإرتياح من الموقف السعودي تجاه الحرب في أفغانستان عموماً(5)، لا سيّما مع وجود

بيئة داخلية عدائية، إذ رافق تطور الحملة العسكرية تنامي ردود الأفعال الشعبية غير المسبوقة والاحتجاجات التي تناهض السياسة الأميركية وترفض الوجود العسكري على أراضي المملكة* .

زد على ذلك بدأت الكثير من الكتابات والتحليلات في مؤسسات التفكير الأميركية (Thinks Tank) تبرز واضحة للعيان بتركيزها على حقيقة أن البنية السياسية السعودية غير ملائمة في جوهرها لطبيعة الإستراتيجية الأميركية الجديدة في حربها ضد (الإرهاب) ولا تتوافق مع المطالب العصرية لحقوق الإنسان وضرورات المشاركة السياسية والحريات العامة في السعودية ونشر الديمقراطية من أجل مواجهة التطرف خصوصاً مع ظهور بدائل عسكرية للسعودية في قلب الخليج العربي مثل البحرين وقطر إذ تنتشر القواعد والأساطيل البحرية الأميركية ومراكز قيادتها لا سيّما وان هذه البدائل الجديدة تتميز بالموقع الجغرافي نفسه فضلاً عن أنها لا تبدي أي تحفظ على الوجود العسكري الأميركي(6)، وهو ما أسهم في إعادة إنتشار القوات الأميركية من جهة وإعادة توزيع الجهد السياسي والإستراتيجي تجاه دول صغيرة التي وفرت البديل الملائم دونما حرج أو مراعاة للموقف السعودي من جهة أخرى.

ولعل ما جعل الولايات المتحدة تبدي اهتماماً قليلاً بالدور السعودي نتيجة إدراكها أن المملكة لن تتعاون في حملة استهداف (نظام طالبان) خوفاً من أن يؤدي هذا الاستهداف إلى إثارة مشاكل داخل السعودية يكون مصدرها الإسلاميين المتشددين مما يعزز لديهم فكرة نزع البيعة عن العائلة الحاكمة لمساندتها قوة أجنبية،

وتأكيداً على ذلك حاولت السعودية صرف أنظار الولايات المتحدة عن هدف (أفغانستان) وبذلت جهوداً في إقناع المسؤولين الأميركيين باستهداف العراق باعتباره الهدف الأكثير تهديداً للأمن والسلم الدوليين، بدليل أن الجهود الحثيثة والمستمرة التي اتخذها السفير السعودي في واشنطن (بندر بن سلطان) لإقناع الرئيس بوش بذلك تؤكد هذه السياسة، وفي لقاء جمعهما يوم 15 نوفمبر 2001، أي بعد شهرين من الأحداث وقبل بدأ الحرب في أفغانستان، قام الأمير السعودي بتسليم الرئيس الأميركي رسالة شفوية من ولي العهد، الملك الحالي عبدالله بن عبد العزيز، وكانت المطالبة بإسقاط نظام صدام عالية وصريحة وكما يشير الصحفي الأميركي (بوب وودورد)، فإن «السعودية كانت مستعدة للتعاون مع أدارة الرئيس كلنتون في العام 1994 لإسقاط نظام صدام نهائياً، كما أن ولي العهد عبدالله تعهد في العام 2001 بتخصيص مليار دولار لتحقيق الهدف نفسه»[7].

ولعل هذا الإصرار السعودي على إسقاط (نظام صدام) لا يفسر باعتباره نتيجة لقناعة سياسية بضرورة الخلاص من خطر وتهديد للأمن الخليجي بقدر ما هو محاولة لصرف أنظار الولايات المتحدة عن استهداف (طالبان) بسبب الخشية من أن تؤدي هذه الحرب إلى تعقيد العلاقة سلبياً بين التنظيمات الإسلامية والمملكة السعودية مما قد يشكل خطراً على أمنها في المستقبل القريب.

ومما يثير القناعة بأن الإدارة الأميركية أخذت تبدي اهتماماً أقل من السابق بعلاقتها مع السعودية هو ما بات متداولاً في الأوساط

الأكاديمية من ضرورة التخلص من العبء السعودي الذي يتمثل في كونها دولة حاضنة للإرهاب حتى أن مؤسسة (راند) البحثية والمرتبطة بسلاح الطيران الأميركي طرحت في عام 2002 مشروعاً على مجلس السياسة الدفاعية (Defense Policy Board) يقضي بتقسيم السعودية إلى دويلات أصغر، وقد سارع المتحدث باسم البيت الأبيض (آري فلايشر) إلى الإعراب عن أن آراء المؤسسة البحثية لا تعبر عن وجهة نظر الإدارة الأميركية، إلا أن هذا النفي لا ينفي حقيقة أن نظرة مؤسسات الفكر المؤثرة في صنع القرار الأميركي ما عادت إيجابية للدور السعودي[8].

ومع هذا التراجع في العلاقات الأميركية ـ السعودية أخذت علاقات ثنائية تربط الولايات المتحدة ببعض الدول الخليجية تحل محلها في الأهمية الإستراتيجية كناية عن توجه واشنطن للبحث عن بدائل للدور السعودي[*]، وباتت الولايات المتحدة تركز أكثر على الدول الأصغر مثل البحرين وقطر والكويت، إذ أعلنت في 14 مارس 2002 أن البحرين أصبحت حليفاً إستراتيجياً خارج منظومة دول حلف الناتو ثم أعلنت في 15 يناير 2004 أن الكويت قد أصبحت هي الأخرى حليفاً إستراتيجياً لواشنطن، وهذه القائمة (الحلفاء الإستراتيجيون) لا تضمن دولة عربية أخرى غير مصر وتشمل القائمة (تايلاند، الأرجنتين، إستراليا، كوريا الجنوبية، مصر، إسرائيل، اليابان، نيوزيلاند والفلبين) وتحظى هذه الدول بالأولوية في الحصول على مساعدات مالية وتعاون عسكري[9].

لقد كان هذا التبدل في العلاقات الإقليمية الإستراتيجية مؤشراً

إلى حدوث تغيير في منظومة العلاقات الخليجية، فبعد أن كانت الدول الخليجية الصغيرة مرتبطة عسكرياً بالسعودية لتوفير الحماية بالتعاون مع الولايات المتحدة أخذت كل دولة تنهج نهجاً بعيداً عن الصدارة السعودية في بناء علاقاتها وترتيب تحالفاتها مع الدولة الأميركية.

ثانياً: ظهور القوة الناعمة في السياسة الخارجية القطرية.

لعلّ ما يميز الدور القطري الإقليمي في بداية نشوئه عن باقي القوى التقليدية هو ضبيعة الأدوات التي كان يوظفها، فقطر لم تدخل ميدان السياسة الدولية أو الإقليمية بأدوات سياسية صلبة وإنما بدأ الأمر أولاً بالأداة الناعمة (الإعلام)، وقد برزت قناة الجزيرة كظاهرة إعلامية في وقت أخذ فيه العالم يدرك أهمية التأثير في الرأي العام عن طريق استخدام وسائل الاتصال التي يبدو إنها إتسعت وتطورت بشكل متميز منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي وهو ما دفع العديد من الباحثين والعاملين في المجال الإعلامي إلى إسقاط تبعات هذا التطور التكنولوجي في وسائل بث المعلومة والاتصال بالآخرين أو ثورة (الإنفوميديا) وتأثيره على الجمهور وفق ما بات يعرف بحرب المعلومات أو الحروب الإعلامية ـ المعلوماتية التي ارتكز النسق المفاهيمي لها إلى نظرية الموجة الثالثة (Third Wave) التي جاء بها الباحث الأميركي (ألفين توفلر)[10].

وقد أثبتت السنوات الأولى من عمر القناة أن الجزيرة باتت

ظاهرة مستجدة على الخطاب الفضائي العربي متأثرة بعض الشيء في البداية بممارسات محطة الـ(BBC) في هذا المجال وأتسع جمهور القناة بشكل لافت للنظر في وقت وجيز نسبياً بحيث بات يتجاوز الـ(50) مليون نسمة[11]، ولعل هذا الاستقطاب مثلما هو مؤشر على الإحترافية في العمل التي إتسمت بها القناة بقدر ما أن جماهيرية القناة توقفت على طبيعة ونوعية معالجتها للمواضيع الحساسة ذات الصلة باهتمامات المواطن العربي.

وكانت حرب أفغانستان عام 2001 هي الواقعة التي سمحت بإبراز دور التغطية الفضائية للتأثير في الجمهور السياسي مثلما أظهرت روابط قناة الجزيرة بحركة طالبان وتنظيم القاعدة، فقبل بدأ الحرب بسنوات بثت قناة الجزيرة مقابلة مسجلة مع (أسامة بن لادن) عام 1998 كما بثت في العام 1999 شريط زفاف أحد أبنائه وكان الحفل قد أقيم في مدينة (قندهار) الإفغانية، ومع بدأ الحرب على إفغانستان في 7 إكتوبر 2001 بدأت (الجزيرة) ببث الأشرطة التسجيلية لـ(بن لادن) بعد ساعات من بدأ العمليات الحربية، وكانت الجزيرة القناة الرئيسة الوحيدة العاملة في كابول من خلال مكاتبها وبما أتاح لها فرصة النقل الحي لسير المعارك حتى إن القنوات العالمية مثل (CNN) اعتمدت على الاخبار والصور المنقولة عن الجزيرة في نشراتها اليومية وكانت هذه المرة الأولى التي يتعرف فيها الجمهور الأميركي على قناة الجزيرة القطرية من خلال (الشعار الذهبي) الذي بدأ يظهر على الزاوية اليمنى من الشاشة[12]، ولعل العلاقة الوثيقة التي جمعت القناة بحركة طالبان وبثها المستمر لأشرطة (بن لادن)

كان كافياً لدفع أحدى الصحف البريطانية لوصف القناة بأنها (تلفزيون بن لادن)[13]، وباتت أشرطة (بن لادن) في اثناء بثها تستقطب، بحسب ما تشير إليه الإحصائيات، ما يقدر بـ(50) مليون مشاهد في العالم العربي والإسلامي[14].

وباتت ثمة علاقة وطيدة ما بين تنظيم القاعدة من جهة وما بين قناة الجزيرة من جهة أخرى تحولت معها القناة إلى أحدى وسائل الإتصال القطري مع الحركات والتنظيمات الإسلامية، فإن كانت القناة الأعلامية قد أصبحت وسيلة في السياسة الخارجية القطرية فإن الصلة مع التنظيمات الإسلامية، التي وفرتها القناة، تحولت أيضاً إلى وسيلة سياسية أخذت قطر تستثمرها وتوظفها في حراكها الخارجي الإقليمي وسنبين ذلك لاحقاً.

تشير بعض المصادر إلى أن العلاقة بين تنظيم القاعدة وقناة الجزيرة بدأ عن طريق (يسري فودة) مدير مكتب القناة في لندن والذي تمكن من إجراء مقابلة مع عدد من القيادات البارزة في تنظيم القاعدة مثل (خالد شيخ محمود) و (رمزي بن الشيبة)، الذي اعتقله الأمن الباكستاني في العام 2002، وبلغت العلاقة بين الطرفين أن تحولت القناة إلى وسيلة لتمرير المعلومات بين أعضاء التنظيم العالمي في دول مختلفة[15]، بدليل أن محكمة إسبانية إتهمت مدير مكتب قناة الجزيرة في كابول (تيسير علوني) الذي كان مسؤولاً عن تغطية سير المعارك الحربية في اثناء حرب أفغانستان اتهمته بالضلوع في نقل معلومات لقيادات في تنظيم القاعدة في إسبانيا.

لقد تمكنت قناة الجزيرة بوصفها القناة الوحيدة عربياً ودولياً

والتي نقلت وبشكل حي العمليات العسكرية في أفغانستان وبالطريقة الإحترافية التي مارستها شبكة الـ(CNN) في حرب الخليج الثانية تمكنت من إحداث تأثير عميق في الجمهور العربي، وربما لم يسبق لقناة فضائية أن مارست دوراً مؤثراً في صناعة الحدث السياسي والتحكم بمجرياته وتوجيهه نحو مقاصد معينة مثلما فعلت قناة الجزيرة الفضائية، وبرغم أن هذه القناة لم يمضي عليها عهد طويل على أساس أن إنطلاق خدماتها واكب صعود الشيخ (حمد) إلى السلطة، إلا أنها في ما يزيد عن (15) سنة تمكنت من أن تحظى بشعبية لدى الرأي العام العربي من خلال متابعتها وتغطيتها لأحداث وتطورات عالمية ذات صلة بإهتمامات المواطن العربي مثل الحرب على أفغانستان والحرب على العراق وحرب لبنان وحرب غزة، ولعل ما زاد في شعبية القناة هو أنه مع أنشائها بدأت بأحداث شداد وتطورات غير مسبوقة نجحت هذه القناة ببراعة في ملاحقتها وتحليلها وتقديمها للمتلقي العربي بوصفها رسالة إعلامية متميزة في وقت كانت فيه أغلب القنوات العربية تحاكي الخطاب الرسمي لدولها فلم تحضَ بالمكانة التي تميزت بها قناة الجزيرة لكونها نشأت في فضاء إعلامي رتيب وممل وذي خطاب سياسي أيديولوجي غير محدث، وباتت قناة الجزيرة في مصاف المحطات العالمية مثل الـ(CNN) والـ(BBC) وتعتمد في أخبارها على ما يزيد عن (700) مراسل وصحفي منتشر في العالم[16].

وفي السنوات الأولى من عمرها بدأت تتضح مقاصدها بوصفها أداة للسياسة الخارجية القطرية[17]، ومن المعلوم أن الأداة

الإعلامية في العالم المعاصر باتت تستخدم لتحقيق أهداف الدولة السياسية الخارجية بطريقتين:

1. عن طريق ما يعرف بالدبلوماسية العامة، وهو مصطلح حديث نسبياً بدأ الإهتمام به يزداد على المستوى الشعبي والأكاديمي فضلاً عن إهتمام وسائل الإعلام مع نهاية الحرب الباردة، وقد استعمل الأكاديميون هذا المصطلح أول مرة في العام 1965 للإشارة إلى العملية التي يسعى من خلالها الفاعلين الدوليين لإنجاز أهداف السياسة الخارجية بالاندماج (Engaging) مع الجهور الأجنبي، ويعرف (Tuch) الدبلوماسية العامة بأنها «عملية تمارسها حكومة ما تهدف إلى الاتصال بجمهور أجنبي في محاولة لسحب هذا الجمهور للإقتناع بنماذج هذه الحكومة وأفكارها وثقافتها ومؤسساتها بالإضافة إلى الأهداف الوطنية والسياسات الحالية»[18]، وقد باتت هذه الدبلوماسية موضع عناية الكثير من الدول بوصفها مصدر قوة، وروسيا الاتحادية هي مثال لهذا المسعى، فمنذ عام 2005 خصص (الكرملين) ملايين الدولارات من أجل تشجيع ودعم المبادرات التي تسعى إلى تطوير صورة روسيا على مستوى دولي على أساس أن تصدير هذه الصورة هي مقدمة لتعظيم النفوذ السياسي كقوة كبرى[19]، وإن كانت قطر توظف القناة جزئياً لتصدير صورة إيجابية عن الدولة ودورها الإقليمي، فإنها من ناحية أخرى تركز جهدها على جذب الجمهور المتلقي للاقتناع برسالتها الإعلامية لتحقيق الهدف السياسي الذي تحمله هذه الرسالة.

2. كذلك في مجال التأثير في الجمهور نجد أن التوظيف القطري للأداة الإعلامية في السياسة الخارجية يثير في الأذهان موضوع علاقة الإعلام بالتنشئة السياسية، إذ أكدت مختلف الدراسات الميدانية دور مختلف وسائل الإعلام في نشر الوعي وأيضاً وعلى النقيض من ذلك تزييف الوعي، ويتأكد ذلك في عملية التنشئة السياسية، وبناءً عليه فإن التلفزة الفضائية تلعب دوراً فعالاً في ضبط توجهات الجمهور السياسية والثقافية وفي توعيتهم بمطالبهم وبحقوقهم وبما يدور حولهم[20]، ولعل الخطاب السياسي الذي حملته قناة (الجزيرة) منذ بداية إنطلاق بثها وحالة الإفتراق التي جسدها عن الاعلام العربي التقليدي في تناولها للمواضيع وطريقة معالجتها وتصديرها إلى المتلقي يفيد أن الاداة الأعلامية أريد بها إعادة بناء وعي المواطن العربي بطريقة تهيء الشروط الموضوعية في المستقبل لأية عملية تغيير.

لقد عملت قطر سياسياً على توظيف قناة الجزيرة الفضائية بطريقة تحقق غايتها في الترويج لخطاب الإخوان المسلمين، وهم الفئة السياسية المحظورة في أغلب البلدان العربية، إلى الحد الذي أصبحت فيه هذه القناة أهم أدوات سياستها الخارجية، إذ كشفت مذكرات دبلوماسية أميركية سرية سرَّبت على موقع (WikiLeaks) ونشرتها صحيفة (The Gurdian) البريطانية إلى أن السفير الأميركي في الدوحة قد أشار صراحة في إحدى برقياته الموجهة إلى وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ 1 يوليو 2009 بالقول «إن قطر تستخدم

قناة الجزيرة كأداة مساومة في مفاوضاتها مع بعض الدول»، مؤكداً أيضاً، «أنه مع تشديد قطر على إستقلالية القناة إلا أنها باتت من أهم الأدوات السياسية والدبلوماسية التي تملكها الإمارة»[21]، ولعل متابعة طبيعة الخطاب الإعلامي الذي تمارسه الجزيرة في معالجتها لقضايا تخص دول عربية معينة يبين بوضوح مدى مصداقية هذا الرأي وكيف أن قطر تعمل على توظيف القوة الناعمة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية.

لقد استخدمت القناة نفاذيتها للعقل العربي لمضايقة بعض الأنظمة العربية عن طريق عرضها لتقارير أو طرحها أفكار تمثل كشفاً لحقائق دفينة أو دفع المواطنين نحو مساحات فكرية غير مطروقة سابقاً، وبدا هذا الأمر واضحاً في عام 2002 عندما قدمت القناة برنامجاً عن العائلة الملكية في الأردن وتحدث عن طبيعة العلاقات التي تربط الأسرة الهاشمية بـ(إسرائيل) ومواقف الملك (عبدالله الأول) من إنشاء (إسرائيل) في العام 1948، وهو ما أثار موجة غضب رسمية من السلطات الأردنية وصلت إلى مستوى التهجم على قطر وعلى القناة في الصحف الأردنية التي أخذت تكيل الإتهامات وبلغت الأزمة المفتوحة بين البلدين إلى مستوى استدعاء السفير الأردني في الدوحة إحتجاجاً على ما وصفته عمان «بتعرض الأردن ملكاً وحكوماً وشعباً للإساءة من قبل قناة الجزيرة القطرية» وقامت السلطات الأردنية بإغلاق مكاتب الجزيرة على أراضيها وبث برامج في القناة الرسمية الأردنية تتحدث صراحة عن الدور المشبوه الذي تمارسه قطر في المنطقة[22].

وضمن السياق نفسه تعرضت السعودية لحملة مماثلة عندما عرضت القناة بتاريخ 25 يونيو من عام 2002 برنامجاً حوارياً تهجم فيه أحد الضيوف على مؤسس المملكة السعودية (عبد العزيز بن سعود) الأمر الذي أثار أزمة سياسية في العلاقات السعودية ـ القطرية، وبدأ واضحاً أن الدور الذي تمارسه قطر عن طريقها قناتها الفضائية لا يراد به تقويض قوة بعض الأنظمة الحاكمة فحسب بقدر ما تسعى إلى إثبات تبنيها لنهج سياسي جديد ليس له صلة بالسياسة التقليدية لقطر، ومن المعلوم أن دور قطر كمنافس إقليمي للسعودية قد اتضح من خلال مؤشرات عدة منها بدأ قطر بإستضافة القوات الأميركية في قاعدتي العديد والسيلية بعد أن بات هذا الوجود غير مرغوب به في السعودية أو ما عاد متوائماً مع طبيعة البيئة الداخلية التي يغلب عليها عداء الحركات الإسلامية لهذا الوجود.

كذلك عمدت قطر إلى توظيف قناة الجزيرة لنقل الخطب النارية التي كان يتهجم بها (بن لادن) على النظام السعودي بعد حرب أفغانستان 2001 وحرب العراق 2003 مثل الرسالة المرئية التي وجهها عبر القناة في ديسمبر 2004 والتي شرح فيها موقفه من النظام السعودي والعلماء الرسميين، وقد ألقى الخطبة تلك بعد أن زعزعت أحداث عنف عدة سلام المدن السعودية وأمنها وهي أحداث أعلن تنظيم القاعدة مسؤوليته عنها، وفي هذه الرسالة تهجم (بن لادن) على النظام السعودي واصفاً إياه بموالاة الكفار ومساعدتهم ضد المسلمين كما وصف ولي العهد آنذاك، عبدالله بن عبد العزيز، بالإعرابي للتدليل على إمعانه في الكفر(23)، ولعل

هذا التوظيف القطري للقناة لبث أشرطة (بن لادن) أعطى القناعة بأنها سياسة قطرية موجهة بطريقة مقصودة نحو السعودية لإثارة عدم استقرار داخلي أكثر مما هي رسالة إعلامية محايدة، بحيث أن الرد السعودي على هذه المنافسة السياسية القطرية قد تمثل في إطلاق قناة جديدة سميت (العربية) بداية عام 2003 بتمويل سعودي أريد بها، مثلما أشارت إلى ذلك بعض الكتابات، محاصرة نفوذ (الجزيرة) الإعلامي والتقليل من تأثيرها القوي في المجتمع العربي[24].

ومن القراءة الموضوعية للمسيرة السياسية لقناة الجزيرة نجد أن القناة مارست دورها بأسلوبين الأول: مضايقة الأنظمة السياسية العربية من خلال توجيه سهام النقد والتجريح إليها عبر استضافة الشخصيات المعارضة، والأسلوب الثاني: تكييف الحدث السياسي وتوجيهه نحو مقاصد إستراتيجية بما يمكنها من خلق قناعة لدى المتلقين بالرسالة التي تريد إيصالها.

وعلى حد قول (Philip Seib) أستاذ الصحافة والدبلوماسية العامة في جامعة (South California) الأميركية في معرض مناقشته لقدرة قناة (الجزيرة) على جذب الجمهور لرسالتها خلال تغطيتها لحرب العراق «إن المعركة من أجل كسب القلوب والعقول في الشرق الأوسط لا تدور في شوارع بغداد ولكن في البرامج الحوارية التي تُقدم على شاشة قناة الجزيرة»، مقراً بأن الجزيرة تعمل على الترويج لتماسك غير مسبوق للمجتمع الإسلامي العالمي وتعزيز نفوذ الحركات الإصولية بشكل كبير[25].

ومع ازدياد التأثير الأعلامي للقناة على الجمهور المتلقي يصبح من الطبيعي أن نفهم أن هذا التأثير ليس بمعزل عن إحداث تغيير سياسي في القناعات والمدركات، فقبل ما يزيد عن عشر سنوات كان هناك حديث عن تأثير الـ(CNN) بمعنى أن التغطية الإخبارية ولا سيّما نقل الأحداث الحية بشكل بصري كان يؤثر في السياسة الخارجية للدول حول العالم لأن هذه التغطية تمثل المصدر المعلوماتي لبناء المواقف واتخاذ القرار الخارجي، أما اليوم فأصبح الحديث عن (تأثير الجزيرة) بوصفها تطوراً ملموساً يؤثر في الشؤون الدولية ليس لأن القناة مصدر المعلومات بالنسبة إلى السياسات الحكومية فحسب بل لأنها باتت المصدر للمواطن الذي يعيد تشكيل قناعاته وفق ما يتلقاه من رسالة إعلامية[26].

المصادر

(1) جاك دريدا، ما الذي حدث في حدث 11 سبتمبر، ترجمة صفاء فتحي ومراجعة بشير السباعي، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003، ص ص 51 ـ 55.

تجدر الإشارة هنا إلى أن جزء من العبارة الواردة على لسان (جاك دريدا) مستوحى من قول لعالم الإجتماع العربي (إبن خلدون) الذي ذكر في مقدمته الشهيرة ما يلي: «إن الأحوال إذا ما تبدلت جملة، فكأنما تبدل الخلق من أصله وتحول العالم بأسره وكأنه خُلق من جديد».

(2) خالد رشيد، الطريق المسدود في العلاقات السعودية- الأميركية، صحيفة القدس العربي اللندنية في 12 / 8 / 2002.

(3) صاموئيل هانتنغتون، زمن حروب المسلمين، مجلة نيوزويك العربية، العدد (81)، 25 أيلول 2001، ص ص 38 ـ 39.

(4) Michael Herb, Emirs and Parliaments in the Gulf, In: Larry Diamond & Daniel Blumberg, (editor), Islam and Democracy in The Middle East, The John Hopkins University Press, Baltimore, 2003, p 89.

(5) عاصم محمد عمران، النظام السياسي السعودي في الإدراك الاميركي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (26)، شباط، 2005، ص 78.

(*) حاولت إدارة الرئيس (جورج ووكر بوش) ترميم التصدعات التي لحقت بالعلاقات السعودية ـ الأميركية، وبدا أن الصورة التي نشرت في وسائل الأعلام الأميركي عن اللقاء الذي جمع الرئيس بوش مع السفير السعودي في واشنطن (بندر بن سلطان) في منزل الرئيس الشخصي في مزرعته في كراوفورد في ولاية تكساس قبل حلول الذكرى السنوية الأولى لأحداث أيلول حاولت أن تعطي الإنطباع بأن الطرفين ما زال يجمعهما الكثير من الإهتمامات الإستراتيجية والمصالح المتبادلة، وفيها يظهر (بندر بن سلطان) جالساً بطريقة غير رسمية وكأنهما صديقان في لقاء ودي، هذه الصورة حاولت إقناع المتشككين بتعافي العلاقات السعودية ـ الأميركية بأن كل شيء على ما يرام إلا أن هذا لم ينفي حقيقة التحول في العلاقات، ويمكن الرجوع إلى مقال الإستاذ (عبد الرحمن

الراشد) رئيس تحرير صحيفة الشرق الأوسط اللندنية المنشور في الصحيفة المذكورة والذي حاول فيه تجاوز الإنطباعات النمطية لهذه الصورة من خلال تحليل جوهر ما تعنيه وما يراد لها ان تثيره من أفكار:

عبد الرحمن الراشد، هل تغني صورة المزرعة عن ألف كلمة، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد (8681)، في 4 / 9 / 2002.

(6) عاصم محمد عمران، النظام السياسي السعودي في الإدراك الاميركي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، مصدر سبق ذكره، ص ص 79 ـ 80.

(7) Bob Woodward, Plan of Attack, Simon and Schuster, New York, 2004, pp 228 - 230.

(8) صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد (8675) في 29 إغسطس 2002، ص 1.

(*) حتى مع توجه الولايات المتحدة نحو تفضيل شركاء آخرين على العلاقة مع السعودية إلا أن هذا التفضيل يرد إلى عدم ملائمة الدور السعودي في هذه الشؤون الإقليمية وهذا لا يعني قطعاً تراجع الأهمية السعودية في الإستراتيجية الاميركية فالمملكة مهمة جداً بالنسبة للسياسة الأميركية لأنها على حد قول (مايكل كلير) تكمن في «أنها ليست أكبر مورد أجنبي للبترول للولايات المتحدة فحسب، والتي بلغت نسبة الإمدادات منها في منتصف عام 2003 حوالي (18٪) بل هي أيضاً المورد الأساسي الوحيد الذي نثق أنه سيزيد من صادراته النفطية بشكل كبير في أوقات الأزمات، فبإمكان السعودية لوحدها أن ترفع إنتاجها لتعويض أي نقص في الإمدادات من الموردين الآخرين الأساسيين»، راجع ذلك في:

مايكل كلير، دم ونفط: أخطار ونتائج إعتماد أميركا المتزايد على النفط، تعريب هيثم غانم، الطبعة الأولى، دار الشرق للطباعة والنشر، دمشق، 2007، ص 55.

بينما تشير وجهة نظر أميركية أخرى إلى أن العلاقات السعودية ـ الأميركية قد إزاداد تركيبها وتنوعها ولم تعد معادلة الامن والنفط بكافية لتوصيف أبعاد هذه العلاقة وإن ثمة متغيرات إقليمية تعطي أهمية وحيوية لهذه العلاقات الثنائية مثل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والملف النووي الإيراني، للمزيد يمكن الرجوع إلى:

كارل ميرفي، العلاقات السعودية- الأميركية: ما وراء النفط والامن، المجلة السعودية. العدد (1554) إغسطس 2010، ص ص 26 ـ 29.

(9) مفيد عبد الرحيم، بوش للكويت: Welcome to the Club، الرأي العام الكويتية، 2004/1/16.

(10) حسن مظفر الرزو، حرب المعلومات الإعلامية: إنموذج التعامل مع مفردات ساخنة، في: مجموعة مؤلفين، ثورة الصورة: المشهد الإعلامي وفضاء الواقع، مصدر سبق ذكره، ص ص 127 ـ 127.

(11) عبد الرحمن عزي، الرأسمال الرمزي الجديد: قراءة في هوية وسوسيولوجية الفضائيات في المنطقة العربية، في: المصدر السابق، ص 93.

(12) Adel Iskandar and Mohammed El-Nawawy, Al-Jazeera: How the Free Arab News Network Scooped the World and Changed the Middle East, Op.Cit, pp 148 - 150.

(13) Jeremy M. Sharp, The Al-Jazeera News Network: Opportunity or Challenge for U.S. Foreign Policy in the Middle East?, Congressional Research Service, July 23, 2003, p 8.

(14) Hugh Miles, Al Jazeera, Foreign Policy, Number (155), July- August, 2006, p 20.

(15) Maass, Peter, When Al Qaeda Calls: An Arab Journalist's Close Encounter with Terrorists, New York Times Magazine, February 3, 2003.

(16) علاء هاشم مناف، فلسفة الإعلام والاتصال: دراسة تحليلية في حفريات الأنساق الإعلامية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص 80- 81.

(17) Jeremy M. Sharp, The Al-Jazeera News Network: Opportunity or Challenge for U.S. Foreign Policy in the Middle East?, Op.Cit, p 4.

(18) Hans Tuch, Communicating with the world: U.S. Public Diplomacy Overseas, Palgrave Macmillan, New York, 1990. P 3.

(19) Katherine P. Avgerinos, Russia's Public Diplomacy Effort: What the Kremlin is doing and why it's Not Working, Jurnal of Public and International Affairs, Princeton University, Volume (20), Spring 2009, p 115.

(20) المنصف وناس، القيم المدنية من خلال الفضائيات العربية، مصدر سبق ذكره، ص 70.

(21) US embassy cables: Al-Jazeera 'proves useful tool for Qatari political masters, The Gurdian, 5 December 2010.

(22) الأردن يستدعي سفيره لدى قطر تعبيراً عن غضبه إزاء قناة الجزيرة، صحيفة الرياض السعودية، العدد (12469)، في 11 إغسطس 2002، ص 2.

(23) مضاوي الرشيد، مساءلة الدولة السعودية، مصدر سبق ذكره، ص ص 173 - 174.

(24) المنصف وناس، القيم المدنية من خلال الفضائيات العربية: قراءة تفكيكية في بعض التجارب، في، مجموعة مؤلفين، ثورة الصورة: المشهد الإعلامي وفضاء الواقع، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2008، ص 58.

(25) Philip Seib, The Al Jazerra Effect: How The New Global Media Reshaping World Politics, Potomac Books. Inc, Washington, 2008.

(26) Ibid.



الفصل الرابع

السياسة الخارجية القطرية
بين تحولين إقليميين:
حرب العراق 2003 والثورات العربية 2011

تمهيد

بين عام 2001 وعام 2011 أي في عشرة أعوام شهدت المنطقة العربية سلسلة من التغييرات السياسية تمثلت في ثلاثة حروب (حرب العراق 2003، حرب لبنان صيف 2006 وحرب غزة نهاية ديسمبر 2008) وقد لعبت قطر دوراً محورياً في هذه الحروب الثلاث، كما وشهدت الفترة إعدام رئيس نظام سابق في العراق واغتيال رئيس وزراء في لبنان وصدور مذكرة توقيف بحق رئيس دولة السودان من المحكمة الجنائية الدولية، وشهدت هذه الفترة تصاعد الدور والنفوذ الإيراني في المنطقة العربية سواء في العراق أو العلاقات الإستراتيجية التي تربط إيران بكل من سوريا وحركة حزب الله في لبنان أو حركة حماس في فلسطين، فضلاً عن صعود الدور الإقليمي لتركيا وحزب العدالة والتنمية وتصاعد الانقسامات الفلسطينية.

من المؤكد أن هذه التغييرات الإقليمية كانت فرصة لقطر لأن

تبدي بها بعض الأدوار التي لم تستطع ممارستها في ظل ظروف طبيعية مستفيدة في ذلك من التغييرات في مواقع الأطراف في اللعبة الإقليمية، فتردي العلاقات السعودية- الأميركية والحرب على العراق وما ترتب عليها من غياب تأثيره الإقليمي وحالة العزلة التي فرضت على النظام السوري بعد اغتيال الحريري وانسحاب سوريا من لبنان تطبيقاً للقرار الأممي، جعل من الممكن لقطر ممارسة الدور الإقليمي بتراجع مواقع هؤلاء اللاعبين الرئيسين على الرغم من إصرار القوى العربية الرئيسة على ضرورة إبقاء الملفات الأكثر أهمية إقليمياً متداولة بينها دون السماح للاعبين آخرين بالدخول لها.

لقد تميزت السياسة الخارجية القطرية بتوظيفها لعدد من الأدوات التي كفلت لها تحقيق دور إقليمي مؤثر ويمكن القول أن أدواتها ثلاثية وهي (سطوة الإعلام والثروة المالية فضلاً عن الإسلام السياسي)، ولابد من الاشارة إلى إن أدوات السياسة الخارجية هذه استخدمت تبعاً لطبيعة الدور الذي تؤديه قطر فدور الوسيط تطلب منها أدوات محددة وكذلك دور الفاعل الإقليمي، فهي:

1. **استخدمت الاسلام السياسي رصيداً احتياطياً في تراكم القوة وتجميع مصادر الضغط على الانظمة.**

2. **استخدمت المال لجذب الفرقاء المتنازعين (دور الوسيط).**

3. **استخدمت الإعلام لأغراض المشاكسة السياسية وإزعاج الخصوم (دور الوسيط ودور المناور).**

4. استخدمت المال والاعلام ومن ثم الإسلام السياسي المذخور والمجمد في الثورات (دور الفاعل الإقليمي).

وتعد هذه أدوات القوة التي قامت عليها السياسة الخارجية واستخدمتها أما بشكل جماعي أو تدريجي أو فردي، ولعل انتقاله الدور القطري من الوسيط الاقليمي إلى الفاعل الاقليمي يتم معالجتها من خلال تناول الأحداث والتطورات التي عكست استخدام هذه الادوات.

أولاً: الدور القطري: الوسيط الإقليمي

يعتمد دور الدولة إقليمياً بشكل أو بآخر على طبيعة العلاقات الإقليمية والدولية، وعلى طبيعة الأدوار الأخرى التي تؤديها القوى الأخرى في المحيط الإقليمي والدولي للوحدة السياسي، ومن ثم، فإن لنمط توزيع القوة في النظام الإقليمي دوره في تحديد أبعاد الدور الذي يمكن أن تؤديه الدولة وفقاً لما تملكه من قدرات مادية ومجتمعية، ووفقاً لما يسمح به ذلك النمط للدولة من حرية للحركة، أو ما يفرضه عليها من قيود تحد من حركتها إقليمياً ودولياً، لذا نجد أن هناك طبقات أو مراتب للأدوار الإقليمية والدولية، وهناك أدوار رئيسة وأدوار تابعة، وهناك أدوار قيادية وأدوار ثانوية، ولكل نظام إقليمي دولة قائدة تمارس فيه الدور الأساسي، تليها أدوار أخرى أقل تأثيراً، ومثال ذلك الدور القيادي لمصر في النظام الإقليمي العربي، والدور القائد للسعودية في النظام الإقليمي الخليجي[1]، ومن العوامل الأخرى التي تحدد دور

الدولة، إدراكات القادة السياسيين لهذا الدور، فكما يرى (هيرمان وروزناو وكيجلي)، إن الدور يعني إدراك صنّاع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم في النظام الدولي[2].

لو أجرينا مراجعة لكافة الدراسات الاكاديمية التي تحدثت عن الدور الاقليمي وإمكانات القوة والعناصر اللازمة للقيام بالدور سنجد أن معظمها اتفقت على ضرورة وجود عناصر مثل المساحة الجغرافية وعدد السكان والقدرات العسكرية فضلاً عن القدرات الاقتصادية، ومقارنة هذه القدرات بما تمتلكه قطر سيكشف عن بون شاسع ما بين الحالتين الأمر الذي يدفعنا للقول: هل إن الحالة القطرية تمثل سياق خارج المألوف على أساس أن القوة الناعمة باتت عناصرها تختلف عن عناصر القوة الخشنة وأن الدول الصغرى بإمكانها أن تتحول إلى قوى إقليمية في حال أحسنت استخدام هذه الأدوات الجديدة في السياسة الخارجية، أو إنَّ الدور القطري وضمن حدود الامكانات لا ينطبق عليه وصف الدور الاقليمي على أساس أن العناصر الجيوسياسية غير متوافرة وأن ما تمثله قطر هو ظاهرة مؤقتة بسبب من طبيعة التغييرات الجيوسياسية في المنطقة العربية ؟ .

يبدو أن السياسة الخارجية القطرية أخذت بتأدية دور غير تقليدي على مستوى النظام الإقليمي العربي، فخلافاً للأنماط التقليدية للأدوار الإقليمية في المنطقة العربية التي قامت على أساس إما الممانعة أو الاعتدال بدأ يتكون نمط جديد من الدور الإقليمي يتمثل في محاولة الجمع بين جزيئات مشتركة من كلا النمطين

التقليديين، فإن كان محور الاعتدال قد تمثل في مجموعة أعضاء مثل (مصر والسعودية والأردن) بحكم العلاقات التي تربط هذه الدول بالولايات المتحدة أو (إسرائيل) فإن محور الممانعة قد تمثل في (سوريا وإيران وحزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين)، أما قطر فتمكنت من أجل تخطي الإشكالات المترتبة على استفزاز إيران في منطقة الخليج العربي من أن تكون جزءاً من محور الممانعة برغم العلاقات القوية التي تجمعها بـ(إسرائيل) بل الأكثر من ذلك أن قطر لم تتردد في تعريض علاقتها مع (إسرائيل) إلى شيء من التراجع في سبيل تقوية صلاتها ببعض دول أو أطراف محور الممانعة.

لقد تمكنت قطر من زج نفسها وسط القضايا العربية بكل قوة ومنافسة القوى التقليدية في ملفاتها المهمة مثل منافسة السعودية في ملفات لبنان واليمن ومنافسة مصر في ملفات السودان وفلسطين، وغالباً ما كان دور الوساطة القطرية الذي تمارسه في هذه الملفات متبوعاً بتغطية إعلامية واسعة من قناة الجزيرة من أجل إظهار الدور المهم الذي تمارسه قطر في هذه النزاعات[3]، وحتى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين باتت قطر من أكثر الوسطاء فاعلية على مستوى العالم بتوسطها في نزاعات إقليمية وصراعات داخلية سواء في الشرق الأوسط أو أجزاء في أفريقيا، لقد وجدت السياسة الخارجية القطرية نشاطها الحيوي في النزاعات والأزمات والحروب لكونها النافذة التي تطل منها بتأديتها لدور قيادي، فمع اندلاع حرب لبنان صيف 2006 ترأست قطر وفد الجامعة العربية

الذي توجه إلى نيويورك لتعديل القرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي رقم (1701) الخاص بوقف القتال في لبنان، وقد ذكر وزير الخارجية القطري (حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني) أن تعديل القرار المذكور مثل انتصاراً للبنان[4]، ولم يخلو الدور القطري في حرب لبنان من إثارة لمشاعر الاستياء والاستفزاز للجانب السعودي الذي لم يكن يستحسن محاولات قطر الرامية للتحكم بمجريات الملف اللبناني وإخراج السعودية من دائرة التأثير الإقليمي وهو ما دفع الرياض إلى شن حملة إعلامية في الصحف الرسمية تتهم وزير خارجية قطر بقيامه بزيارة (تل أبيب) واجتماعه بعدد من القيادات الإسرائيلية قبل زيارته لبيروت في شهر أغسطس من عام 2006 لحضور مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي عقد آنذاك[5].

وإن كانت حرب لبنان قد وفرت الفرصة لقطر في أن تبدي بعض الحراك الإقليمي كذلك كان فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية التي جرت في أوائل عام 2006 بداية الدخول القطري للفضاء الفلسطيني مثلما أن هذا الفوز قد وفر الفرصة أيضاً لإيران في أن تستعرض نفوذها في الملف الفلسطيني، وأخذت قطر تمارس دور الراعي أو الوسيط في أهم القضايا العربية ومحاولة حل الملفات الإقليمية، ويبدو هذا واضحاً من خلال جعل العاصمة القطرية (الدوحة) مقراً لعقد الوساطة والتقريب بين الفرقاء بحيث أن كلمة (اتفاق) أو اتفاقية (الدوحة) شملت أكثر الملفات المهمة في المنطقة العربية وهي:

1 . اتفاق الدوحة بين الفصائل اللبنانية الذي عقد عام 2008

جاء هذا الاتفاق بعد تدهور الأزمة السياسية الداخلية في لبنان على أثر الأزمة التي نشبت في عام 2008 ما بين الحكومة اللبنانية من جهة وحزب الله من جهة أخرى بسبب محاولات الحكومة فرض سلطتها وسعيها للسيطرة على شبكة اتصالات حزب الله وقيام الأخير، كرد فعل، بالسيطرة على أجزاء من مدينة بيروت فضلاً عن المطار الدولي في شهر آيار من 2008، وقد أطلقت بعض الصحف اللبنانية على هذه الأحداث تسمية انقلاب حزب الله على تكتل الموالاة[6]، ولم يكن بالإمكان عزل مدخلات الأزمة اللبنانية عن أزمة العلاقات السورية ـ العربية والتي بدأت منذ اغتيال رئيس الوزراء اللبناني في عام 2005 ومن ثم حرب (إسرائيل) مع لبنان صيف عام 2006 وما ترتب على هذه الأحداث من تراجع في مستوى علاقات بعض الدول العربية مع سوريا نتيجة لحالة العزلة الدولية التي فرضت عليها وانسحاب قواتها من لبنان.

كان التقارب القطري ـ السوري بمثابة العلامة الفارقة في العلاقات الإقليمية في تلك الفترة وهو ما أتاح لها التوسط في الشأن اللبناني من خلال رعايتها لاتفاق الدوحة للاتفاق على تشكيلة الحكومة بعد أشهر طوال من حالة الجمود السياسي الداخلي، وبدعوة من أمير قطر انطلقت في الدوحة في السادس عشر من آيار، أي بعد أسبوع من (انقلاب حزب الله)، أعمال الحوار اللبناني إذ تم الاتفاق بعد خمسة أيام من الحوار على انتخاب العماد (ميشال سليمان) رئيساً للجمهورية و(سعد الحريري) رئيساً للوزراء واعتماد

قانون عام 1960 كأساس لإجراء الانتخابات النيابية في ربيع عام 2009، ومباشرة الحوار الوطني حول الاستراتيجية الدفاعية للبنان ومستقبل سلاح المقاومة، ومنح تكتل المعارضة الذي يضم (حزب الله وحركة الامل والتيار الوطني الحر) ما سمي بالثلث الضامن أو الثلث المعطل وهي (10) مقاعد وزارية من مجموع (30) وزارة وهذا الثلث يسمح لهم بتعطيل الحكومة في حال انسحابهم منها [7]، كذلك تضمنت حوارات الدوحة إعادة العلاقات الدبلوماسية بين لبنان وسوريا وترسيم الحدود بينهما.

وعلى الرغم من أن مصر والسعودية حاولتا بجهد أن يكون لهما دور في الملف اللبناني إلا أن قربهما من معسكر الولايات المتحدة جعل الكثير من الأطراف اللبنانية ينظرون إليها بعين الريبة والشك على حين كانت قطر في صورة مختلفة فهي الدولة التي ساهمت في إعادة إعمار جنوب لبنان بعد الحرب وأنها الدولة صاحبة القناة التي قامت بتغطية حرب (إسرائيل) على لبنان، هذه التغطية التي وصفها الرئيس (ميشال سليمان) بالقول «إن الجزيرة هي المحطة التي بينت للعالم المجزرة التي ارتكبها الإسرائيليون بحق الأبرياء من الشعب اللبناني»[8]، وهو ما أسهم في إحداث ارتياح لبناني للدور القطري في تحقيق المصالحة بين الفرقاء، وعلى هذا الأساس كان الدور القطري في هذه الوساطة مقبولاً من دول الممانعة الاخرى (سوريا وإيران) بدليل أن الرئيس الإيراني (أحمدي نجاد) حضر بنفسه في حفل تنصيب الرئيس (ميشال سليمان) تنفيذاً للاتفاق[9].

2. اتفاق الدوحة بين الحكومة اليمنية والمقاتلين الحوثيين 2008

بدأ التدخل القطري في الأزمة الداخلية اليمنية منذ عام 2007 أي بعد قرابة ثلاث سنوات من اندلاع تمرد الحوثيين الذي تبدء في عام 2004 على أثر الدعوة التي وجهها (حسين الحوثي)، والذي يعد من كبار المجتهدين، لطلابه البالغ عددهم ما بين (3000 ـ 4000) لإحياء ما أسماه بالجوهر الصادق لروح الإسلام الزيدي في اليمن[10]، وعلى الرغم من مقتل (حسين الحوثي) في شهر أيلول من عام 2004 إلا أن التمرد الذي وصفته الصحف الرسمية اليمنية بـ(حرب الحوثيين) استمر ضد القوات الحكومية برغم أن الخط البياني للصراع كان يخفت ويشتد، وبرغم أن السعودية كانت الداعم الرئيس للحكومة اليمنية في حربها ضد الحوثيين إذ كانت تمدها بالمال والسلاح على أساس أن الاضطراب يمس حدودها في الجنوب الغربي إذ كانت تنظر للتمرد الحوثي على أنه تحّدٍ لأمنها الداخلي وهو ما دفعها لشن هجمات مميتة على الحوثيين انطلاقاً من أراضيها بالتشارك مع القوات اليمنية[11]، إلا أن هذا لم يمنع قطر من الدخول إلى منطقة كانت تعد منطقة نفوذ سعودي، وقد أعلن أمير قطر في عام 2007 استعداده للتوسط في النزاع في اثناء زيارة قام بها لصنعاء بصحبة عدد من المسؤولين في وزارة الخارجية القطرية لمرافقة مجموعة من الوسطاء تعينهم الحكومة اليمنية للذهاب إلى محافظة (صعدة) في جنوب اليمن والتي تعد موطن الحوثيين ومركز النزاع المسلح

بين الطرفين، وقد عملت قطر من أجل إقناع الفرقاء بالقبول بوساطتها بالإعراب عن استعدادها لإعادة إعمار محافظة (صعدة) بالكامل[12].

ويبدو أن الجهود القطرية قد جاءت بنتائج إيجابية بعد أن أعلنت الحكومة اليمنية والقوات الحوثية عن توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار في شهر تموز من عام 2007 ومن ثم بدأ عدد من المفاوضين القطريين بالتنقل ما بين صنعاء وصعدة للوقوف على ماهية مطالب الطرفين والالتقاء بالمسؤولين اليمنيين والقادة الحوثيين وقد نتج عن هذه الزيارات والمفاوضات التوقيع على اتفاق الدوحة بين الطرفين في شهر شباط من عام 2008 والذي تضمن تعهداً قطرياً بتقديم مساعدات مالية لإعمار صعدة بقيمة (500) مليون دولار فضلاً عن الإعراب عن استعدادها لاستقبال القادة وعناصر القوات الحوثية ممن يريد الإقامة في الدوحة كمنفى بعيد عن اليمن[13]، ولكن يبدو أن هذا الاتفاق لم يكن كافياً إذ تجددت المعارك مرة أخرى بين الطرفين في نهاية عام 2008 ومن ثم اتسع نطاقها في العام 2009 و2010 وهو ما حدا بأمير قطر للعودة مرة ثانية إلى جهود الوساطة، وبدأت زيارته صنعاء في عام 2010 واتصالاته مع الرئيس اليمني (عبد الله صالح) تعطي الانطباع بإصرار قطر على إنجاح جهود الوساطة، وقد تمكنت في العام نفسه من إقناع كلا الطرفين على التوقيع على اتفاق ثانٍ في الدوحة لوقف إطلاق النار وتنفيذ التعهدات السابقة لإحلال السلام[14].

3. اتفاق الدوحة بين حكومة الرئيس البشير وحركة العدل والمساواة في جنوب السودان عام 2011

بدأ الدور القطري في النزاع الداخلي السوداني منذ عام 2008 وكان للجهود التي بذلها وزير الدولة القطري للشؤون الخارجية (أحمد بن عبد الله المحمود) دورها في الوصول إلى حل لهذا النزاع، قام الوزير (المحمود) بزيارات متعددة شملت عواصم الدول ذات الصلة بالنزاع السوداني والتي بذلت سابقاً محاولات محمومة لحله مثل الولايات المتحدة وفرنسا وليبيا والإتحاد الأفريقي والجامعة العربية فضلاً عن الأمم المتحدة، وشملت زياراته وتنقلاته الدول المجاورة لإقليم دارفور إذ توجد فيها عشرات المخيمات للاجئين والهاربين من النزاع المسلح مثل (تشاد) وأطلع على قضية (دارفور) حتى إنه بات وتناول الطعام مع اللاجئين في هذه المخيمات مّما جعل أحد الدبلوماسيين السودانيين يقول «إنه يعرف دارفور أكثر من أي أحد آخر»[15]، وهكذا مثلما تمكنت الدبلوماسية القطرية من تجاوز الدور التقليدي للسعودية من خلال تزعمها دور الوساطة في الملف اللبناني والملف اليمني، تمكنت قطر أيضاً من تجاوز الدور المصري الذي كان ينظر إليه بوصفه الأجدر في حل (أزمة دارفور) لاعتبارات القرب الجغرافي والثقل السياسي لمصر والعلاقة التأريخية بين السودان ومصر التي يبدو أنها حاولت مراراً الحيلولة دون أن تكون قطر صاحبة الدور الريادي في إيجاد حل للأزمة، إلا أنها في النهاية وعلى حد قول أحد الباحثين

تمكنت قطر «الممتلثة بالمال وذات التأريخ القصير من العلاقة مع السودان من الفوز بتحقيق حل لأزمة دارفور»[16].

ولا شك في أن الوساطة القطرية في دارفور فضلاً عن أنها تطلبت جهداً دبلوماسية مطولاً كذلك تطلبت دفع نفقات مالية باهظة، مثال ذلك أن عدد من ممثلي الأطراف المتحاربة أقاموا في فندق شيراتون الدوحة لما يقرب من سنتين، وعلى حد وصف (إبراهيم جمبري) رئيس بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور فإن قطر «هي الدولة التي استخدمت مواردها من أجل الوصول إلى هذا الاتفاق وهو ما كلفهم مئات الملايين من الدولارات»[17].

4. اتفاق الدوحة للمصالحة الفلسطينية بين حركتي حماس وفتح عام 2012

أطلق اتفاق الدوحة على وثيقة المصالحة الوطنية بين حركتي حماس وفتح التي تعرضت علاقتهما للكثير من التشنجات والصراعات منذ الانتخابات التشريعية التي جرت في فلسطين نهاية كانون الثاني عام 2006 والتي أسفرت عن فوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني إذ حصلت حماس على ما مجموعه (75) مقعداً من مجموع (132) مقعداً (العدد الكلي للمجلس) وهو ما كان مقدمة لبدأ سلسلة من الخلافات بين الطرفين وصلت إلى حد الاشتباكات المسلحة بينهما والتي راح ضحيتها عشرات الأفراد[*] وقد بذلت الدول العربية الرئيسة بعض الجهود

لردم هوة الانقسام ما بين الجانبين وبدأ أول الأمر مع السعودية التي رعت اتفاق مكة في شهر فبراير من العام 2007 والذي بموجبه تنازلت حركة حماس عن وزارات الخارجية والداخلية من أجل استمرار تمسكها بوزارة الداخلية إلى أن هذا الانقسام إستمر، ومع بداية حرب غزة أو ما سميت بعملية (الرصاص المصبوب) نهاية شهر ديسمبر 2008 عملت مصر على التقريب بينهما من خلال اللقاءات المشتركة التي عقدت في القاهرة [18]، ومع فشل هذه الاتفاقات السابقة في حل إشكالية الانقسام الفلسطيني جاء الدور القطري بإعتباره الأقدر على حل هذه المعضلة، مستغلاً في ذلك تراجع دور مصر بعد ثورة يناير 2011، فكان اتفاق الدوحة الذي وقعه رئيس المكتب السياسي لحركة حماس (خالد مشعل) ورئيس السلطة الفلسطينية (محمود عباس) يوم 6 فبراير 2012 بمثابة الاتفاق الأكثر قابلية على التقريب ما بين الطرفين، وفيه تم الاتفاق على تولي الرئيس عباس نفسه رئاسة حكومة إنتقالية تكون مسئولة عن التهيئة لانتخابات رئاسية وتشريعية مقبلة[19]، ولعل دخول قطر إلى الملف الفلسطيني بعد أن ضعف الدور المصري إثر اندلاع ثورة 25 يناير 2011 ومحاولة التأثير على حركة حماس يرد في جزء كبير منها، فضلاً عن ممارسة دور الوسيط الإقليمي، إلى إضعاف النفوذ الإيراني في هذا الملف على أساس أن حماس تتلقى دعماً كبيراً من إيران.

لقد مارست قطر دور الوساطة في بعض الاتفاقات بناءً على قبول الأطراف الرئيسة مثل موافقة سوريا على الدور القطري في

لبنان كوسيلة لفك العزلة عنها أو نتيجة لتراجع أدوار اللاعبين الرئيسيين مثل التراجع السعودي في اليمن وتراجع مصر في السودان، كذلك يمكن عدّ تعاظم الدور القطري في ملف فلسطين نتيجة لغياب الدور المصري.

كانت الازمات التي مر بها النظام الإقليمي العربي هي المقدمات الموضوعية لانطلاق الدور القطري أولاً كوسيط إقليمي ومن ثم كفاعل، على الرغم من أن حرب لبنان صيف عام 2006 والتي توترت فيها العلاقات السعودية ـ القطرية بسبب من تقارب قطر مع سوريا وإيران بالضد من السعودية ومصر، كانت مؤشر على عودة الحرب العربية الباردة بشكل جديد بسبب من الإنقسام في المواقف إلى محورين وإن كانت الحرب العربية الباردة قديماً قد حكمتها مظاهر الاستقطاب الأيديولوجي القومي فإن الشكل الجديد لم يخلو من مظاهر الاستقطاب المذهبي ما بين السنة والشيعة في الشرق الأوسط[20]، ومثلما ذكرنا بلغت هذه التوترات مستوى اتهام الرياض بأن وزير خارجية قطر ذهب لزيارة (إسرائيل) قبل حضوره إلى لبنان، وعلى أساس هذا الاستقطاب الجديد تعززت العلاقات القطرية مع دول محور الممانعة مثل زيارة الأمير الشيخ (حمد بن خليفة آل ثاني) لجنوب لبنان ومساهمته في إعادة إعمار (12) ألف وحدة سكنية في المناطق المتضررة من الحرب الإسرائيلية ومشاركة قطر في المحادثات المتعلقة بالملف اللبناني[21]، وباتت اللقاءات التي يجريها وزير الخارجية القطري مع وزير خارجية سوريا ولبنان ولقاءاته بأمين عام حزب الله (السيد حسن نصر الله) تبدو مألوفة

ومستمرة كإنعكاس لازدهار العلاقات القطرية مع دول الممانعة.

ويبدو أن الدور القطري كوسيط إقليمي وتدخله في ملفات كان تعد حكراً على قوى إقليمية مثل مصر والسعودية كان عاملاً رئيساً في توتر العلاقات السياسية ما بين قطر وهذه الدول، فعلى المستوى السعودي نجد أن الرياض لم تدخر جهداً في سبيل إفشال جهود الوساطة التي كانت تقوم بها الدوحة بين الحكومة اليمنية والحوثيين، فالخشية التي اعترت السعودية خوفاً من نجاح قطر في مسعاها وبما يؤدي إلى بروزها كقوة ناعمة في المنطقة هو الذي دفع الرياض إلى ضخ أموال طائلة للقوات الحكومية اليمنية والقبائل المتحالفة معها من أجل ضمان هزيمة الحوثيين وبما لا يبقي حاجة لعقد مصالحة بين الطرفين، ولكن مع نجاح قطر في التوصل إلى اتفاق الدوحة لوقف الاقتتال بين الجانبين أخذت الصحف السعودية تصور الدور القطري على أنه يصب في مصلحة إيران التي تدعم الحوثيين، وأن قطر بهذا الاتفاق أنقذت هؤلاء الحوثيين من إبادة كان من الممكن أن تحققها القوات اليمنية بلا شك[22].

وقد بلغ مستوى التنافس القطري ـ السعودي حول الازمة في اليمن أنه مع إحياء جهود الوساطة القطرية على إثر تجدد الاشتباكات مرة أخرى في العام 2009 و2010 سارعت السعودية إلى ضخ (1) مليار دولار استثمارات في الاقتصاد اليمني[23] من أجل إفشال جهود الوساطة القطرية، ومن ثم مع إقتراب أمير قطر والرئيس (صالح) من الاتفاق على (دوحة ثانية) لوقف القتال بين الطرفين سارع العاهل السعودي (عبد الله بن عبد العزيز) إلى

الاتصال بالرئيس (صالح) والطلب منه إضافة (فقرة سادسة) إلى الاتفاق الثاني المكون أصلاً من (خمس فقرات) وأن تتضمن الفقرة السادسة حق السعودية في رفض أي اتفاق مع الحوثيين، وكان من الصعب على أمير قطر أن يقنع الرئيس (صالح) بعدم زيادة هذه الفقرة على أساس أن السعودية ما تزال تملك تأثيراً قوياً في اليمن[24].

ومرة أخرى في الفترة الزمنية 2008- 2009 شهد النظام الإقليمي العربي استقطاباً حاداً ما بين المعسكرين (الاعتدال والممانعة) بسبب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة خلال شهري ديسمبر 2008 ويناير 2009، وانقسمت دول الإقليم ما بين مجموعتين (إيران، سوريا، حركات المقاومة في لبنان وفلسطين فضلاً عن قطر) من جهة و(مصر، السعودية، الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية) من جهة أخرى، بحيث تأزمت علاقات السعودية مع سوريا وقطر من جهة وعلاقات قطر مع مصر وبدرجة ما علاقات مصر مع حزب الله اللبناني وحركتي حماس والجهاد الفلسطينيتين من جهة أخرى[25]، ولقد استمد هذا الاستقطاب انقساماته من تناقض المواقف التي اتخذتها هاتين المجموعتين من (إسرائيل) وحرب غزة.

وإمعاناً في سياستها المؤيدة لمحور الممانعة وتقرباً منهم، عملت قطر على تعليق علاقاتها الدبلوماسية مع (إسرائيل) خلال قمة عقدتها في الدوحة في ديسمبر 2008 بحضور الرئيس الإيراني (أحمدي نجاد) وقادة حماس والجهاد الإسلامي، وفي يناير 2009

طلبت السلطات القطرية من رئيس مكتب المصالح التجارية الإسرائيلي (روعوي روسنبلت) مغادرة البلاد، وهو ما أثار غضب (إسرائيل) بسبب من انحياز قطر الكامل إلى المحور الذي تتزعمه إيران[26].

وعلى صعيد العلاقات العربية ـ العربية، جاءت قمة الدوحة التي عقدت في آذار 2009 بعد انعقاد قمة دمشق 2008 لتؤكد اشتداد الحرب العربية الباردة ما بين المعسكرين، خصوصاً مع انتهاج قطر لبعض السلوكيات الخارجية التي لا ينعقد حولها إجماع العربي مما أسهم في زيادة تدهور علاقاتها مع الدول العربية مثل دعوة الرئيس الإيراني (أحمدي نجاد) لحضور اجتماعات القمة كرد فعل قطري تجاه عدم دعوة قطر لحضور اجتماع القمة الممهدة لقمة الدوحة والتي عقدت في الرياض بحضور رؤساء مصر وسوريا وأمير الكويت وملك السعودية، وقيل وقتها إن عدم دعوة قطر كان نتيجة إصرار الرئيس المصري (مبارك) بسبب من الهجوم الإعلامي لقناة (الجزيرة) على مصر فترة حرب غزة، وكتعبير عن عدم رضا مصر عن السياسة الخارجية القطرية امتنع الرئيس (مبارك) عن حضور قمة الدوحة [27].

كان من نتائج التأزم في العلاقات العربية ـ العربية أن بلغ النظام الإقليمي درجة عالية من انعدام الفاعلية السياسية في الوقت الذي تعززت فيه أدوار قوى إقليمية مثل (إسرائيل) وإيران وتركيا وهذا التدهور في فاعلية النظام دفع الملك السعودي (عبد الله بن عبد العزيز) إلى محاولة لملمة الأوضاع العربية من خلال طرحه لمشروع

(المصالحة العربية) والذي بدأ مسيرته منذ يناير 2009، أي بعد انتهاء حرب غزة وازدياد حدة الانقسام العربي، بيد أن هذا المشروع لم يتم التعاطي مع مقدماته بشكل سلس من الدول العربية ذات الصلة بالانقسام، فعلى الرغم من قبول قطر ومصر لمبادرة الملك السعودي في قمة الكويت في شهر فبراير 2009 لترتيب مصالحة قطرية- مصرية إلا أنه فيما بعد لم يقبل الرئيس المصري بحضور أمير قطر إلى قمة الرياض[28].

ويبدو أن ما تميزت به التفاعلات الإقليمية تلك الفترة هو حالة السيولة في تغير التحالفات والتقارب ما بين الدول، وهي حالة يبدو أنها رافقت تطور العلاقات العربية- العربية خصوصاً فترة اشتداد المنافسة والحرب الباردة مثلما سبق ذكره في الفصل الأول، أن تدهور العلاقات السعودية- السورية بسبب حرب لبنان صيف 2006 تم تعويضه بتنامي العلاقات السورية- القطرية، إذ اتخذت السياسة القطرية منحى إيجابي نحو سوريا بوصفها زعيمة محور الممانعة في السياسة الإقليمية العربية وباتت الزيارات بين الشيخ (حمد بن خليفة) والرئيس (بشار الأسد) تبدو متكررة لبلدان بعضهم، وصبت قطر ملايين الدولارات في الاقتصاد السوري وبدأ أن قطر أصبحت جزءاً من محور الممانعة إذ إن كل من (قطر، سوريا، إيران، حزب الله ولبنان) أصبحوا بالضد من المحور المقرب من الغرب والذي يضم (السعودية، مصر، الاردن والإمارات المتحدة)، وقد عبرت مصر والسعودية عن استيائها تجاه السياسات القطرية بعدم حضورهم القمة العربية في عام 2009 التي عقدت في الدوحة

وعقدوا قبلها قمة في الرياض ضمت أيضاً سوريا التي أريد كسبها لصالحهم[29].

وفي الوقت الذي بدأت تتكون فيه آصرة سياسية إقليمية جديدة تجمع ما بين سوريا وتركيا وقطر وإيران، نجد أن الفاعلين الإقليميين (مصر والسعودية) بدؤوا بتوثيق العلاقات الإستراتيجية فيما بينهم كآصرة مضادة أخذت بالعمل على تقويض نقاط القوة التي يعتمد عليها محور (الممانعة) سواء في لبنان أو فلسطين، وفي هذه الأخيرة وبحسب ما أشارت إليه مجلة (Vanity Fair) الأميركية في تقرير موسع تناول الأوضاع السياسية في فلسطين والسياسات العربية أشارت فيه إلى أن المجموعة الرباعية العربية (السعودية، مصر، الأردن والإمارات) بالتواطؤ مع الولايات المتحدة و(إسرائيل) عملت على النيل من حركة حماس المنتخبة وإسقاطها عن طريق إشعال حرب أهلية فلسطينية[30]، ولهذا لم يكن مستغرباً مع اندلاع حرب غزة نهاية ديسمبر 2008 وحتى بداية يناير 2009 أن تشن قناة الجزيرة الفضائية القطرية حملة إعلامية على مصر متهمة إياها بالتواطؤ مع الإسرائيليين وتضييق الخناق على حركة حماس وهو ما أسهم في توتر العلاقات المصرية ـ القطرية.

وبعد حرب غزة التي شنت فيها قناة الجزيرة هجوماً على مصر أخذ الحراك السياسي السعودي يتجه نحو إعادة بناء مثلث قوة عربية تجاه (إسرائيل) وإيران من خلال إحياء التحالف الثلاثي السابق الذي كان سائداً فترة السبعينيات بين مصر والسعودية وسوريا خلال حرب أكتوبر عام 1973 أو ما بعدها، فكان عقد قمة الرياض

الرباعية التي ضمت (مصر والسعودية وسوريا والكويت)(*) قبيل انعقاد قمة الدول العربية في الدوحة عام 2009 والتي إستبعدت منها قطر بناءً على فيتو مصري، وقد حاولت المملكة السعودية إضعاف دور قطر في الشأن السوري أو اللبناني من خلال إعادة تطبيع العلاقات السعودية ـ السورية والتي توترت منذ اغتيال رفيق الحريري وحرب لبنان مقابل تولي السعودية وسوريا سوية التوسط لحل الخلافات اللبنانية وفق ما عرف بمعادلة (س ـ س) كبديل عن اتفاق الدوحة، وقد بلغت المعارضة السعودية لدور قطر حداً أن صحيفة (تشرين) السورية ذكرت أن وزير الخارجية السعودي اعترض بشدة على التدخل القطري ومحاولات الدوحة التوسط لحلحلة الأزمة اللبنانية[31].

لم تكن هذه التحولات والتغيرات في طبيعة التفاعلات الإقليمية هي السمة التي تميز بها العقد الأول من القرن الحادي والعشرين على مستوى الإقليم الشرق أوسطي، بل إن الدور التركي قد أُضيف كمتغير فاعل، بدليل أن الحراك العربي (مصر والسعودية) تجاه سوريا كان مشابه للحراك السياسي التركي تجاه دمشق أيضاً وكان متماثلاً في غاياته ومقاصده، فحالة العزلة التي فرضت على سوريا منذ عام 2005 مثل فرصة بالنسبة إلى تركيا من أجل استغلال حاجة دمشق للإنفتاح الدولي أو البحث عن علاقة مع قوة إقليمية بحيث أخذت تتودد لسوريا من أجل تحقيق غايتها في كسر الإعتماد الكلي على إيران وإنهاء الإحتكار الإيراني للعلاقة الإستراتيجية، بمعنى أن تركيا، مثل السعودية ومصر، أرادت تقديم

نفسها كرصيد إقليمي لسوريا يمكنها الإعتماد عليه وبهذا تحقق تركيا غرضها في إبعاد سوريا عن طهران وكسبها لصالح توجهاتها، إلا أن سوريا حاولت التعامل بتوازن في علاقتها مع الدولتين.

وفي عودة إلى الفكرة الجوهرية لكتاب (باتريك سيل) (Struggle for Syria) يبدو أن أهمية الدور السوري قد بات العالم يدركها جيداً بعد اتفاق الدوحة للقوى اللبنانية الذي ما كان ممكناً انعقاده بدون موافقة سوريا لصلتها بالملف اللبناني وهو ما عزز الإعتقاد أن سوريا لم تزل تملك الكثير من التأثير في القضايا العربية فضلاً عن أن بداية انفتاح سوريا على التفاوض مع إسرائيل، وهو المشروع الذي حمله الوسيط التركي، قد أعاد مكانة سوريا في النظام الإقليمي كونها طرف أساسي في معادلة الصراع العربي-الإسرائيلي، وبدت أوروبا بشكل خاص تنظر لدمشق كنافذة يمكن الإطلال منها للحوار مع إيران، وكان الرئيس الفرنسي آنذاك (نيكولاس ساركوزي) هو من قاد عملية التغيير في الموقف الأوروبي من سوريا بعد لقائه بالرئيس السوري في باريس في إغسطس 2008، أي بعد دخول اتفاق الدوحة حيز التطبيق، ومن ثم حضوره القمة الرباعية في دمشق بمشاركة رئيس الوزراء التركي (طيب أردوغان) وأمير قطر (الشيخ حمد بن خليفة) ولعل تصريح (ساركوزي) آنذاك بقوله «نحن بحاجة إلى سوريا في لبنان ومع إيران أيضاً، والولايات المتحدة تعرف الدور الكبير الذي تقوم به سوريا في هذا الإطار»[32]، قد بين أهمية دور سوريا الذي لا يمكن أن تستغني عنه القوى الأوروبية.

وسواء كان هذا الموقف الفرنسي قد تبلور بوصفه نهجاً مستقلاً عن الإدارة الأميركية أم عمل بالتنسيق مع هذه الإدارة بشكل أو آخر، فإن هذا التطور في العلاقات الثنائية على ضفتي المتوسط قد قطع الشك باليقين بأن العزلة السورية الدولية والإقليمية قد انتهت واقعاً، ويبدو أن نهاية العزلة لم تكن ترد سبباً بالكامل إلى التحول في موقف فرنسا من دمشق بقدر ما جيرت لصالح قدرة سوريا على التواصل مع دول محور الممانعة مثل إيران وقطر وتوظيفها للقضايا الإقليمية للخروج من أسر العزلة وعلى الرغم من إصرار السعودية على أن التدخل السوري في لبنان هو ما كان يمنع تطبيع العلاقات مع دمشق على خلاف التصريح الفرنسي بأن سوريا أوفت بإلتزاماتها في لبنان كاملة إلا أن ما شجع الرياض على العمل لإعادة العلاقات مع سوريا ولسحبها تدريجياً من محور إيران وقطر.

لأن وبشكل عام يبدو أن فصول الدبلوماسية القطرية الناعمة كانت متعددة وذات جهود متنوعة في أكثر من ملف وقضية وتراوحت ما بين إجراء المفاوضات مع الثوار في اليمن والمغرب والتوسط لإطلاق سراح الممرضات البلغاريات اللاتي إتهمن بنشر الأيدز في ليبيا إلى دعم أرتيريا بالضد من أثيوبيا والذي دفع بأثيوبيا إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر في نيسان من عام 2008 بعد أن أتهمت قطر بزعزعة الاستقرار في القرن الأفريقي نتيجة لدعمها المتمردين في أرتيريا [33].

ولا شك من أن الدوافع التي وقفت وراء دور قطر كوسيط هي محاولة هذه الدولة الخروج من الواقع الجيوبوليتيكي الذي يحيط

بها بوصفها دولة صغيرة الحجم وعديمة التأثير ولذا كان لا بد من الاعتماد على أدوات أكثر فاعلية لخلق القناعة بالقوة والدور، ولقد ترتب على الدور القطري كوسيط إقليمي بعض التداعيات السياسية نتيجة منافسة الدور السعودي إلى الحد الذي تدهورت فيه العلاقة بين الطرفين.

إذ مرت العلاقات القطرية السعودية بفترة من الركود البارد والتجاذبات بدءاً من سحب السعودية سفيرها عام 2002 إحتجاجاً على برامج الجزيرة إلى رفضها مشروع لمد إنبوب للغاز من قطر إلى البحر المتوسط عام 2006 بعد أن قررت قطر البدء بتنفيذه منذ العام 2003 وبعدها ربحت قطر قضية تشهير ضد صحيفة الشرق الأوسط السعودية التي تصدر في لندن[34]، وفي ظل هذه التحولات لم يكن من ثمة إمكانية لعودة العلاقات بين الطرفين إلى وضع مستقر ما لم يوجد المتغير الذي يعيد تشكيل التحالفات في المنطقة.

ثانياً: الدور القطري: الفاعل الإقليمي

إن كانت قطر مارست دور الوساطة المتمثل بالعمل على تقريب وجهات النظر بين الفرقاء من أجل إقناعهم بالتوصل إلى اتفاق مرض سواء في لبنان أو اليمن أو فلسطين والسودان، فإنها فيما بعد، وعلى حد وصف دبلوماسي غربي في الدوحة تحولت في سنتين من وسيط (Mediator) إلى لاعب (Actor)[35]، فهي كانت وسيط في لبنان وفلسطين والسودان واليمن بيد أن التحول نحو دور

اللاعب أو الفاعل كان قد بدأ مع الثورات العربية أو ما بات يطلق عليه في الصحافة الغربية بالربيع العربي (Arab Spring)(*)، وتحديداً في ليبيا عندما دعمت القوى المعارضة بكل قوتها وعملت على مدهم بالسلاح والأموال فضلاً عن التغطية الإعلامية وصولاً إلى المشاركة بالجنود لدعم تقدم قوات المعارضة التي بدأت تتقدم من الشرق بإتجاه طرابلس الغرب.

ومع اندلاع الثورات العربية أخذت قطر تبتعد تدريجياً عن سياستها السابقة والتي تمثلت بالحفاظ على آواصر علاقة مع الأطراف المهمة في الإقليم مثل إيران وسوريا إلى الحد الذي بدت فيه سياستها متناقضة مع مبدأ (البقاء Survival) الإستراتيجي، وبدلاً من ذلك ومع إطلالة عام 2011 أخذت قطر بتعديل وإعادة تكييف (Readjust) سياستها الخارجية بالطريقة التي انحازت بها لجانب قوى على حساب أخرى، ولا سيّما ما يتعلق بالملف السوري إذ تخلت قطر عن الحفاظ على روابط مهمة مع إيران وبدأت بالهجوم على أقوى حلفائها في الشرق الأوسط ألا وهو النظام السوري وبما أعطى الانطباع الفعلي بأنها دخلت مرحلة الانتقالية من دور الوسيط إلى دور الفاعل الإقليمي.

إن تاريخ العلاقات العربيةى ـ العربية في أكثر من نصف قرن يوحي بما لا يدع مجالاً للشك أن التدخل الذي تبديه دولة في شؤون الدول الأخرى كان غالباً ما يعد مؤشراً يدل على الدور الإقليمي أو القيادي للدول المحورية في النظام الإقليمي مثلما هو الحال مع التدخل المصري في اليمن والعراق في عقد الستينيات من

القرن الماضي والتدخل العراقي في اثيوبيا ولبنان في عقد الثمانينيات والتدخل السوري في لبنان منذ بدأ الحرب اللبنانية حتى انسحابها عام 2005، ويبدو أن قطر دأبت على نهج ذات السلوك المرتبط بتطلعات القوة الإقليمية في العالم العربي والتي تأخذ اتجاهين: **الأول**: الهجوم الإعلامي على المنافسين في موقع القوة مثل هجوم قطر على السعودية ومصر والأردن وفيما بعد سوريا، **والثاني**: منافسة القوى الإقليمية في ملفات أو قضايا محورية ذات أهمية جيوسياسية على المستوى الإقليمي بحيث أخذت قطر تفرض نفسها بدبلوماسيتها الدؤوبة في ملفات مثل لبنان وفلسطين واليمن والسودان (الشرق الأوسط والقرن الأفريقي والجزيرة العربية).

قبل بدأ حركات الاحتجاج الشعبي والتي تحولت فيما بعد إلى ثورات انطلقت من تونس بإتجاه أكثر من دولة عربية، أخذت قطر تمارس دور اللاعب والفاعل من خلال التدخل في شؤون الدول العربية باستخدام قناة (الجزيرة) الفضائية التي بدأت بمحاولة تأليب الشعوب على حكامها كأسلوب لممارسة التأثير، بحيث أن العلاقات القطرية ـ التونسية، على سبيل المثال، قد تعرضت لأكثر من أزمة بسبب من برامج قدمتها قناة (الجزيرة) وعدتها تونس تحريضاً على العصيان، إذ تسببت القناة بقطع العلاقات الدبلوماسية بين قطر وتونس لما يقرب السنتين وذلك بسبب برنامج (ضيف المنتصف) الذي عرض يوم 14 إكتوبر 2006 واستضاف (المنصف المرزوقي) المعارض الإسلامي السابق والرئيس الحالي لتونس، وكان سبب إثارة الغضب أن الضيف أخذ يدعو شعب تونس للعصيان المدني

لإسقاط حكم الرئيس (بن علي) وهو ما دفع الحكومة التونسية إلى استدعاء سفيرها في الدوحة وقطع العلاقة الدبلوماسية مع قطر كما جاء في البيان الصادر عن وزارة الشؤون الخارجية[36].

وفي إطار السياسة الإعلامية ذاتها، أخذت الجزيرة في شهر إغسطس من عام 2009 أي قبل ما يزيد عن عام من اندلاع ثورة الياسمين وفي معرض هجومها على تونس من خلال التغطية الخبرية، أخذت تعمل على تحليل ومناقشة الأوضاع العامة في تونس بطريقة تثير الانتقاد للنظام الحاكم وتسعى لتأسيس وعي ثقافي تجاه عملية التغيير عن طريق استضافة شخصيات معارضة في برامجها الحوارية، بعد فترة من عودة العلاقات الثنائية التونسية ـ القطرية، الأمر الذي أثار حفيظة السلطات التونسية فردت بهجوم أعلامي غير مسبوق من خلال برنامج (الرابعة) الذي قُدّم على قناة (حنبعل) الفضائية وفيه استضافت عدداً من الشخصيات الإعلامية المصرية والتونسية ممن أخذوا يوجهون سهام النقد للجزيرة والإسرة الحاكمة في قطر على حد سواء، متهمين الديوان الأميري بالسعي للقضاء على التجارب التحديثية في العالم العربي والتي تتمثل في تجارب مصر ولبنان وتونس والترويج لنظام طالبان المتشدد في المنطقة، عآدين قناة (الجزيرة) بأنها الممثل الرسمي لخطاب تنظيم الإخوان المسلمين العالمي[37].

وامتد الهجوم الإعلامي ليشمل الأردن أيضاً، إذ عادت القناة القطرية لشن هجوم إعلامي مشابه لما سبق أن أقدمت عليه قبل (7) سنوات، وهذه المرة كان عن طريق برنامج (مع هيكل) الذي يقدمه

الصحفي المصري المعروف (محمد حسنين هيكل) والذي تحدث في حلقة بثتها القناة بتأريخ 12 مارس 2009 عن الملك (حسين بن طلال) وعلاقته بالمخابرات المركزية الأميركية، مبيناً مجموعة من الوثائق أظهرها أمام الشاشة وتفيد أن الملك الراحل كان يتقاضى راتباً شهرياً من الوكالة الأميركية لما يزيد عن (20) عاماً وأن الملك من جانبه قد تعاون بالكامل فيما يتعلق بحرب حزيران في (1967) وحرب إكتوبر في (1973)[38].

ويبدو أن الأداة الإعلامية في السياسة الخارجية القطرية نجحت في تحقيق غايتها من خلال توظيف الاحتجاجات التي تصاعدت في تونس وتقديمها على أنها ثورة ضد نظام الحكم إلى الحد الذي أرغمت فيه الرئيس (بن علي) على الفرار، فمع اندلاع الثورات في تونس ومصر وليبيا واليمن وأخيراً سوريا أخذت الجزيرة تتابع هذه الاحداث بتغطية مكثفة مصحوبة بالعديد من اللقاءات والحوارات وعندما كان فريق القناة في هذه الدول يتعرض للمضايقة من قوات الأمن كانت تعتمد على مواقع التواصل الاجتماعي مثل الـ(FaceBook) و(Twitter)، وهكذا امتلأت شاشات الجزيرة بكتابات مواطنين عرب يعبرون عن مطالبهم في الحرية والديمقراطية وإسقاط النظام واستخدم الثوار قناة (الجزيرة مباشر) من أجل التواصل مع الشارع وتعبئته لمساندتهم، وقامت الجزيرة بتوثيق مصور لأساليب العنف والقهر التي تعرض لها المتظاهرون وحرصت بشدة على إعادة بث صور الشهداء والمصابين والتي كانت تتلقاها عبر شبكات التواصل مثل (YouTube)[39].

وعلى العكس من ذلك، جاءت تغطيتها لأحداث البحرين ضعيفة أو منعدمة كلياً، إذ لم تتناولْ قناة الجزيرة الناطقة باللغة العربية ما يجري في البحرين من احتجاجات منذ شهر فبراير 2011 وإكتفت قناة الجزيرة الناطقة بالإنكليزية (Aljazeera International) بذكر بعض الأخبار والصور بشكل عرضي، وهذا لفت النظر إلى طبيعة العلاقة بين القناة والخطوط الأساسية للسيادة الخارجية القطرية فيظل حقيقة أن قوات قطرية شاركت بنفسها في قوات درع الجزيرة التي تدخلت في البحرين لإحتواء وقمع الاحتجاجات[40].

ويبدو أن مسألة إسقاط نظام الحكم قد خُطط لها بعناية بدليل أن عدداً من الشخصيات الإسلامية التي وصلت فيما بعد إلى السلطة كانت في الأساس مقيمة في قطر، فضلاً عن (المنصف المرزوقي) المقيم سابقاً في قطر والذي أصبح رئيساً لتونس فإن (رفيق عبد السلام) الذي يشغل حالياً منصب وزير خارجية تونس كان يقيم في قطر ويشغل منصب رئيس قسم الدراسات والبحوث في مركز الجزيرة للدراسات في الدوحة[*]، وهو صهر (راشد الغنوشي) رئيس حزب النهضة الذي حاز على الأغلبية في الانتخابات التونسية، ومن المعروف أن حزب النهضة هو التنظيم التونسي للإخوان المسلمين[41].

وكانت القضية الليبية هي القضية التي أبرزت الدور القطري كفاعل إقليمي من خلال قيادتها لعملية التغيير واستبدال الأنظمة، والتدخل القطري في ليبيا مثل تجاوزاً ومغادرة للسياسة السابقة (مرحلة الوسيط) والدخول في مرحلة الانحياز لحساب طرف بالضد

من طرف آخر وهذا جزء من دور الفاعل الاقليمي عبر محاولة التدخل في صناعة الحدث وتوجيهه والبحث عن مخرجات مقصودة، فمع بداية الاحتجاجات في ليبيا وفي الأسبوع الأول ألغت القناة برامجها المعتادة وتحولت إلى ورش عمل على مدار الساعة للتغطية وبث الصور الحية فضلاً عن إدارة النقاشات وإجراء المقابلات حتى إن الشعار الرسمي للجزيرة تحول من (الرأي والرأي الآخر) إلى (التغطية مستمرة) وبدأت القناة بعد أسبوع من اندلاع الاحتجاجات باستخدام العلم الليبي القديم الذي اختاره الثوار بديلاً عن العلم الرسمي الأخضر وهو ما مثل خروج عن الحيادية في التغطية الإعلامية[42].

والأكثر من ذلك لم يقتصر الدور القطري على دعم الثوار إعلامياً بل شاركت الدوحة في دعم الثوار عسكرياً عن طريق إرسال ست طائرات (Mirage) للانضمام إلى حلف الناتو في عملياته العسكرية، وفي شهر نيسان من عام 2011 غادرت طائرات شحن قطرية مطار الدوحة لنقل أسلحة (Milan) مضادة للدبابات فرنسية الصنع فضلاً عن أسلحة هجومية بلجيكية تم تقديمها للثوار، وقدمت القوات القطرية الخاصة تدريبات مشاة للثوار في جبال (نافوسا) بالقرب من طرابلس، وجلب الجيش القطري لأكثر من مرة عدداً من الثوار إلى الدوحة لتلقي تدريبات خاصة وإعادتهم مرة ثانية إلى ليبيا، وفي الهجوم الأخير على باب العزيزية المقر الرئيس للقذافي في 24 أغسطس 2011 كان أفراد القوات القطرية في مقدمة القوات المهاجمة، وكانت قطر أول دولة عربية تعترف بحكومة

الثوار أو المجلس الانتقالي الليبي (NTC) وقد صدرت قطر نفطاً ليبياً لتفادي العقوبات التي فرضت على نظام القذافي وقدمت لهم الغاز وملايين الدولارات[43]، فضلاً عن ذلك، أقر (مصطفى عبد الجليل) رئيس المجلس الانتقالي الليبي أن نجاح الثورة في ليبيا ينسب في جزء كبير منه إلى مساهمة قطر التي انفقت بليونا دولار، مضيفاً أنه لا يمكن لأي شخص أن يسافر إلى قطر ما لم يحصل على مال من الحكومة[44].

ولعل ما يفيد أن السياسة الخارجية القطرية وانتقلت لتأدية دور الفاعل الإقليمي أن قطر لم ترسم أهدافها في حدود الاكتفاء بتقديم الدعم والمال للثوار ضد نظام القذافي بل كانت تهدف أساساً إلى التدخل في تحديد شكل نظام الحكم ونوعية الفئات التي تتولى الحكم هناك، ووجود عدد من الشخصيات الليبية القيادية ذات الصلة بالحكومة القطرية كان قد وفر الفرص لتحقق هذه الأهداف، إذ يعد (علي صلابي) من ليبيا، فضلاً عن أخوه (اسماعيل الصلابي) قائد كتيبة 17 فبراير، من ذوي الصلات القوية بالحكومة القطرية وسبق له العيش في قطر سنوات عدة، والدليل على دوره المهم في رسم صورة الدولة المستقبلية أنه سبق أن وصفته صحيفة (واشنطن بوست) بأنه (المصمم الرئيس للحكومة الليبية القادمة)، و(صلابي) معروف أيضاً بروابطه الوثيقة مع (القرضاوي)، وقد أخبر الصحفيين ذات مرة أنه طلب من القيادة القطرية المساعدة في اثناء اشتداد الثورة والمواجهات العسكرية مع كتائب القذافي[45]، وأن (عبد الحكيم بلحاج) الذي يتزعم المجموعة الاسلامية الليبية المقاتلة والتي

صنفت عام 2004 منظمة ارهابية من قبل قوائم وزارة الخارجية الاميركية كان من الشخصيات البارزة وتسنم منصب قائد مجلس طرابلس العسكري وعقد اجتماعاً مع مسؤولي الناتو برعاية قطرية[46].

إن كل هذا لا ينفي أن ما تتميز به السياسة الخارجية القطرية هو عدم الإطاحة بكافة الاحتمالات وإبقاء مجال المناورة مفتوحاً أمامها، فأحد رموز القذافي ألا وهو (موسى كوسا) الذي هرب إلى لندن عاد ليستقر في فندق (الفصول الاربعة ـ Four Seasons) في الدوحة، ولعل حاجة قطر لهذه الشخصيات يكمن في أنه واسع الاطلاع ويمكن أن يكون وسيلة للضغط على عناصر النظام الجديد في حال عدم تنفيذ مطالب قطرية [47].

من المؤكد أن السياسة الخارجية القطرية في انتقالها من دور الوسيط إلى دور الفاعل الإقليمي قد قامت أساساً على خاصية تركيز عناصر القوة الناعمة التي أتاحت لها إحداث تدخل في توجيه الثورات العربية مستغلة في ذلك ثروتها المالية وصلاتها القوية مع تنظيم الإخوان المسلمين، إذ بات واضحاً إن التحالف الذي يربط قطر بتنظيم الإخوان المسلمين بات عاملاً ملحوظاً في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، وهذه العلاقة العميقة بين الجانبين ترد إلى أوجه عدة[48]:

الوجه الأول: أن تنظيم الإخوان المسلمين في قطر كان نادراً ما يتدخل في شؤون السياسة القطرية، وقد اتخذت منظمة الأخوان المسلمين القطرية مثلما ذكرنا سابقاً قراراً بحل نفسها عام 1999

وتحولت أنشطتها إلى ما بات يعرف بمشروع (النهضة) الذي تموله قطر والذي يتضمن أنشطة تدريبية ومحاضرات إسلامية تهدف إلى التوعية حول ضرورة المزاوجة بين الفكر الإسلامي والمؤسسات الديمقراطية.

والوجه الثاني: لتفسير هذه العلاقة هي الروابط القوية التي تجمع قطر بشخصيات إسلامية ناشطة سبق لهم أن عاشوا وعملوا في قطر التي وفرت لهم الملجأ والعمل، ومن أشهر هذه الشخصيات الشيخ (يوسف القرضاوي) المصري الجنسية والذي يرأس الاتحاد الدولي لعلماء المسلمين، وتأثيره في الرأي العام واضح وجلي من خلال البرنامج التلفزيوني الذي يقدمه على قناة الجزيرة والذي يستقطب ملايين المسلمين، ورغم أن علاقته غير واضحة بتنظيم الإخوان إلا أنه يعد شخصية تحظى بالاحترام والتقدير من قبلهم بدليل أنه تم نشر صورة تجمع ما بين القرضاوي و(إسماعيل هنية) القيادي في حركة حماس والتي تعد الفرع الفلسطيني لتنظيم الإخوان العالمي، وفي هذه الصورة يظهر (هنية) وهو يقبل يد (القرضاوي) مما يشير إلى درجة الاحترام الذي يكنوه له[49].

ومن أجل فهم علاقة التناغم القطري ـ الإخواني ودورها في الثورات العربية يمكن تناول شخصية (هشام مرسي) طبيب الأطفال المصري الذي يحمل الجنسية البريطانية والمقيم في قطر والذي تصفه الصحف بأنه صهر (القرضاوي)، و(مرسي) يرأس ما يسمى بـ(أكاديمية التغيير) التي مارست نشاطات لا عنفية في بداية الثورة المصرية من خلال الدعوة للاحتجاج وقد اعتقلته من السلطات

المصرية في الأيام الأولى للثورة وطالبت جماعة الإخوان المسلمين بإطلاق سراحه، وقد اعترف السيد (مرسي) على موقع أكاديمية التغيير(*) الإلكتروني أنه استفاد كثيراً من التعاون مع القطري الدكتور (جاسم السلطان).

أما الوجه الثالث للتعاون: فهو ما تقدمه الحكومة القطرية من مساعدة لتنظيم الإخوان المسلمين، ويتضمن هذا الدعم الإعلامي والتدريب السياسي فضلاً عن المساعدات المالية، ففي التقرير الذي نشرته صحيفة أخبار اليوم المصرية وهو التقرير الخاص بلجنة تقصي الحقائق عن المساعدات المالية والتمويل الأجنبي للجمعيات والمنظمات غير الحكومية تبين أن جمعية (أنصار السنة المحمدية) تلقت مبالغ من قطر بنحو (181) مليون جنيه مصري وأنها، أي الجمعية، خصصت من هذا المبلغ فقط (30) مليون جنيه لكفالة اليتيم ورعاية الفقراء على حين تم توجيه مبلغ (133) مليون جنيه للصرف على ما تمت تسميته بقضايا تنموية مختلفة [50].

وفي السنوات الأخيرة جمعت علاقة وطيدة التنظيم الإخواني وقناة الجزيرة الفضائية التي تتخذ من الدوحة مقراً لها، وأن الدور المحوري الذي تمارسه الشخصيات سابقة الذكر من خلال القناة لهو دليل على هذا النوع من الترابط، إذ يوجد ضمن طاقم عمل قناة الجزيرة العديد من الشخصيات ذات الروابط القوية بالإخوان المسلمين مثل المدير العام السابق للقناة (وضاح خنفر) ومدير مكتب القناة في عمان (ياسر أبو هلالة) ومقدم البرامج المصري الجنسية (أحمد منصور).

ولعل من الطروحات الأخرى التي تفيد بوجود الترابط ما بين القناة الفضائية وتنظيم الأخوان المسلمين ما أشارت إليه صحيفة (Frankfurter Rundschau) الألمانية التي نشرت تقريراً حول الدور الذي تمارسه القناة بوصفها تروج لتنفيذ السياسة الخارجية القطرية وبلغ الأمر مستوى أن العديد من عناصر الأخوان باتوا يعملون في القناة في الوقت الذي غادرها الكثير من المسيحيين فضلاً عن استقالة العديد من مدراء مكاتبها في الخارج مثل (إبراهيم هلال) مدير مكتب القناة في برلين الذي أشار صراحة إلى أن سبب استقالته كان بسبب فقدان القناة لحياديتها في التعامل مع الأحداث العربية فضلاً عن استحواذ الإخوان على آلية عملها[51].

وفضلاً عن القضية الليبية، كذلك تعد القضية السورية من أهم المؤشرات على انتقال الدور القطري إلى مرحلة إعادة صياغة الشرق الأوسط من خلال العمل على إسقاط الأنظمة واستبدالها بأخرى مثلما فعلت في تونس ومصر وليبيا على الرغم من أن العلاقات السورية ـ القطرية مثلما سبقت الإشارة إليه كانت تتسم بالقوة على أساس أن قطر كانت إحدى دول محور الممانعة، والحقيقة أن قطر أخذت تبدي تغيير تدريجي في سياستها الخارجية تجاه الحكومة السورية، فمع نجاح الثورة الليبية في إسقاط النظام وقبل اعتقال (القذافي)، طرح القطريون على سوريا مشروع تأسيس حكومة انتقالية تضم الإخوان المسلمين المدعومين من قطر إلا أن دمشق رفضت المشروع بشدة [52].

وفي 2 أبريل عام 2011 بعد أن بدأت الاحتجاجات تطفو على

السطح في سوريا بعث أمير قطر وزير خارجيته لينقل رسالة يعرب فيها عن دعم الدوحة لدمشق ضد الجهود التي تسعى لتقويض الأمن والاستقرار في البلاد، بيد أن العلاقات تدهورت بسرعة ففي 18 يوليو من نفس العام علقت قطر أعمال سفارتها في دمشق وسحبت سفيرها، وهي أول دولة عربية تتخذ هذا القرار، بعدها بدأت الجزيرة بشأن حملة ضد سوريا من خلال تغطية المظاهرات والاحتجاجات بشكل يومي على الرغم من أن عملاً كهذا كان يمكن أن يهدد الاستثمارات القطرية في سوريا البالغة (6) بليون دولار، بعدها ظهر الداعية (يوسف القرضاوي) ليعلن دعمه للثورة السورية مؤكداً أن رياح التغيير ليست بعيدة عن سوريا، وحتى هذه اللحظة أحجمت السعودية في البدء عن تقديم دعم للثورة خوفاً من أن يؤدي التغيير الى فوضى في لبنان[53].

ولو أردنا البحث في حقيقة التغيير في الموقف القطري من سوريا فإننا سنجد أن البعض يرد هذا التغيير إلى اندلاع الاحتجاجات في البحرين، الجزيرة المجاورة لقطر، والتي تقطنها غالبية شيعية الأمر الذي جعل جميع الدول الخليجية تنظر لهذه الاحتجاجات من زاوية طائفية متخوفين من أن تكون استجابة الحكومة البحرينية للمطالب الشعبية مقدمة لوضع ضغوطاً قوية على الحكومتين السعودية والكويتية لتقديم القدر نفسه من التنازلات للمعارضة الشيعية السعودية والكويتية ولا سيمّا وأن كلاً من هاتين المعارضتين تحركتا لدعم التظاهرات والاحتجاجات في البحرين وهو ما يهدد أمن الأسر المالكة في هذه الدول وحجم النفوذ

والسلطة الذي تتمتع به[54]، ولم يغب العامل الإيراني ودوره في الاحتجاجات عن أذهان صناع القرار في الخليج العربي، وعلى هذا الأساس أشارت بعض المصادر إلى أن وزير الخارجية القطري أبلغ الحكومة السورية «أن البحرين مساوية لسوريا»، بمعنى أن أي احتجاجات تحدث في البحرين بتحريض من إيران سيتم الرد عليها بحملة موازية أو أشد ضد سوريا بوصفها الحليف الأقرب لإيران[55]، زد على ذلك أن الدور القطري في حل الأزمة في لبنان لم يكن مرحباً به بالكامل من قبل سوريا خوفاً من أن تحل الدوحة محل دمشق في درجة التأثير في الملف اللبناني، بدليل أنه في عام 2009 ذكرت صحيفة (الرأي العام) الكويتية أن دمشق رفضت الجهود القطرية لحل أزمة أخرى نجمت عن الخلاف حول تشكيل الوزارة في لبنان[56]، وفضلاً عن هذه الأسباب ثمة سبب آخر ذو طبيعة اقتصادية متصل بقطاع تصدير الغاز الطبيعي ستتم مناقشته في الحديث عن أهداف السياسة الخارجية القطرية.

وهكذا إن كانت قطر من أقرب حلفاء سوريا فإنها أيضاً كانت من أولى الدول التي انقلبت عليها[57]، بحيث انتهجت دبلوماسية نشطة في إطار جامعة الدول العربية من خلال رئاستها اللجنة الوزارية لعربية المكلفة بالتعامل مع الأزمة السورية وجاءت المبادرة العربية لتعكس إلى حد بعيد الرؤية القطرية المتمثلة بخلق إجماع أو شبه إجماع عربي على ممارسة الكثير من الضغط على سوريا بما في ذلك تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية فضلاً عن حزمة من العقوبات الإقتصادية[58].

وعلى هذا الأساس بات الموقف القطري من الأزمة السورية مقارنة بباقي الدول العربية من أكثر المواقف تأييداً لقوى المعارضة ودعماً لها بحيث أعلنت قطر في ربيع عام 2012 عن إنشائها لصندوق بقيمة (100) مليون دولار أميركي من أجل تمويل المعارضة بالسلاح[59]، فضلاً عن دورها الفاعل في عقد (اتفاق الدوحة) بين قوى المعارضة السورية والذي ترتب عليه نشوء (الائتلاف السوري لقوى المعارضة والثورة السورية) عام 2012 والذي أخذ بترأسه الشيخ (معاذ الخطيب)، وعلى الرغم من أن هذا الاتفاق مشابه لسلسلة الاتفاقات التي رعتها قطر سابقاً والتي حملت عنوان (الدوحة) والتي أظهرت نجاح دبلوماسيتها الخارجية كوسيط تمكن من التقريب بين الفرقاء في أكثر من قضية وفي مناطق جغرافية مختلفة، إلا أن ما يجعل هذا الاتفاق مختلفاً عن السوابق الأخرى هو طبيعة الظروف التي رافقته والمقاصد الإستراتيجية التي يراد تحقيقها من وراء رعايته، إذ كان هذا الاتفاق دليلاً آخر على التدخل القطري في إدارة اتجاهات الثورات العربية مثلما فعلت في ليبيا، بدليل أنه في القمة العربية التاسعة عشر والتي عقدت في الدوحة في شهر آذار من عام 2013 منحت القمة مقعد سوريا إلى المعارضة الدولية في سابقة مدهشة في تاريخ الجامعة العربية.

لا يمكن أن نغفل عن حقيقة أن الموقف القطري من الأزمة السورية كان مدفوعاً أيضاً بالرغبة في التخلص من فاعل إقليمي سابق والحلول محله في الملفات الإقليمية التي كان يؤثر فيها مثل

(فلسطين ولبنان)، فإن كانت بعض التفسيرات لهذا التحول في موقف الدوحة من دمشق تميل لصالح نتيجة إدراك قطر لفقدان سوريا الكثير من نفوذها وتأثيرها في الملف الفلسطيني تحت وطأة موجة الاحتجاجات الشعبية والضغوط الدولية فضلاً عن أن سقوط الرئيس المصري السباق (مبارك) وفتح معبر رفح الذي خفف القيود على قطاع غزة وكذلك المصالحة الفلسطينية التي تمت في القاهرة، كل ذلك يجعل قطر قادرة على تجاوز الوسيط السوري في تعاطيها مع الملف الفلسطيني[60]، بيد أنه من الممكن تعديل هذا التفسير من خلال تقديمه على أن الثورات العربية والتي أربكت أحد الفاعلين الإقليميين الرئيسيين مثل مصر كان من الممكن أن تجعل سوريا، في حال عدم وقوع اضطرابات فيها، الفاعل الإقليمي الرئيس في الملفين اللبناني والفلسطيني ومن ثمّ لم يكن لقطر أيما رغبة في أن تعمل على إسقاط نظام مبارك من أجل تجميع مصادر التأثير بيد سوريا، ولهذا بدأت قطر بدعم عملية التغيير في سوريا من أجل إضعاف دورها في الملفات المهمة وأن تكون هذه الشؤون حكراً عليها دون منافس.

لقد كان الحراك السياسي الخارجي القطري منفرداً أو مستقلاً عن بقية الأدوار بحيث افترقت قطر عن السعودية، ولعل الافتراق القطرية ـ السعودي بات واضحاً في الثورات العربية، ففي الوقت الذي وفرت فيه قناة الجزيرة دعماً منقطع النظير للمحتجين على نظام مبارك عن طريق تغطياتها الخبرية، ساندت السعودية بقاء مبارك في السلطة وفي ليبيا برغم العلاقات المتوترة بين نظام القذافي

والسعودية بحيث أن هذه الأخيرة لم تدعو الرئيس (القذافي) للتنازل عن السلطة[61].

بيد أن الصورة كان لها آثار مختلفة في الحالة السورية، إذ يبدو أن التطورات الإقليمية لها آثار عكسية، فالصراع على سوريا، بشكل نسبي، كان سبباً في تدهور العلاقات السعودية ـ القطرية مثلما هو كان سبباً في تعافي هذه العلاقات فيما بعد، فإن كان التقارب القطري ـ السوري بشكل عام وعدّ قطر إحدى دول محور الممانعة بشكل خاص قد أفضى إلى تباعد في العلاقات السعودية القطرية، نجد بشكل معاكس أنه مع تطور الأزمة السورية بدأت العلاقات السعودية ـ القطرية تتحسن أكثر، فالموقف القطري من نظام الأسد معناه التقاطع مع إيران التي تدافع عن هذا النظام وهو تطور يتلقاه السعوديون بارتياح بالغ، إن مؤشرات التطور في العلاقة بين الجانبين بدت واضحة بعد تطور الأزمة السورية، وهذه المؤشرات تتمثل في زيادة عدة رحلات الخطوط الجوية بين الطرفين في شهر يوليو من عام 2011 من (35) إلى (60) رحلة وزار (100) من رجال الأعمال السعوديين قطر من أجل التباحث حول فرص العمل المشتركة وإنشاء منطقة صناعية مشتركة وبنك سعودي ـ قطري فضلاً عن أن السماح لقناة (الجزيرة) بإعادة فتح مكتب لها في السعودية بعد سنوات من الحظر، وتشعر قطر في الوقت الحاضر أن من مصلحتها كسب السعودية لاعتبارات متعلقة بإعادة بناء نظام أمني خليجي قادر على مواجهة التحديات الداخلية[62].

المصادر

(1) منصور حسن العتيبي، مصدر سبق ذكره، ص 36.

(2) Charles F. Hermann, Charles W. Kegley, Jr. and James N. Rosenau, (editors), New Directions in the Study of Foreign Policy, Allen and Unwin, Boston,1986, p 271.

(3) طارق الشيخان الشمري، الجزيرة: قناة أم حزب أم دولة.. دور قناة الجزيرة الإعلامي والشعبي والسياسي في العالم العربي والإسلامي والغربي، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، 2007.

(4) موقع وزارة الخارجية القطرية. www.mofa.gov.qa

(5) ظهر هذا الإتهام في مقالات نشرت في صحيفة الشرق الأوسط اللندنية التي تمولها السعودية في شهري إغسطس 2006 ومارس 2007 وعلى إثرها قام وزير الخارجية القطري (حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني) برفع دعوى قضائية أمام المحاكم البريطانية يتهم فيها الصحيفة المذكورة بالتشهير وبعدها بعام صدر حكم المحكمة لصالحه وهو ما حدا الصحيفة السعودية إلى تقديم إعتذار إلى الوزير القطري، للمزيد يمكن الرجوع إلى:

الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني: تصويب، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد (10828) في 21 يوليو 2008، ص1.

(6) للمزيد عن هذه التطورات التي أفضت إلى بروز الأزمة يمكن الرجوع إلى:

صفير يؤيد قرار الحكومة حول شبكة الاتصالات: لا يجوز أن تكون في البلد الواحد دولتان وجيشان، صحيفة المستقبل البيروتية، في 8 آيار 2008، ص 5.

(7) مجموعة مؤلفين، حال الأمة العربية 2008 ـ 2009: أمة في خطر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2010، ص 137.

(8) Alia Ibrahim, Lebanese Political Leaders Meet in Qatar to Resolve Stalemate, The Washington Post, May 18, 2008, p 20.

(9) مجموعة مؤلفين، حال الأمة العربية 2008 ـ 2009: أمة في خطر، مصدر سبق ذكره.

(10) Ayman Hamidi, Inscriptions of Violence in Northern Yemen: Haunting Histories, Unstable Moral Spaces, Middle Eastern Studies, Volume (45), Number (2), March 2009, p 168.

(11) Mohammed Bin Sallam, Yemeni-Saudi Forces Attack Houthis from Saudi Arabia,Yemen Times, Sana'a, December 7, 2009.

(12) International Crisis Group (ICG), Yemen: Diffusing the Saada Time Bomb, London: ICG, 2009, p 4.

(13) Mehran Kamrava, Mediation and Qatari Foreign Policy, The Middle East Journal, Volume (65), Number (4), autumn 2011, pp 549 - 550.

(14) Mohammad Bin Sallam, Government and Houthis Sign New Peace Deal in Qatar, Yemen Times, Sana'a, August 31, 2010.

(15) Mehran Kamrava, Mediation and Qatari Foreign Policy, Op.Cit, p 545.

(16) R. Green, Solving the Darfur Crisis: The U.S. Prefers Qatar to Egypt as Mediator, The Middle East Media Research Institute (MEMRI), August 19, 2009.

At: http://www.memri.org/report/en/0/0/0/0/0/0/3572.htm.

(17) Elizabeth Dickinson, Qatar's role as peace broker at risk in Syria, The National, Dubai, 24 September 2012.

(*) يعود أصل الخلاف بين الحركتين إلى مطالبة حركة حماس بأن تكون الصلاحيات الأمنية بما فيها تعيين وزير الداخلية ومدير الأمن الوقائي ومدير أمن المعابر من اختصاصات رئيس الحكومة وليس رئيس السلطة الفلسطينية في الوقت الذي كانت تصر فيه حركة فتح على أن الولاية على الأجهزة الأمنية يمارسها رئيس السلطة وهذا يرد في جزء منه إلى عدم تعديل النظام الأساس للسلطة الوطنية الفلسطينية الذي كان يعطي رئيس السلطة صلاحية إدارة الملف الأمني رغم أن منصب رئيس الوزراء أستحدث عام 2003، إضافة إلى ذلك عملت حكومة أحمد قريع السابقة لحكومة إسماعيل هنية على تعيين شخصيات أمنية في الوقت الذي كانت فيه حكومة تسيير أعمال وهو ما جعل حركة حماس ترفض هذه التعيينات كونها غير قانونية بحيث وصل الأمر الى مستوى القطيعة والإنقسام وعزل قطاع غزة عن سلطة الرئيس الفلسطيني، للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى:

محمد جمعة، إشكالية الملف الامني في حوارات المصالحة الفلسطينية، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (183)، السنة السابعة والأربعون، يناير، 2011، ص ص 122 - 127.

(18) المصدر السابق، ص 124.

(19) فادي أبو سعدي، اتفاق الدوحة يتمم المصالحة، صحيفة الأخبار المصرية، العدد (1629)، 7 شباط، 2012.

(20) Morten Valbjorn and André Bank, Signs of a New Arab Cold War: The 2006 Lebanon War and the Sunni-Shi'i Divide, Middle East Report, Number (242), Spring, 2007, pp 6 - 11.

(21) Mehran Kamrava, Mediation and Qatari Foreign Policy, Op.Cit, p 554.

(22) Ibid, p 551.

(23) Saudis to Pump $1billion Investment into Yemen, The Saudi Gazette, August 13, 2010.

(24) Mohammad Bin Sallam, Disagreement over Yemeni-Qatari Truce, Yemen Times, Sana'a, July 15, 2010.

(25) مجموعة مؤلفين، حال الأمة العربية 2008 - 2009: أمة في خطر، مصدر سبق ذكره، ص 45.

(26) Barak Ravid, Israel rejects Qatar bid to restore diplomatic ties, Haaretz, 18 May 2010.

(27) مجموعة مؤلفين، حال الأمة العربية 2008 - 2009: أمة في خطر، ص 101.

(28) المصدر السابق، ص 101.

(29) Sultan Sooud Al Qassemi, How Saudi Arabia and Qatar Became Friends Again, Foreign Policy, May - June, 2011. At: http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/07/21/how_saudi_arabia_and_ qatar_became_friends_again.

(30) David Rose, The Gaza Bombshell, Vanity Fair, April, 2008. At: http://www.vanityfair.com/politics/features/2008/04/gaza200804.

(*) من المفارقات التأريخية أن محاولة السعودية كسب سوريا بعيداً عن العلاقة الاستراتيجية التي تربط دمشق بطهران مشابهة للمحاولات التركية التي أريد بها تحييد سوريا في علاقتها مع ايران وهذا يعيد للأذهان ما كان يدور سابقاً من توجه عربي لكسب سوريا في أي محور قوة عربي يراد تشكيله إلى الحد الذي أشار فيه الكاتب البريطاني (باتريك سيل) في كتابه إلى هذه الحقيقة من خلال العنوان الذي إختاره وهو الصراع على سوريا، أنظر ذلك في:

Patrick Seale, The Struggle for Syria, Oxford University Press, Oxford, 1965.

كما أن (بشار الجعفري) أشار سابقاً إلى هذه الحقيقة في معرض تفسيره

للمنطلقات التي تحكم السياسية الخارجية السورية ازاء الشؤون والأوضاع التي تفرض نفسها كطرفاً فيها، بالقول أن هذه السياسة خضعت وخلال سنوات عديدة للتجاذب بين محاور المنطقة والإنشداد للعواصم العربية (القاهرة، بغداد، الرياض) وقد ولد هذا إضطراباً في السياسة العامة وإنقسام داخلي وخارجي ولم تعرف السياسة الخارجية السورية الاستقرار في توجهاتها العامة، وللخلاص من سياسة المحاور هذه أتجهت سوريا إلى تبني نهج أطلق عليه (نهج الحياد الإيجابي) ولكنها عملياً خرجت عن هذا الحياد وبدأت تميل تدريجياً من حيث السلوك الى مواقف الحركة الاشتراكية وقوى اليسار العالمي، أنظر ذلك في:

بشار الجعفري، السياسة الخارجية السورية: 1946 ـ 1982، دار طلاس للنشر، دمشق، 1987.

(31) صافيناز محمد أحمد، تقاطعات سوريا والسعودية في لبنان والعراق، السياسة الدولية، العدد (183)، السنة السابعة والأربعين، يناير، 2011، ص ص 134 ـ 135.

(32) مجموعة مؤلفين، حال الأمة العربية 2008 - 2009: أمة في خطر، مصدر سبق ذكره، ص 92.

(33) Robert F. Worth, Op. Cit.

(34) Sultan Sooud Al Qassemi, How Saudi Arabia and Qatar Became Friends Again, Op. Cit.

(35) Elizabeth Dickinson, Qatar's role as peace broker at risk in Syria, Op. Cit.

كان أول من إستخدم مصطلح (الربيع العربي)، والذي أخذت وسائل الإعلام فيما بعد بالإكثار من إستخدامه في تغطيتها للثورات العربية، هو الكاتب الصحفي الأميركي (مارك لينش Lynch) في مقال نشره في مجلة (Foreign Policy) في شهر يناير من العام 2011 تعليقاً على حركات الإحتجاج التي إندلعت في تونس منذ ديسمبر عام 2010، وكان إستخدامه لهذا المصطلح لغرض تشبيه ما يحدث في العالم العربي بما سبق أن حدث في دول أوروبا الشرقية عام 1989 والذي أدى فيما بعد إلى إنهيار الإتحاد السوفيتي السابق، راجع مقالته في:

Marc Lynch,, Foreign Policy, 6 January, 2011. At:

http://lynch. foreignpolicy. com/ posts/2011/01/06/obamas_arab_spring.

وبعد ما يزيد عن عام من مقالته هذه، أصدر (لينش) كتاباً عن الثورات العربية أراد به أن يكون مراجعة تحليلية وتقويمية لهذه الأحداث بطريقة غير متسرعة

وبعيداً عن إطلاق أحكام مسبقة، وفي هذه المرة لم يستخدم وصف (الربيع العربي) بل أطلق عليها وصف (الإنتفاضة) أو (النهوض) منوهاً في عنوانه إلى أن إرتدادات وتداعيات الثورات لم تتضح صورتها بعد رغم أنها ستؤدي إلى نشوء شرق أوسط جديد، ويمكن الرجوع إلى كتابه هذا:

Marc Lynch, The Arab Uprising: The Unfinished Revolutions of The New Middle East, Public Affairs, New York, 2012.

(36) مما جاء في البيان الصادر عن وزارة الشؤون الخارجية التونسية بخصوص الأزمة «دأبت قناة الجزيرة القطرية على مجافاة الحقيقة والموضوعية في تعاطيها مع الشأن التونسي مستهترة بأخلاق المهنة وبأبسط قواعدها وذلك في اطار حملة مغرضة مركزة تستهدف الاساءة لتونس... أن ما أقدمت عليه قناة الجزيرة القطرية في الاونة الاخيرة من مواقف مغرضة ومقصودة تجاوز كل الحدود ويتنافى مع كل المبادىء والاخلاق التي يقوم عليها العمل الاعلامي... وأمام هذا التطور الخطير فان تونس قررت انهاء تمثيلها الدبلوماسي في قطر وغلق سفارتها في الدوحة رغم ما تكنه من مودة وتقدير لشعب قطر الشقيق»، للإطلاع على البيان الكامل يمكن الرجوع إلى:

احتجاجا على اساءات الجزيرة: تونس تغلق سفارتها في قطر، صحيفة الشروق التونسية، 26 إكتوبر 2006، ص1.

(37) وسائل إعلام تونسية تشن هجوم غير مسبوق على الجزيرة وقطر، صحيفة القدس العربي اللندنية، العدد (6274) في 6 آب 2009، ص 7.

(38) لم تبلغ الاحتجاجات الأردنية هذه المرة ما بلغته في المرة السابقة، إذ لم تعرب الحكومة بشكل رسمي عن موقفها مما عرض في القناة وإكتفت بشن حملة شبه رسمية من خلال بعض الصحف التي أخذت تؤكد في إفتتاحياتها على أن الأردن لا يمكن أن تضعف مصداقيته بسبب مجموعة من الإفتراءات والأكاذيب التي ينشرها إعلام مشبوه وذو أغراض سياسية، فيما تولت صحف أخرى نشر مقالات أريد لها أن تعكس الموقف الشعبي للأردن، ويمكن الرجوع لمجموعة من المقالات بهذا الخصوص:

ماهر أبو طير، شجاعة بأثر رجعي، صحيفة الدستور الأردنية، في: 15 آذار 2009، ص 18.

محمود الحويان، هيكل: الفحيح القادم من جوف ثعبان مريض، صحيفة الدستور الأردنية، في: 15 آذار 2009، ص 17.

عمر كلاب، طهر الهاشميين ورجس هيكل، صحيفة الدستور الأردنية، في: 16 آذار 2009، ص 18.

علي السنيد، ضرورة تفنيد مزاعم هيكل، صحيفة الدستور الأردنية، في: 17 آذار 2009، ص 17.

(39) Khaled Hroub, How Al jazeeras Arab Spring Advanced Qatars Foreign Policy, Europes world, Autumn, 2011. At:

http://www.europesworld.org/NewEnglish/Home_old/Article/tabid/191/

ArticleType/articleview/ArticleID/21877/language/en-US/Default.aspx/

(40) Aryan Baker, Bahrains Voicless: How Aljazeera Coverage of The Arab Spring is Uneven, Time Magazine, May 24 2011, At:

http://world.time.com/2011/05/24/bahrains-voiceless-how-al-jazeeras-coverage-of-the-arab-spring-is-uneven/.

(*) مركز الجزيرة للدراسات يتبع لقناة الجزيرة الفضائية وقد نشر المركز لرفيق عبد السلام عدة مؤلفات أهمها الكتاب التالي:

رفيق عبد السلام، في العلمانية والدين والديمقراطية: المفاهيم والسياقات، مركز الجزيرة للدراسات بالتعاون مع الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، بيروت، 2008.

وكتابه هذا لم يكن يراد به إثبات التعارض بين الإسلام والديمقراطية أو الإسلام والعلمانية بقدر ما سعى إلى توضيح الطبيعة المركبة للديمقراطية بوصفها أداة وظيفية تصلح لمعالجة معضلة الإستبداد السياسي، وهي ليست عقيدة صارمة منازعة للأديان بل على العكس فالديمقراطية تتسم بمطاوعتها للتغيير والتعديل وفق ما تقتضيه مستلزمات الإجتماع السياسي.

(41) Ahmed Azem, Qatar ties with Muslim brotherhood affect entire region, Op. Cit.

(42) Robert Fisk, How Aljazerra Helped Arab Spring to blosoom, The Independent, 30 November 2011.

(43) David Roberts, Behind Qatar's Intervention In Libya: Why Was Doha Such A Strong Supporter of The Rebels?, Foreign affairs, September 28, 2011. At:

http://www.foreignaffairs.com/articles/68302/david-roberts/behind-qatars-intervention-in-libya?page=show.

(44) Ibid.

(45) Marc Fisher, Meet the likely architect of the new Libya, The Washington Post, 9 December 2011.

(46) David Roberts, Behind Qatar's Intervention In Libya, Op.Cit.

(47) Marc Fisher, Meet the likely architect of the new Libya, Op.Cit.

(48) Ahmed Azem, Qatar ties with Muslim brotherhood affect entire region, Op.Cit.

(49) Bettina Gräf, Sheikh Yusuf al-Qaradawi in Cyberspace, Die Welt des Islams, New Series, Volume (47), Issue (3 - 4), 2007, p p 403 - 416.

(*) نشرت المجلة السعودية في إحدى اعدادها تحقيقاً مطولاً عن اكاديمية التغيير هذه أشارت فيه إلى أنه في فبراير 2006 استضافت العاصمة القطرية (الدوحة) تجمع باسم (منتدى المستقبل) لمناقشة قضايا مثل التغيير الواجب والانتقال إلى الديمقراطية وكيفية تدريب الراغبين بتغيير الانظمة، وقد إثير حول هذا المنتدى وقتذ العديد من علامات الاستفهام كون أن أحد المشرفين عليه كان الرئيس الأميركي الأسبق (بيل كلنتون)، وقامت أكاديمية التغيير التي أشرفت على المنتدى بتدريب الشباب في الدوحة وفيينا وعبر الإنترنيت ومواقع اليوتيوب وتحت عناوين كثيرة منها أفكار للثوار وكيفية التعامل مع القوى التقليدية وتكتيكات التفاوض واسلوب رفع سقف المطالب وتنفيذ خطوات العصيان المدني وإبراز بعض المعاني الرمزية مثل إيقاد الشموع ورفع المصاحف ودق الطبول وحمل الاعلام الوطنية.

وهذه المؤسسة تأسست في العام 2006 في لندن وافتتحت فرعاً لها في الدوحة في أيلول 2009، وحسب الأكاديمية فإن إنتاجها مبني على أدبيات اللاعنف والاحتجاج الشعبي، وتركز على ما تسميه ثورة العقل وأدوات التغيير، ويدير الاكاديمية صهر (القرضاوي) المسمى (هشام مرسي) وهو إسلامي مقيم في لندن، وقد اعتقل من قبل القوات المصرية أثناء اندلاع الاحتجاجات في يناير 2011 وأفرج عنه بضغط بريطاني، وتحاول المؤسسة أن تنفي عنها شبهة التمويل الأجنبية والتبعية لدول معينة بالقول أن تمويلها ذاتي ونشاطاتها تطوعية، وهي تركز على فكرة بناء المجتمعات القوية وتقول أن أولى الخطوات العملية هي بتحرير المجتمعات الأرضية من قوى الاستبداد والدكتاتورية والظلم عن طريق النضال السلمي.

وكان أولى نشاطات الأكاديمية في مصر في العام 2006 في منطقة المحلة بإضراب أكثر من (20) ألف عامل نسيج ولمدة ستة أيام، وبعد أحداث المحلة تم تامين الرعاية الأعلامية والقدرات التمويلية اللازمة كما حازت على دعم الشيخ (القرضاوي)، ويرى مراقبون وجود صلة بينها وحركة (6) أبريل حيث ساهمت الاكاديمية في تسهيل العلاقة بين واشنطن والحركة مما سمح لعدد من أعضاء الحركة بالمشاركة في مؤتمر في نيويورك عام 2008 أعقبها مشاركة في مؤتمرات شبابية عالمية في مكسيكوسيتي عام 2009 ولندن عام 2010، ويشير مراقبون أخرين إلى أن الإسلامي القطري المعروف (جاسم السلطان) ومشروع (النهضة) الذي يرعاه يعد المرجع الفكري لأكاديمية التغيير.

وفي 12 أبريل 2012 عرضت قناة العربية فلماً وثائقياً بعنوان (البحث عن المؤامرة) استضافت فيه عدد من الناشطين البحرينيين ممن أكدوا أن الأكاديمية حاولت إقناعهم بقدرة المؤسسة على إحداث تغيير في الشارع البحريني والمساعدة في القضاء على دور الدولة الداعمة للحكم في مملكة البحرين، للمزيد عن الموضوع راجع:

أكاديمية التغيير... التمويل الأجنبي والفوضى الخلاقة، المجلة السعودية، العدد (1573)، يونيو / حزيران، 2012، ص ص 34 ـ 40.

(50) أخبار اليوم القاهرية، 15 ديسمبر 2011.

كذلك للتدليل على الدور القطري في دعم الجمعيات غير الحكومية في مصر ولا سيّما الدينية منها تقتضي الضرورة الإشارة إلى ما ذكرته (نيفين مسعد) استاذة العلوم السياسية في جامعة القاهرة، في مقال نشرته في صحيفة (الشروق المصرية)، إذ كتبت تقول إنها تفاجأت عندما علمت بتنظيم دورة تدريبية عن حقوق الإنسان والديمقراطية في الجامعة بتمويل ودعم من لجنة حقوق الإنسان الوطنية في قطر، وكان سبب المفاجأة إنها شاهدت رجال ملتحين يرتدون الزي العربي الإسلامي هم من يتولى الإشراف على هذا التدريب وتنظيم دخول المشاركين الذين بلغ عددهم بحدود (80) شخصاً، وأن (60) شخصاً منهم كانوا ممن يطلقون لحاياهم ويرتدون الجلابيب، أما النساء اللاتي حضرن فكن من المنقبات وكأن الدورة التدريبية التي إستمرت ليوم واحد كانت مخصصة لهذه الشخصيات وتضمنت إلقاء محاضرات في مواضيع مثل تمكين المرأة ودور المجتمع المدني والإعلام في التحول الديمقراطي، وعلى حد رأيها كان هذا المشهد كفيلاً بإثارة الكثير من التساؤلات حول ما هي الحكمة من عقد دورة

تدريبية لمدة يوم واحد لأنه من غير الممكن إحداث تحول في الثقافة السياسية ببضع ساعات، والأكثر من ذلك أن قطر الإمارة غير الدستورية هي من يتولى تنظيم هذه الأحداث، وختمت مقالها بالقول «سيظل دور قطر في النظام العربي من الأحاجي الكبرى التي تستعصي على الإفهام»، للمزيد يمكن الرجوع إلى المقال في:

نيفين مسعد، حدث في كلية الإقتصاد، صحيفة الشروق المصرية، العدد (894)، 14 يوليو 2011، ص 16.

(51) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى تقرير الصحيفة الألمانية:

Neue Töne bei Al-Dschasira, Frankfurter Rundschau, 28 October 2012, p 7.

(52) Felix Imonti, Qatar: rich and dangerous eyes Syria, The Christian Science Monitor, September 19, 2012.

(53) Sultan Sooud Al Qassemi, How Saudi Arabia and Qatar Became Friends Again,Op. Cit.

(54) إيمان أحمد رجب، طائفية الإحتجاجات: ملامح الأزمة الداخلية والإقليمية لمظاهرات البحرين، السياسة الدولية، العدد (184)، السنة السابعة والأربعون، أبريل، 2011، ص 77.

(55) hashimilion, Relations Between Qatar and Syria Deteriorate, Arabia Today, 19 April 2011, At: http://arabia2day.com/featured/relations-between-qatar-and-syria-deteriorate/.

(56) Sultan Sooud Al Qassemi, How Saudi Arabia and Qatar Became Friends Again,Op. Cit.

(57) Roula Khalaf, Qatar Steps in to Fill Regional Void, Financial Times, 3 November 2011.

(58) Anthony Shadid, Tiny Qatar Emerges as Giant in Arab World, The Seattle Times, 14 November 2011.

(59) Benedetta Berti and Yoel Guzansky, The Syrian Crisis and The Saudi - Iranian Rivalry, E- Notes, Foreign Policy Research Institute, Philadelphia, October, 2012, p 2. At:

https://www.fpri.org/docs/Berti_Guzansky_-_Syrian_Crisis_and_Saudi-Iranian_Rivalry.pdf.

(60) وردت وجهة النظر هذه في:

القطيعة بين قطر وسوريا... طلاق مدروس بحكمة، موقع قناة (France 24) على شبكة المعلومات الدولية في 26 إغسطس 2011 على الرابط التالي:

http://www.france24.com/ar/20110720-syria-qatar-relations-diplomacy-protests-embassy-interests-conflict-violence.

(61) Sultan Sooud Al Qassemi, How Saudi Arabia and Qatar Became Friends Again,Op.Cit.

(62) Ibid.



الفصل الخامس

أهداف السياسة الخارجية القطرية

تمهيد

بين عامي 2001 و2011 شهدت الولايات المتحدة تحولات في سياستها الخارجية بسبب من هذين الحدثين، فمن بين ما فرضته أحداث 11 أيلول من تداعيات أنها أطلقت الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب وما عناه ذلك من تكثيف الجهود لمواجهة الإسلام السياسي بشكل عام والتطرف الديني بشكل خاص بحيث استقرت السياسة الأميركية على الضغط على الأنظمة العربية الحاكمة بوصفها مصدر الإرهاب وهو ما دفع إلى تبني مبادرة مشروع (الشرق الأوسط الكبير) عام 2004 لتحقيق الإصلاح والتغيير في العالم العربي سواء عبر تغيير مناهج التعليم أو دعم إنشاء مؤسسات المجتمع المدني والترويج للحكم الصالح كمقدمة لإحداث التحول في الأنظمة السياسية الحاكمة، لقد كان المشروع مبادرة دولية تبنتها القوى الكبرى، وهذا الإجماع حول المشروع هو جزء من آليات تستلزم بالدرجة الأولى تغيير في التنظيم السياسي كوسيلة لإحداث

التغيير في القيم في مجتمعات بقيت حتى زمن متأخر عصية على التغيير وتأبى التحول رغم أن العالم الذي يحيط بها تعرض للكثير من التغييرات.

لا يمكن القول إن هذه الدعوة او المبادرة كانت موضع قبول جمع من المفكرين والأكاديميين الذي نظروا إلى الشرق الأوسط بمنظار مختلف مقتنعين باحتمال وقوع نتيجة معاكسة لما تنشده الدول الكبرى من إحداث التغيير، إذ يمكن للمتطرفين أو السلفيين أن يستفيدوا أكثر من انتخابات حرة ونزيهة وهذا يمكن أن يدفع بهم إلى قمة السلطة، وحجة هؤلاء المفكرين أن المتطرفين لم يتبنوا هذا السلوك لأنهم بعيدون عن السلطة أو لأن نظمهم السياسية تتلقى الدعم من الولايات المتحدة، ببساطة أن هؤلاء متطرفين لأنهم بالأساس أصحاب مشروع لا ينتهي ووصولهم إلى السلطة يعني استمرار المشروع وربما بقوة أكبر، ومن ثمّ ليس هناك جدوى من فتح المجال أمامهم تحت ذريعة أن الديمقراطية ستغيب الشكاوى الإقتصادية التي كانوا يتحاملون بها على الحكام، وهكذا بعد طرح مشروع (الشرق الأوسط الكبير) بأشهر كتب (ألكسندر آدلر)(*) وهو باحث فرنسي قائلاً «أفضل أن يُرشح العسكريون المصريون الذين يحتفظون بالقسم الأساسي من السلطة الأخوان المسلمين على أن أرى هؤلاء يفوزون في انتخابات حرة نزيهة.... أنا أؤيد بقاء الدكتاتوريات المستنيرة بقدر الإمكان أو حتى غير المستنيرة البتة في مصر والسعودية بدلاً من تطبيق مبادئ الديمقراطية في هذه البقاع من العالم الأمر الذي لن يجلب غير الفوضى والعنف..»[1].

الأمر لا يتطلب الكثير من التفكير حتى نفهم الدافع وراء تبني عدد من الأكاديميين الغربيين مقولة عدم صلاحية المشروع الديمقراطي للمجتمعات العربية، وهي فكرة اتفقت مع بعض أعمدة الصحف الإسرائيلية، فالثورة الإسلامية في إيران ومنذ عام 1979 ماثلة في الأذهان أنموذجاً واقعياً واقعي لما يمكن أن يتسبب به وصول الإسلاميين إلى السلطة من تداعيات، وإن كانت هذه التجربة قد مضى عليها ما يزيد على ثلاثين عاماً، فثمة تجربة أكثر حداثة من الناحية الزمنية وهي تجربة الاحتلال الأميركي للعراق، فمع سقوط نظام (صدام حسين) على يد القوات الأميركية في نيسان 2003 تبلورت قناعة لدى الأكاديميين، وربما قبل المسؤولين، أن الإسلام السياسي في العراق سيكون له مركز الصدارة على بقية القوى السياسية سواء الليبرالية منها أو القومية والماركسية، وهذا التصور بُني على أساس أن العراق يمتلك خصائص لا تختلف في جوهرها عن تلك الموجودة في بقية البلدان العربية ومنها أنه على طول التأريخ السياسي العربي كانت الحركات الإسلامية تمثل أهم جهة معارضة للأنظمة القائمة، وعلى أساس هذه المقاربة التحليلية استنتج الخبير الأميركي في الحركات الإسلامية (غراهام فولر) في دراسة له ظهور هذه الحركات بوصفها الأقوى تنظيماً والأكثر جماهيراً بالقول «من المتوقع أن يظهر الإسلام السياسي في عراق ما بعد صدام لأن الأحزاب الإسلامية ستستفيد من حالة غياب الاتجاهات السياسية المنافسة لها»[2].

ولا شك في أن هذه الفكرة تدور في عقول أغلب الأكاديميين ممن درسوا الإسلام السياسي وإن كان الاستناد إلى التأريخ السياسي العربي وطبيعة الخصائص الاجتماعية المشتركة هي التي دفعته لإبداء هذه المقاربة بخصوص العراق فإن الأمر سيتكرر أيضاً في البلدان العربية الأخرى ذات الحركات الأقوى إسلامياً مثل مصر وتونس.

إن السنوات الماضية قد رسخت مقولة إن الإسلاميين سيصعدون للسلطة حتماً مع أية انتخابات حرة، ففي فلسطين اعتقد الأمريكيون أن ثمة حاجة لانتخابات حرة ونزيهة لتوفير الشعبية للرئيس الفلسطيني (محمود عباس) الذي خلف عرفات في السلطة، وكانت توقعاتهم تنصب حول فوز(عباس) حتماً في هذه الانتخابات التشريعية بحيث ضغطت واشنطن على (إسرائيل) من أجل السماح لحركة حماس بالمشاركة في الانتخابات خوفاً من ينظر العالم إلى الانتخابات الخالية من المنافسة الحقيقية على أنها مجرد تمثيلية سياسية، ولكن مع انتهاء الانتخابات التي جرت بداية العام 2006 فازت حركة حماس بأغلبية المقاعد خلافاً للتوقعات الأميركية[3]، ولعل هذا ما جعل الاميركيين يؤجلون مشروع التغيير الديمقراطي والعودة مرة أخرى للمراهنة على الحكومات الدكتاتورية أو كبديل أقل حدة وأكثر مقبولية من ناحية المصلحة القومية أخذت مراكز الأبحاث الأميركية تطرح فكرة التركيز على أولويات تحقيق الانفتاح السياسي التدريجي بدلاً من التغيير.

مما لا شك فيه أن هذا التخوف من الإسلاميين كان موضع

اعتبار من قبل الباحثين الغربيين الذين نظروا إلى الإسلام السياسي بوصفه ظاهرة تتسم بالديمومة ولا يمكن أن تنقطع ولا سيّما أن الظروف المحيطة بالأنظمة العربية مثل الفقر واستشراء الفساد فضلاً عن المساحة المتاحة في الفضاء الإعلامي تمنح الإسلام السياسي طاقة مستمرة للعمل وتعزز من مواقعه على مستوى القواعد الجماهيرية، وعليه كانت الحركات الإسلامية بالنسبة إليهم مصدر قلق مستمر على خلاف بعض الجهات التي نظرت إلى التنظيمات الإسلامية بأنها على طريق النهاية الجماهيرية مستمدة حجتها الفكرية هذه من بعض التطورات المحلية التي وقعت في عدد من الدول العربية أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

لقد انطلق (صالح القلاب) وزير الأعلام الأردني الأسبق في محاجته التي ساقها ما قبل الثورات العربية من واقع التراجعات التي أخذت تحققها بعض الحركات الإسلامية مثل تراجع (إسلاميو الكويت) و(إسلاميو الأردن) في الانتخابات التشريعية وفقدان الإخوان المسلمين في مصر لصورتهم التأريخية بسبب من الروابط القوية التي بدؤوا ينسجون خيوطها مع إيران لا سيّما بعد وقوفهم مع حزب الله إثر الأزمة التي نشبت ما بين الحزب ومصر على خلفية انكشاف الخلية السرية التابعة للحزب في مصر، فضلاً عن أن الصلات القوية بين حركة حماس بوصفها الفرع الفلسطيني للتنظيم العالمي للإخوان المسلمين من جهة وإيران من جهة أخرى وميلها نحو طهران وسعيها لرفع رصيد طهران في المنطقة العربية عن طريق افتعال أزمات مثل الأنقلاب الذي قامت به في غزة عام 2007، كل

هذا جعل الحركات الإسلامية في قفص الاتهام بخصوص برامجها وإرتباطاتها وأجنداتها السياسية ومن ثمّ فإن الإسلام السياسي مثل الحركـة القومية تمـددت بقـوة وكان لها تأثير طـاغ إلا أن الأخطاء التي ارتكبتها هذه الحركة عجلت بنهايتها، وعلى أساس من وحي هذه المقارنة التأريخية استشف رأيه بأنه الحركات الإسلامية وعلى أساس هذه الأخطاء ستصل إلى ذات النهاية التي بلغتها الحركات القومية[4].

وفقاً لهذه الحقائق يبدو لنا بديهياً أن الولايات المتحدة قد استقرت مصالح سياستها على التسليم ببقاء هذه الأنظمة والتعامل معها قدر المستطاع، تحاشياً وتجنباً للنذر التي يمكن أن تسببها أي انتخابات حرة ونزيهة وما تعكسه من تحولات إستراتيجية يمكن أن تؤدي بالإسلاميين للوصول إلى السلطة، بيد أن هذا لا يلغي فكرة أن الولايات المتحدة من الممكن أيضاً أن تجني بعض الفوائد بتعاملها مع الحركات الإسلامية خصوصاً أن تاريخها السياسي في الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يؤيد هذه الحقيقة، ومن ثمّ لا يبدو ثمة تناقض بين سياسة قطر التي حملت لواء الترويج لمشروع التغيير في العالم العربي مقدمات الاستراتيجية الاسرائيلية والأميركية.

ويبدو أن توضيح هذا الترابط الوظيفي في الأهداف يتطلب منا مناقشة ومعالجة الاهداف الآتية التي يبدو أن السياسة الخارجية القطرية تسعى إلى تحقيقها بوصفها أهدافاً مركزية:

أولاً: قيادة تنظيمات الإسلام السياسي

في معرض مناقشتنا أثر قطر في إدارة تنظيمات الإسلام السياسي تثور في الذهن للوهلة الأولى معضلة تتمثل في كيفية فهم العلاقات التي يبدو أنها متناقضة في طرفيها والتي تجمع بين قطر والحركات الإسلامية من جهة وبين قطر و(إسرائيل) من جهة أخرى، فالعلاقات الثنائية على المستوى الإقليمي أو الدولي يفترض أن تؤسس لنوع من الالتزامات المشتركة، بيد أن هذه المعضلة تضعف إشكالاتها تدريجياً أمام حقيقة أن العلاقات القطرية - الإسرائيلية شهدت في بعض الفترات تردياً وتدهوراً بسبب من التقارب القطري مع حركة حماس والذي بلغ حد أن قطر لم تتردد في تقديم دعم مالي لحركة حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية عام 2006[5]، وأيضاً موقف قطر بشكل خاص من حرب (إسرائيل) في قطاع غزة عام 2009 واحتجاجها الشديد الذي عبرت عنه من خلال إغلاق مكتب المصالح التجارية الإسرائيلي في الدوحة، وهو ما كان مؤشر على أن السياسة الخارجية القطرية تسعى إلى تصدير صورة إيجابية عن نفسها تتمثل في أن روابطها الدبلوماسية مع (إسرائيل) لن تقف حائلاً دون انتقاد (تل أبيب) أو الدفاع عن المصلحة الفلسطينية، وهي صورة يراد بها الحفاظ على علاقات قوية مع التنظيمات الإسلامية، بما يعني أن قطر تستثمر صلاتها القوية مع الإسلام السياسي من أجل زيادة فرصها الإستراتيجية في تأدية الدور الإقليمي.

بشكل بديهي، تبدو (إسرائيل) متخوفة من صعود الحركات

الإسلامية إلى السلطة في مصر أو حتى سوريا التي يبدو أنها ستتجه نحو الحركات الإسلامية مما قد يجعل من مسألة الصراع العربي الإسرائيلي أكثر تعقيداً لأنه سيؤدي إلى زيادة في نفقات التسلح الدفاعي، بيد أنه من جهة أخرى كان لهذه الثورات وقع مختلف على موازين الصراع الإقليمي، إذ إن تغيير الأنظمة العربية نفسها طرح احتمال تبدل موازين القوة لصالح (إسرائيل) على أساس أن الفوضى الداخلية التي باتت تعيشها هذه الأنظمة سيستهلك قوتها وانشغالاتها في الداخل وسيصرف أية مخاطر وتهديدات محتملة عن إسرائيل، إلا أن هذا لم ينفي حقيقة أن (إسرائيل) وعلى المستوى الرسمي، ومع نجاح الثورة التونسية، أبدت قلقاً من أن تكون هذه مقدمة لإنتشار مظاهر عدم الاستقرار الإقليمي وبما يشكل تهديداً لأمنها، فمع سقوط نظام الرئيس (بن علي) الذي ربطته مع (إسرائيل) مصالح تجارية أعرب رئيس وزراء (إسرائيل) (بنيامين نتنياهو) عن قلقه من عدم الاستقرار[6]، فيما أعلن نائبه (سيلفان شالوم ـ Shalom) الذي ولد أصلاً في تونس، عن تخوفه من أن يؤدي تغيير القيادة في تونس إلى تحولها إلى قوة متطرفة في العالم العربي[7].

ولم يكن القلق الإسرائيلي مقتصراً على ما جرى في تونس بل كان هناك تخوف أكبر من انتقال الاحتجاجات إلى مصر أو الأردن التي تعد من الدول المجاورة لها وتربطها بها علاقات وإتفاقيات سلام، إذ أعرب رئيس وزراء (إسرائيل) (بنيامين نتنياهو) في مؤتمر صحفي مع المستشارة الألمانية (أنجيلا ميركل) في 21 يناير 2011 عن قلقه من صعود قوة سياسية إسلامية متطرفة إلى كرسي الرئاسة

في مصر، ومع اندلاع ثورة 25 يناير جدد (نتنياهو) مخاوفه من امتداد التجربة الإيرانية إلى مصر خلال كلمة ألقاها أمام الكنيست الإسرائيلي في 2 فبراير 2011 بقوله «أن مصر كدولة ديمقراطية لن تمثل تهديداً لـ(إسرائيل) ولكن الإيرانيين يريدونها أن تعود للعصور الوسطى وتصبح مثل قطاع غزة»(8).

وأن الموقف غير الرسمي في (إسرائيل) أبدى مخاوف مشابهة وقلق من تداعيات سقوط نظام الرئيس (مبارك) لأنه سيؤدي إلى إعادة الإنفاق العسكري بعد سنوات من الهدوء، ولعل هذا التطورات تضع العلاقات القطرية ـ الإسرائيلية أمام إختبارات حقيقية بسبب من تناقض الغايات الأساسية لكل منهما فإن كانت السياسة الإسرائيلية تدور حول الحفاظ على أنظمة معتدلة تحيط بجوارها الجغرافي فإن السياسة القطرية يبدو أنها تدور حول بناء روابط مع الحركات الإسلامية ودعمها مالياً وإعلامياً وسياسياً من أجل دفعها للسلطة، ويبدو أن محاولة فهم هذا التناقض تحيلنا إلى تفسيرين:

الأول: يفترض أن قطر تمارس هذا الدور بالتوافق مع الولايات المتحدة فيبدو هذا مفهوماً من أن مسعى قطر الهادف لبناء علاقات قوية مع الإسلاميين سيكون المدخل لترويض الحركات الإسلامية ومحاولة عقلنة طروحاتها السياسية وإعادة بناء خطاب سياسي ينسجم مع روح العصر، أي إن الدور القطري يتمثل في نسج العلاقة مع الحركات الصاعدة من أجل إحتوائها وإعادة تدجينها وفقا للمصالح المشتركة وبما لا تشكل خطراً على (إسرائيل).

الثاني: يفترض أن قطر تمتلك قدراً من الإستقلالية في سياستها الخارجية فيبدو تشجيع الحركات الإسلامية جزءاً من محاولة زيادة التهديدات للجانب الإسرائيلي وإفهامه أن أية محاولة للحد من هذه الحركات ومخاطرها يفترض أن يتم بالتنسيق مع الجانب القطري ومن ثمّ التعامل مع قطر بوصفها اللاعب الإقليمي الأكثر قدرة في التأثير في أهم الدول وهي مصر وسوريا وليبيا وتونس والتعويل على دورها وجهودها في حل المعضلات الناتجة عن العلاقات، فهي الموازن الإقليمي ما بين أطراف الصراع.

ولو أردنا اختيار أحد هذين الفرضين للقبول بهِ فأن الامر يتطلب تقديم الحجج اللازمة التي تدعم فرض على حساب آخر، ولعل الحجة الأولى التي تنفي فكرة أن الحركات الإسلامية التي تدعمها قطر لا تشكل أي تهديد للولايات المتحدة أو (إسرائيل) وبما يتوافق مع الفرض الاول، هي أن العلاقة بين الولايات المتحدة والتنظيمات الإسلامية غالباً ما استقرت على أساس التوظيف المصلحي، إذ تملك الولايات المتحدة تأريخاً معروفاً من العلاقة مع الحركات الإسلامية وتحديداً الإخوان المسلمين، إذ كشفت (المجلة) السعودية عن وثائق أفرجت عنها وكالة (C.I.A) والتي بينت بوضوح أن الولايات المتحدة أخذت تهتم بجماعة الإخوان المسلمين في مصر منذ عام 1947، وبعدها أصبح الطرفان أكثر تقارباً بعد أن جمعهما هدف واحد ألا وهو محاربة العدو الشيوعي السوفيتي إلى الحد الذي بات فيه (عبد الناصر) عدواً في نظرهم، وأنه خصم للولايات المتحدة، بسبب من إنتهاجه

لسياسات خارجية كانت تهدف جزئياً إلى تقوية الدور السوفيتي في المنطقة[9]، ويبدو أن ما جمع الطرفين هو مصلحة مشتركة متمثلة بمواجهة العدو الشيوعي ومن ثمّ في نظر السياسة الأميركية كانت ثمة وظيفة إستراتيجية يؤديها الإخوان المسلمين بالعمل على تقليص نفوذ السوفيت في المنطقة، وكان الدور الأكبر الذي أدته الحركات وبما انعكس على خدمة المصالح الإستراتيجية الأميركية هو (حرب أفغانستان) وعليه لم يكن ثمة مشكلة في التقارب الأخواني ـ الأميركي على أساس أن هناك مصالح بينهما، وعندما افترقت العلاقات بين الطرفين لم يكن نابع من وجود تصادم في الثقافات بقدر ما هو اختلاف في مخرجات الدور الإستراتيجي لكل منهما[10].

من جهة أخرى هذا التوافق المصلحي ما بين الولايات المتحدة والإخوان سبق أن شهد بعض الأزمات لاسيما بعد وفاة (عبد الناصر) عام 1970 وتراجع تأثير المد القومي ومن ثم توقيع إتفاقية (كامب ديفيد) التي رفضها الإخوان مما سبب تراجع في العلاقة بينهما، ومن ثم جاء التدخل السوفيتي في أفغانستان ليعيد إحياء التحالف القديم ما بين الطرفين.

إن وقوع الثورة في تونس وبشكل غير مسبوق إلى الحد الذي تفاجأت به الولايات المتحدة قد تكون الحجة التي تدعم الفرض الثاني من أن قطر تؤدي سياستها الخارجية باستقلالية عن الولايات المتحدة بحيث أسهمت قطر في توليد تطورات سياسية بعيداً عن توقعات السياسة الأميركية، ففرار الرئيس (بن علي) من تونس بعد

أيام من اندلاع الاحتجاجات وبعد أن أعلن الجيش أنه لن يستخدم القوة ضد المتظاهرين الأمر الذي أقنع (بن علي) بتخلي الجيش عنه قد شكل صدمة للولايات المتحدة بحيث انتقد الرئيس (أوباما) وكالة الـ(C.I.A) بسبب فشلها في توقع قيام ثورة في تونس، وكان المسؤولون الأميريكيون صريحين إلى حد كبير فيما يتعلق بشعورهم بالمفاجأة لدى رحيل (بن علي) إذ اعترف الأدميرال (مايك مولن) رئيس هيئة الأركان المشتركة في برنامج (The Daily Show) والذي بثته إحدى القنوات الوطنية الأميركية في 3 فبراير 2012 «أن الإطاحة بزين العابدين بن علي لم تصدمنا فقط بل صدمت الكثيرين غيرنا»[11]، ومثلما تفاجأت الإدارة الأميركية بالثورة التونسية كانت الثورة المصرية التي بدأت في 25 يناير قد سببت إرباكاً أكبر في عمل السياسة الأميركية وكيفية التوفيق ما بين دعوتها لاحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير والترويج للديمقراطية وهي ما طالبت به الثورة أصلاً وما بين الحفاظ على الاستقرار في أهم دولة حليفة لها في المنطقة العربية حماية لمصالحها وهو ما يفرض عليها الوقوف إلى جانب النظام، ولهذا اعتمدت الولايات المتحدة في البدء خطاً دبلوماسياً يتمثل في الدعوة إلى عدم استخدام القوة ضد المتظاهرين، وفي الوقت نفسه كانت واشنطون يحدوها الأمل بقدرة الرئيس (مبارك) على تهدئة الأمور والسيطرة على الأحداث قبل أن تشتد، إلا أن تفاقم الأمور والتي وصلت إلى مستوى الاشتباكات لا سيّما بعد ما عرف بـ(معركة الجمل) بين أنصار الرئيس والمتظاهرين والتي أوقعت ما يقرب (3) قتلى وأكثر من (600) جريح قد جعل

الإدارة الأميركية تعدل من موقفها وتطالب الرئيس (مبارك) بتحقيق انتقال منظم للسلطة حتى أنها ضغطت عليه من أجل نقل السلطة إلى نائبه (عمر سليمان) بوصفه الحل الأمثل للمشكلة وللحيلولة دون تدهور الأوضاع[12].

إن هذا قد يثبت فكرة أن توقعات السياسة الأميركية بخصوص الثورات كانت بعيدة عن ما تخطط له قطر من أهداف سياسية، وفي الوقت الذي كانت تعمل فيه الولايات المتحدة لتأمين نظام مبارك كانت قناة الجزيرة تحشد الشارع المصري والمتظاهرين ضد النظام، ولعل هذه الإفتراقات يعطي قوة للفرض الثاني من أن السياسة الخارجية القطرية تعمل باستقلالية ولها من حرية الحركة ما يتيح لها تحقيق غاياتها السياسية.

ربما أن التفسير الذي يصلح للجمع ما بين هذه الحجج من أجل تدعيم فرض معين هو أن سعي قطر للتحول إلى قوة مؤثرة في الإقليم وبما يغير من موازين القوى في المنطقة إلى الدرجة التي لا تسمح بتجاوز الدور القطري في أي قضية، هذا المسعى قد أعطاها الرغبة في العمل بمعزل عن الولايات المتحدة و(إسرائيل) من خلال تعلية شأن الحركات الإسلامية ومن ثم تقديم نفسها بوصفها الطرف الأقدر على الحوار مع هذه الجماعات الإسلامية.

إن إدراك الولايات المتحدة لواقع أن الإسلاميين باتوا هم القوة التي تتسيد الشارع دفعهم إلى بناء روابط وتجديد العلاقات القديمة، وابتدأً هذا الأمر من خلال المنظمات الأهلية والدعم المالي، فمع سقوط النظام السابق في مصر، عملت الولايات المتحدة على

تقديم دعم كبير للمنظمات غير الحكومية بما في ذلك التنظيمات الإسلامية مثل حزب النور السلفي وجماعة الإخوان المسلمين نفسها، إذ كشفت التحقيقات في قضية التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني والتي أثارت جدلاً واسعاً في الشارع المصري أن حزب النور وجماعة الأخوان المسلمين تلقيا لوحدهما أكثر من (60٪) من حجم التمويل الأميركي للجمعيات الاهلية المصرية والبالغ (55) مليون دولار، وقد انفقت هذه الاموال على تدريب سياسي ودعم إعلامي لحشد الناخبين لصالحهما من خلال أنشطة وورش عمل ودورات تدريبية[13].

والحجة الثانية المتعلقة باحتمال تهديد إسرائيل، أن صعود الإخوان المسلمين إلى السلطة في مصر لم يشكل خطراً على (إسرائيل) لإنتفاء التداعيات التي كان من المحتمل أن يفضي إليها سقوط النظام المصري بما يشكل خطراً على (إسرائيل)، إذ كان القلق يتركز حول الخوف من ظهور دولة دينية متشددة في مصر الأمر الذي سيسهم في تقوية علاقات الإخوان المسلمين بالجماعات الدينية المعروفة بعدائها الشديد لـ(إسرائيل) مثل حركة حماس وحزب الله ومن ثمّ زيادة عضو في قائمة الدول المعادلة لـ(إسرائيل) في الشرق الأوسط، إلا أن محاولة إسقاط النظام في سوريا وقطع العلاقة الإستراتيجية بين دمشق وطهران وعزل حزب الله في جنوب لبنان وتطويق حركة حماس سياسياً كلها أثبتت أن قطر ليست مصممة على إيجاد أخطار جديدة لإسرائيل.

والحال هذه يبدو أن الدور القطري يدور حول قدرته في ضبط

الظاهرة الإسلامية ومحاولة السيطرة على تفاعلاتها عن طريق تشجيع التيار الإخواني وعزل التيار السلفي ـ الجهادي وبما يجعل قطر بمثابة الجسر الرابط ما بين الغرب والعالم الإسلامي بطريقة عجزت السعودية عن الوصول إلى هذه المرحلة بسبب من طبيعة العقيدة الوهابية المتزمتة والمتشددة والتي تفتقر للبراغماتية فضلاً عن ذلك أن السعودية ما عادت مؤهلة لتأدية هذا الدور بعد التراجع في علاقتها مع التنظيمات الإسلامية، وعلى العكس من ذلك، تمكنت قطر من بناء صلات قوية مع الإخوان المسلمين وهذه الصلات يمكن أن تعود عليها بفوائد، ويبدو أن المنافع التي ستعود على قطر عبر إنتهاجها هذه السياسة يمكن إجمالها في أن قطر سوف تبعد الإسلاميين عن إنتقادها أو التصادم معها وأن وصول الإسلاميين إلى السلطة معناه أن قطر ستتوقع معاملة إقتصادية وسياسية من هذه القيادات الجديدة، كذلك تسعى قطر للإفادة من هذه الروابط لتكون الوسيط الأكثر احتراماً وقبولاً من قبل الإسلاميين ومنافسيهم وكذلك بين الإسلاميين والغرب عموماً، بدليل أن حركة طالبان الإفغانية أخذت بالعمل على فتح مكتب لها في الدوحة ليكون وسيلة للاتصال والتفاوض مع الأميركيين وهو مؤشر يدلل على تعاظم نفوذ قطر الإقليمي وحتى الدولي بوصفها القطب المؤثر في حركات الإسلام السياسي في العالم[14].

تدرك قطر أن الاسلاميين كانوا دائما هم الفئة المعارضة لكافة الانظمة العربية، فالشيء المشترك الوحيد في جميع الانظمة العربية هو أن جميع معارضيهم من الإسلاميين، لذا عملت قطر طوال

سنوات على بناء علاقة قوية مع الاسلاميين سواء عن طريق توفير الملاذ الآمن لهذه القيادات في الدوحة أو عن طريق تمويل أنشطتها وفعالياتها، فعلى سبيل المثال قدمت قطر في إطار تجميعها للقيادات المعارضة من مختلف أنحاء العالم وتحديداً المعارضة الإسلامية قدمت الملاذ والملجأ للزعيم الشيشاني (زيلمخان ياندارببيف ـ Zelimkhan Yandarbiyev) وبقي مقيماً في الدوحة حتى تم اغتياله من قبل المخابرات الروسية عام 2004[15].

كذلك يعدّ الداعية المصري (يوسف القرضاوي)، الذي يتمتع بالملاذ الآمن في الدوحة، أنموذجاً واضح للعلاقة التي ربطت قطر بالإخوان المسلمين، وفي سبيل إيضاح الأهمية التي يمثلها الشيخ (القرضاوي) يمكن الإشارة إلى ما ذكرته مجلة (Der Spiegel) الألمانية في تقرير لها عندما عدته الأب الروحي والرمزي لحركات الإخوان المسلمين في العالم وأن جماعة الإخوان المصرية طلبت منه في العام 2002 أن يكون زعيماً لها إلا أنه رفض هذا العرض لكونه سيقيد من مساحة خطابه السياسي، وبرنامجه الاسبوعي (الشريعة والحياة) يبث على قناة الجزيرة منذ (15) عاماً ويحظى بمشاهدة (60) مليون شخص حول العالم، وهو يحظى بالحماية من العائلة المالكة في قطر، إذ تمكن من تأسيس ما يسمونه إمبراطورية فتوى بعد أن نفاه عبد الناصر عام 1961 واستقر به المقام في قطر[16].

ويبدو واضحاً أن السياسة القطرية تمارس دورها في بناء الصلات والروابط مع الحركات الإسلامية أو التأثير في شعوب

المنطقة عن طريق استخدام القوة الناعمة أو الدبلوماسية العامة (Public Diplomacy) التي أصبحت من الوسائل الجديدة في حقل العلاقات الدولية ومرتبطة بالسياسات الخارجية لدول معينة، وهو أمر لم يكن مألوف سابقاً في سياسات القوى الإقليمية التقليدية، وتهدف هذه الدبلوماسية الى العمل على تصدير صورة إيجابية عن الدولة في المحيط الاقليمي والدولي عن طريق الاعتماد على وسائل الاعلام، ربما أن قطر لم تمارس هذه الوسيلة بشكل مباشر عن طريق الترويج لصورة قطر السياسية وإنما فعلت ذلك بشكل غير مباشر من خلال قناة الجزيرة التي تناقش القضايا وتخرق التابوت في الاعلام العربي وتروج لخطاب الإخوان المسلمين بحيث تبلورت صورة قطر صاحبة القناة في عقلية المواطن العربي والغربي على حد سواء، ولهذا تعتزم قناة الجزيرة تطوير مساحة عملها بإتجاه الأقاليم الآسيوية والأوروبية التي تقطنها غالبية مسلمة عن طريق إطلاق خدمة أخبارية باللغتين التركية والبوسنية [17].

ولا شك في أن ما ترتب على هذه الدبلوماسية من نتائج ومنافع إيجابية أن قطر باتت حلقة الوصل ما بين التنظيمات الإسلامية وغيرها من القوى والدول وكأنها في موقع المسئول عن إدارة ملف الحركات الإسلامية، حتى إن النفوذ القطري بلغ إلى حركة طالبان الأفغانية، فبعد أن قررت الحركة الأفغانية فتح مكتب لها في الدوحة كان هذا مقدمة لبدأ مفاوضات مع الجانب الاميركي من أجل إطلاق عملية سلام في أفغانستان، وقد بدأت هذه المفاوضات على حد رأي (مولاي قلم الدين ـ Qalamuddin)

رئيس الشرطة الدينية في كابول الذي أكد أن المفاوضين الأفغان اجتمعوا مع نظرائهم الأميركيين بمن فيهم السكرتير السابق للملا عمر[18]، وكانت مطالبهم تتمحور حول إطلاق سراح عدد من أعضاء الحركة المعتقلين في خليج (Guantanamo) وقد جاءت هذه اللقاءات في وقت استقرت فيه الحاجة المتبادلة لوضع حد للحرب الدائرة في أفغانستان منذ عام 2001، خصوصاً مع ما ألمح فيه أمين عام منظمة حلف الناتو (أندرس راسموسن) أن مهام الحلف في أفغانستان ستنتهي أواخر عام 2014.

كذلك أخذت قطر تمتد سياسياً باتجاه الحركات الأصولية المتطرفة المتواجدة في قارة أفريقيا ولعل الجهود القطرية في شمال مالي من خلال دعمها لحركة (أنصار الدين) الأصولية يعد مؤشراً على ذلك، وقد بدأ الدعم والتغلغل القطري عبر الدعم الإنساني الذي تقدمه جمعية الهلال الأحمر القطري، فقبل أن تبدأ الاضطرابات السياسية في مالي وما سببه ذلك من تدخل فرنسي في وسط أفريقيا أخذ الهلال الأحمر القطري ومنذ شهر تموز عام 2012 بالنفاذ إلى هناك من خلال فتح مكتب في مستشفى مدينة (غاوو) في شمال مالي لتقديم المساعدات الإنسانية وقد باشر الهلال الأحمر أعماله بمبلغ معلن قدره (5) مليون دولار أميركي، وقد ذكرت صحيفة العرب القطرية نفسها «أن الهلال الأحمر وقع مذكرة تفاهم مع اللجنة الشعبية في إقليم غاوو لإنشاء إطار لتنسيق تدخلاته الإنسانية لتنفيذ عمليات الإغاثة في الإقليم»[19]، ويعد هذا الإقليم الواقع في شمال مالي ذا أغلبية مسلمة وتسيطر عليه بالكامل

المجموعات الإسلامية، ولعل دعم قطر للمجموعات الإسلامية في إفريقيا سبق وأن كان موضوعاً للنقاش وبالأخص فيما يتعلق بقضية الصراع في الصومال، ففي العام 2009 اتهمت الحكومة الانتقالية في الصومال قطر بتقديم دعم مالي لحركة الشباب الإسلامي المتطرفة التي كانت تقاتل القوات الحكومية الصومالية[20].

ثانياً: القيادة الإقليمية وإعادة تشكيل الشرق الأوسط

يبدو من الصعوبة بمكان الجزم بيقين أن قطر قد تتولى قيادة المنظومة الإقليمية بشكل منفرد لأن هذا سيعد تجاوزاً على حقيقة وجود لاعبين آخرين لهم من الإمكانات والقدرات ما يؤهلهم لهذه القيادة، بيد أن ما يميز الدور القطري هو طبيعة العلاقة مع التنظيمات الإسلامية التي يبدو أنها أكثر عمقاً وتشابكاً من بقية الأطراف الإقليمية الأخرى، بكلمة ثانية، يبدو الدور القطري ملائماً لتأدية مهام ووظائف إستراتيجية قد تجد الدول الاخرى صعوبة في تحقيق ذات المقاصد.

إن قطر تمزج في دبلوماسيتها وسياستها الخارجية ما بين أهداف إقتصادية تسعى إلى تحقيقها ذات صلة بصناعة وتطوير قطاع الغاز في الشرق الأوسط، وما بين هدف سياسي يتمثل في تزعم قيادة الإسلام السياسي وصناعة دول مؤيدة لها، وكل من الثروة المالية من جهة والنفوذ السياسي من جهة ثانية يراد به أن يجعل من قطر صاحبة الدور الأكبر في الشرق الاوسط بوصفها الحليف الذي يجب استشارته في شؤون الاسلام السياسي بشكل عام.

ومن المؤكد أن هذا الدور الإقليمي الذي تسعى قطر إلى تأديته يمثل خروج عن القاعدة القديمة التي رسمت صورة الدول الصغرى بأنها منضوية على ذاتها، وأن ممارسة هكذا دور سيعيد تكييف العلاقة بين قطر والولايات المتحدة وفق أنساق يفترض بالفكر الإستراتيجي الأميركي أن يسهم كلياً أو جزئياً في صوغ قواعدها واتجاهاتها، إذ من المسلم به أن الدول الصغرى التي ربطتها علاقات وثيقة بدول كبرى أو عظمى قد قبلت بتعريف نوعية علاقتها وفق نسق التبعية والانضواء تحت حماية الدول الكبرى، أما قطر فتحاول إعادة تعريف هذه العلاقة على أساس قاعدة توزيع الأدوار عبر ممارسة وظائف أكثر فاعلية تحقق الاعتراف الأميركي بأهميتها وقوتها.

لقد شهد الفكر الإستراتيجي الأميركي بعد الحرب الباردة جدلاً تنظيرياً حول ماهية الإستراتيجية الواجبة التطبيق والتي تتلائم مع خصائص المرحلة الراهنة آنذاك والتي كانت تطلق عليها أوصاف شتى من نهاية التأريخ إلى الفوضى القادمة إلى صراع الحضارات وأخيراً عالم بلا حدود مما جعل صناع السياسة الأميركية في حيرة من أمرهم في تقرير نوعية التحالفات التي ينبغي بنائها، بسبب من أن النصر في الحرب الباردة، على حد وصف (هنري كيسنجر) كان يغري بالغرور مما جعل من إسقاط السياسة على المألوف يبدو أمراً بديهياً دون الحاجة إلى سياسة خارجية واضحة، وقد قدم المؤرخ المعروف (بول كينيدي) بالتشارك مع (روبرت تشيس) رؤية على شكل فرضية إستراتيجية استوحياها من كتابات المحلل الإستراتيجي

البريطاني (السير هالفورد ماكندر) تقوم أساساً على وجود دول ارتكاز (Pivotal States) وهي أنواع محددة من الدول تتواجد في ثلاث قارات يؤهلها موقعها الإستراتيجي وعلاقاتها المتميزة مع الولايات المتحدة أن يكون استقرارها السياسي ذا أثر إيجابي في حماية المصالح الأميركية، فإن كانت الدولة المرتكز في القرن التاسع عشر هي تركيا نظراً لأهميتها الإستراتيجية لدى صناع القرار في بريطانيا وروسيا على حد سواء وهو ما ولد ما عرف وقتئذ بالمسألة الشرقية فإن دول المرتكز في أواخر القرن العشرين تبدو مشابهة لنظرية الدومينيو (Domino Theory) إذ توجد دول مهمة في أماكن حساسة من العالم يمثل إنهيارها تهديد للمصالح الأميركية، وعلى حد رأي (كينيدي) فإن هذه الدول هي كل من المكسيك والبرازيل في الأميركيتين والجزائر ومصر وجنوب أفريقيا في قارة أفريقيا فيما تعد كل من تركيا وباكستان والهند وأندونيسيا من دول المرتكز على مستوى قارة آسيا[21].

ضمن هذا السياق، هل يمكن القول إن قطر تسعى إلى أن تكون بديلاً عن إحدى دول المرتكز في المنطقة عن طريق محاولتها تجاوز الانطباعات البديهية بخصوص القوى الإقليمية التي ينبغي أن تتوافر على خصائص ومتغيرات مألوفة مثلما هو الحال مع القوى سالفة الذكر، إذ يبدو أن الفهم الأميركي لماهية الأدوار التي يقوم بها الحلفاء تستند إلى مجموعة من عناصر القوة التي يفترض أن تحوزها هذه القوى، فحتى السعودية لم يتم التطرق إليها بوصفها دولة مرتكز، فبالرغم من أن السعودية تحوي احتياطات هائلة من

النفط المؤكد ولها درجة عالية في شراء الاسلحة المتطورة إلا أن لها لم تستطع تحويل قوتها المالية الى وزن عسكري استراتيجي موازٍ لإيران أو العراق، ولهذا اعتمد الوزن السعودي في الأقليم على أساس إحتياطاتها النفطية من جهة وقدرتها في التأثير على قرارات الأوبك من جهة أخرى[22].

تبدو المعضلة ماثلة أمامنا في أن نحكم هل يمكن القول إن قطر ستتحول إلى قوة إستراتيجية في المنطقة، وحتى لو أنكرنا فكرة تحولها إلى دولة مهمة إلا أننا لا نستطيع نفي حقيقة أن تأثيرها في الإستراتيجيات الإقليمية بات واضحاً، فالقوة القطرية باتت ترتكز على قوة الإسلام السياسي الذي دعمته في الدول المتحولة، ومن ثمّ ستتجسد قوة قطر في درجة تأثيرها ونفوذها في هذه الدول، إذ تجاوزت الطريقة التقليدية في بناء النفوذ وبدلاً من تعزيز الإمكانات العسكرية وغيرها اعتمدت على أدوات ناعمة تؤهلها لممارسة دورها عبر صناعة دول جديدة يكون لقطر نفوذ فيها.

لقد ارتكزت قيادة المنظومة الإقليمية في السابق على وجود الدولة القائدة التي تتوافر على عناصر قوة غير تقليدية فضلاً عن إمتلاكها للأهمية الإستراتيجية بالنسبة إلى الدول الغربية، ويبدو أن قطر تحاول بناء قيادتها الإقليمية ليس على أساس مكوناتها الذاتية بل من خلال القدرة على التأثير في الدول التي تمر بمرحلة تحول والتي تعد مهمة إستراتيجياً مثل مصر وسوريا التي لا يمكن لأي منهما أي يفقد أهميته لاعتبارات متعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي، دون أن ننسى أن ليبيا تعد مهمة جداً بالنسبة إلى الاوروبيين فعلى

الرغم أن ليبيا في تاريخها الطويل لم تكن حليفاً لطرف محدد فيما يتعلق بتوازنات القوى في المنطقة إلا أنها كانت تمثل مصلحة إستراتيجية لأوروبا وبما أن قطر تحالفت مع حلف الناتو في عملياته ضد ليبيا لنصرة الثورة في عام 2011 فإن قطر بفعلها هذا قامت بملء الفراغ في ليبيا من خلال قيادتها لتيارات الإسلام السياسي الذي باتت القوة الاولى في ليبيا[23]، ومن ثمّ إن أي تعامل أوروبي في المستقبل مع ليبيا سيتم من خلال الدور القطري.

كذلك كان لخروج مصر وليبيا وسوريا من دائرة التأثير في صنع القرار العربي من خلال دورهم في مجلس الجامعة العربية أن جعل من دول الخليج تتصدر المكان في صنع القرار الرسمي العربي، وبكلمة أخرى يبدو معقولاً القول إن دخول مصر في حالة من عدم الاستقرار الداخلي قد أضعف قدرة هذه الدولة على قيادة المنظومة العربية ومن ثَمّ، مثلما يشير (باراك بارفي[*])، إلى أن تراجع الوزن الثقيل لمصر قد ساعد قطر على العمل لملئ فراغ القيادة الإقليمية[24].

إن التدخل القطري في القضيتين الليبية والسورية قد أثبت أن قطر لم تعد تمارس دورها بوصفها وسيط سلام (Peace Broker) كما فعلت في السابق وإنما تحولت إلى لاعب إقليمي جديد يحاول التأثير في الموازنات الإقليمية والإسهام في تشكيل شرق أوسط جديد، إذ تنظر قطر لنفسها بوصفها قوة جديدة وسط عالم قديم سيطرت عليه قوى تقليدية من الحرب الباردة وأنه يمكن لقطر أن تقود دبلوماسية قوية للإطاحة بهذه الأنظمة، وهي تدرك أن

الإسلاميين باتوا هم القوة الجديدة في العالم العربي وأن وجود صلات بين قطر وهذه التنظيمات سيزيد من قوة قطر على الصعيد الإقليمي، وقد أشار إلى هذه الحقيقة وزير خارجية قطر الشيخ (حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني) في حديث له مع صحيفة (Financial Times) البريطانية بالقول: «إن الغرب عليه التعامل حتماً مع الإسلاميين المعتدليين لأنهم يمكن أن يساعدوا في التصدي للأفكار المتطرفة»[25]، وفي هذه الكلمات تتجسد الصورة التي ترغب في الوصول إليها قطر من أنها ستكون الطرف الإقليمي الذي يمارس دور الوسيط بين العالم الغربي والعالم العربي والإسلامي نظراً للروابط التي تجمع قطر مع التنظيمات الإسلامية.

ولا شك في أن الدعم القطري للحركات الإسلامية كان نتاجاً لحقيقة أن هذه الحركات التي برزت على السطح السياسي وإكتسحت التظاهرات والاحتجاجات لا يمكن تجاهل قوتها ونفاذيتها السياسي ولذا يفرض المنطق البراغماتي ضرورة التعامل معها وتطويعها قدر الإمكان بدلاً من العمل على كبحها مثلما فعلت الأنظمة السابقة والتي فشلت في الوصول إلى هذا المسعى برغم السنوات الطوال، كذلك إن تعظيم الظاهرة الإسلامية ـ الإخوانية هو جزء من اللعبة التي يراد بها موازنة النفوذ الإسلامي الإيراني في العراق وسوريا وجنوب لبنان فضلاً عن سحب الإخوان المسلمين عن إيران الذي سبق أن أبدو موقف تشجيعي لدور (حزب الله) في خلية التجسس المصرية، وهذا الاستقطاب الإسلامي سيزيد بالتأكيد من أهمية قطر بالنسبة للإستراتيجية الأميركية والإسرائيلية على حد

سواء وبالتالي سيكون بمثابة إعتراف منهما بالدور المحوري الذي يمكن أن تمارسه في المنطقة.

وليس قطر وحدها التي يبدو أن الوازع يحدوها لتولي قيادة المنظومة الإقليمية بل أن السياسة الخارجية التركية تمارس ذات الدور فيما يتعلق بكيفية تصريف علاقاتها الإقليمية والدولية وتبحث عن ذات المقاصد الإستراتيجية، ففي الأعوام السابقة شهد الشرق الأوسط تحولات في السياسة الخارجية التركية تمثلت في تقاربها غير المألوف من حركة حماس وتأييدها وانعكاس ذلك سلبياً على التحالف الإستراتيجي بين أنقرة وتل أبيب فضلاً عن توددها لكل من إيران وسوريا على خلاف الإستراتيجية السابقة التي اعتمدتها والتي قامت على التعلق الشديد بالغرب، فعلى النقيض أخذت تركيا تقدم على تحركات مثيرة للدهشة مثل ثورة الغضب التي وجهها رئيس وزرائها (رجب أردوغان) ضد الرئيس الإسرائيلي (شيمون بيريز) في منتدى دافوس في 28 يناير 2009 ومن ثم تصويت تركيا الرافض لتشديد العقوبات على إيران في مجلس الأمن الدولي بتاريخ 10 يونيو 2010[26]، مما أعطى الانطباع أن تركيا تسعى لكسب الأصدقاء في الشرق أكثر من الغرب وكأنها أدركت مؤخراً حقيقة انتمائها الجيوسياسي وضرورة التعاطي بحكمة مع هذه الحقيقة.

ويبدو أن هذا التقارب التركي مع العالم العربي يمكن أن نفهمه من خلال الرجوع إلى كتاب وزير خارجية تركيا (أحمد داوود أوغلو)، وهو كتاب قام بتأليفه في وقت سابق لتسنمه منصب الخارجية، ففي ثنايا الكتاب تتبدى بوضوح تلميحاته التي لا يخفيها

بضرورة أن تعمل تركيا على استخدام ما أسماه الاتصال الافقي وآليات تشكيل الرأي العام لمجابهة الصورة السلبية عن الدولة التركية لدى الشعوب العربية في منطقة الشرق الأوسط[27]، وهي رؤية تشكلت بسبب من احتلال الدولة العثمانية للدول العربية لما يزيد عن أربعة قرون برغم أنه يقدم صورة مقلوبة عن هذا الاحتلال بقوله «لولا الحكم العثماني لواجه العالم العربي الغزو الاستعماري منذ وقت مبكر بعدة قرون»، وبحسب وجهة نظره أن من فضائل الحكم العثماني أنه لم يكن بنية استعمارية ولم يحول دون تقدم العالم العربي بل كان درعاً واقياً ضد الاستعمار الأوروبي[28]، ويبدو أن آليات تشكيل الصورة الإيجابية عن تركيا قد أثمرت عن نتائج طيبة بدليل إعجاب الشارع العربي بموقف رئيس وزراء تركيا مع الرئيس الإسرائيلي وتضامنه أيضاً مع الحكومة التركية في أعقاب الهجوم الإسرائيلي على السفينة التركية التي كانت تحمل مساعدات إنسانية في طريقها إلى قطاع غزة [29].

لقد عملت تركيا ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في العام 2002 على ضرورة تجديد الدور الجيوسياسي لتركيا في ظل الديناميات المتغيرة لفترة ما بعد الحرب الباردة، فهي كحكومة لم تستسلم لفكرة اضمحلال الدور التركي وفقدانها لأهميتها المركزية بسبب من غياب الخطر السوفيتي السابق، بل على العكس أخذت كرد فعل تجاه خيبات الأمل التي تصاب بها تركيا جراء رفض الإتحاد الأوروبي المستمر لانضمام أنقرة لعضويته، أخذت بابتكار أساليب جديدة لترغيب أوروبا بالدور

التركي بوصفها الجسر الرابط بين الشرق والغرب كما يشير إلى ذلك موقعها كحقيقة جيوبوليتيكية(*)، فحولت وجهة اهتماماتها نحو العالم العربي والشرق الأوسط بشكل كبير إلى الحد الذي باتت فيه تمارس ذات الدور القطري كوسيط في الأزمات والقضايا المهمة في المنطقة.

ومثلما نجحت تركيا في بناء رصيد رمزي لها وسط العالم العربي فإنها أخذت في مرحلة ما بعد الثورات بمحاولة استثمار هذا الرصيد سياسياً من خلال تصدير الأنموذج التركي الإسلامي في الحكم كوسيلة لبناء علاقات قوية مع الفئات الإسلامية، فقبل الثورات بات الأنموذج التركي ومنذ وصول (رجب طيب أردوغان) إلى رئاسة الوزراء يحظى بقدر من الإعجاب، على أساس أنه في عقد كامل تمكن الاقتصاد التركي من تحقيق مستوى لافت في الاداء وهو ما جعل تركيا في مكانة متميزة بعدما تبنت نظاماً يجمع ما بين آليات السوق الحرة وحرص الدولة على تأمين الرعاية الاجتماعية، وهكذا برز أردوغان كنموذج متفرد بين رجال الدولة الشرق أوسطيين كزعيم ذو شعبية مما أتاح للعديد من الباحثين الحديث عن الأنموذج التركي باعتباره يمثل الاعتدال والوسطية ما بين الحزب الإسلامي والدولة العلمانية[30].

جاءت الثورات العربية لتعمل على إسقاط الأنظمة التي كانت تحسب ضمن محور الاعتدال ومحاصرة سوريا المقربة من إيران من أجل عزل الحركات السياسية الموالية لها وتحطيم التقارب الذي تم بين الحركات الإسلامية السنية وإيران الشيعية، وعلى حد قول

الأمير (هشام بن عبد الله العلوي) من المغرب، إن المحافظين الجدد سبق وأن حملوا مشروع تحويل الصراعات اللاهوتية والاجتماعية بين السنة والشيعة إلى شرخ جيوسياسي بين إيران والعالم العربي[31]، وبما يعمل على زيادة الانقسامات والإطاحة بكافة التقاربات الممكنة وتصبح معه الوحدة الإسلامية مجرد حلم، بشكل مختصر إعادة بعث النزعة الإسلامية الضيقة وبما يعمل على الإطاحة بأي آليات لتقارب إسلامي بطريقة مشابهة عندما طوحت النزعة القطرية بمشروع الوحدة القومية العربية، وبما يعني أن قطر تعمل على إعادة بناء توازنات جديدة في الشرق الأوسط عن طريق إسقاط محور (الممانعة) بالقضاء على النظام السوري واحتواء حركة (حماس) فضلاً عن عزل (حزب الله) عن سوريا وإيران وبالتالي إضعاف تأثير إيران في الملفين اللبناني والفلسطيني.

على هذا الأساس يبدو أن ثمة توجه جديد نحو إعادة تشكيل الشرق الأوسط بطريقة تعمل على تلافي السلبيات والأخطاء التي إرتكبتها الإدارة الأميركية في السنوات العشرة الأخيرة، فإحتلال العراق لم يفضي مثلما أشار البعض إلى أنه سيكون له انعكاسات سلبية على إيران كونه سيعمل على محاصرة إيران من جهتي العراق وإفغانستان بالوجود العسكري الأميركي، فمن المفارقات الإستراتيجية التي انطوى عليها احتلال العراق أن إيران تمكنت من أن تكون لاعباً رئيساً في العراق وتمكنت من أن تمد نفوذها فيه، فضلاً عن أن حرب لبنان عام 2006 مثلما عززت من قوة محور (الممانعة) وتسببت بإنقسام في النظام الإقليمي العربي وإتساع حدود

الحرب الباردة العربية، كذلك عملت هذه الحرب على تعزيز مواقع النفوذ الإيراني في المنطقة.

إن إعادة تشكيل التوازنات والتفاعلات الشرق الأوسط تبدو سياسة متفق عليها بين أنقرة والدوحة، وإن ما يجعل من طبيعة التقارب القطري ـ التركي مثيراً للملاحظة أن سلوكيات الدولتين من حيث طبيعة الأدوار التي أخذت تؤديها توحي بوجود تطابق في المصالح والغايات، فتركيا عملت سابقاً على إحداث تقارب كبير مع محور (الممانعة) من حيث ممارسة دور الوسيط في فلسطين ولبنان وتدخلت في الملف النووي الإيراني ووقفت إلى جانب إيران وعرضت التوسط بين (إسرائيل) وسوريا وبدأت بكسب سوريا لصالحها ومن ثم لم تتردد في انتقاد (إسرائيل) بالطريقة التي أحدثت توتراً في العلاقة، ومثلما اختلفت قطر مع (إسرائيل) كذلك اختلفت تركيا مع تل أبيب بعد حادثة السفينة (مرمرة)، وعليه يبدو ثمة تشابه في السلوكيات الخارجية القطرية والتركية فيما يتعلق بآليات تصريف العلاقات الإقليمية والتقارب من محور الممانعة، فقطر لم تتردد في انتقاد (إسرائيل) أو تبني مواقف قريبة من دول الممانعة بالطريقة ذاتها التي فعلتها تركيا عندما تبنت مواقف معارضة للسياسة الإسرائيلية مثل انتقاد أنقرة الشديد للحرب الإسرائيلية في غزة عام 2009، ولعل هذه السياسة التركية التي اصدمت مع السياسة الإسرائيلية بدت حتى ذاك الوقت، مثل السياسة القطرية، قائمة على أساس تبني نهج إقليمي تمثل في مغازلة إيران والتودد إلى سوريا وهو ما قاد بعض الخبراء الإستراتيجيين إلى القول إن هذه السياسة

هي إعادة تجميع إستراتيجي في السياسة التركية بعيداً عن الغرب وحلف شمال الأطلسي وتقرباً من العالمين العربي والإسلامي بالتوازي مع سعي حزب (العدالة والتنمية) لإيجاد برنامج عمل إسلامي جديد في الداخل، وأن حكومة تركيا الإسلامية تبدو غير مركزة على الانضمام للإتحاد الأوروبي بل إلى الجامعة العربية وجبهة المقاومة المتمثلة بـ(حزب الله وحماس وإيران) ضد (إسرائيل) وقد بلغ هذا التصور إلى أذهان عدد من أعضاء الكونغرس الأميركي ممن أخذ ينظر لتركيا بهذه الصورة[32].

وضمن السياق نفسه، أثار التقارب القطري مع حركة (حماس) الفلسطينية غضباً في (إسرائيل)، وهو غضب عبر عنه بصراحة (إيغال بالمور) الناطق باسم الخارجية الإسرائيلية بقوله في مؤتمر صحفي في إغسطس 2011: «نحن غاضبون من قطر بسبب دعمها لحماس»، وكانت صحيفة (معارييف Maariv) الإسرائيلية سبق لها أن نشرت تقريراً بينت فيه أن (إسرائيل) مستعدة لقطع جميع روابطها الدبلوماسية والتجارية مع قطر، «بسبب من تزايد نشاطها المعادي لـ(إسرائيل)" إلا أن ما يمنع ذلك هو أن (إسرائيل) تدرك جيداً أن قطر اضطرت لفعل ذلك من أجل الحفاظ على صورتها في العالم العربي، ففي الوقت الذي طلبت فيه قطر في العام 2009 من رئيس مكتب المصالح التجارية الإسرائيلي في الدوحة بالمغادرة فإنها طلبت أيضاً عدم إغلاق المكتب وإبقاءه مفتوحاً من أجل عدم إنهاء العلاقات كلياً[33].

وعلى الرغم من حالة التوتر التي طبعت العلاقات القطرية ـ

الإسرائيلية بعد حرب غزة عام 2009 إلا أن قطر ما تزال ترحب بعودة العلاقة بينهما، فبعد مرور ثمانية أشهر على طلب قطر من رئيس مكتب المصالح الإسرائيلية في الدوحة بالمغادرة بدأت تعمل على توجيه رسائل واضحة للجانب الإسرائيلي عن طريق وسطاء مثل الولايات المتحدة وفرنسا تعرب فيها عن رغبتها لاستعادة العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين[34].

كذلك في عام 2010 أعلنت قطر مرتين استعدادها لإعادة العلاقات الدبلوماسية والسماح بإعادة افتتاح مكتب المصالح التجارية الإسرائيلي في الدوحة بيد أن قطر ربطت هذه المبادرة بشروط معينة مثل السماح لها بنقل مواد بناء ومساعدات غذائية ومالية لقطاع غزة الذي تضرر بشدة عقب الحرب الإسرائيلية، إلا أن رئيس الوزراء (نتنياهو) ووزير خارجيته آنذاك (إيفيغدور ليبرمان) رفضاً العروض القطرية لأسباب أمنية، تم تسويفها باحتمال أن تقدم حركة حماس على استغلال مواد البناء هذه لتقوية البنية التحتية للحركة واستخدامها في بناء خطوط دفاعية، وهو ما أثار استياء بعض الأوساط الإعلامية الإسرائيلية مثل صحيفة (هآرتس) التي أخذت تنتقد الحكومة لعدم إبدائها ترحيباً بهذا العرض القطري[35]، ومن جهة أخرى أخذت قطر تطلق بعض الإشارات تعبيراً عن حسن النية مثل ترحيبها باستضافة الفريق الإسرائيلي الذي سيشارك في نهائيات كأس العام التي ستقام في الدوحة عام 2022 على الرغم من أن قطر لم تعترف حتى الآن رسمياً بالدولة اليهودية[36].

لقد تقربت قطر من إيران وسوريا وباتت جزءاً من محور

الممانعة وتقربت من حماس في حرب غزة 2009 ومن ثم في حرب غزة 2012 ومثلما كان الموقف القطري من الأزمة السورية يستهدف إبعاد النفوذ السوري عن الساحة اللبنانية كذلك نجحت قطر من خلال استقبالها لـ(خالد مشعل) أكثر من مرة ومن ثم زيارة أمير قطر لقطاع غزة في شهر أكتوبر عام 2012 بوصفه أول رئيس لدولة عربية يزور قطاع غزة منذ انقلاب هذه الحركة عام 2007، بدلاً من الضفة الغربية واضطرار الرئيس الفلسطيني (محمود عباس) للحضور إلى القطاع للقاء أمير قطر في سابقة دبلوماسية غريبة من نوعها(*)، قد بين مستوى اهتمام قطر بحركة حماس بحيث تمكنت من عزل سوريا وإبعاد إيران من التأثير في الملف الفلسطيني[37]، وبهذا نجحت قطر في تحقيق ما حاولت فعله تركيا وذلك بتبنيها مساراً مختلفاً على مستوى الهدف السياسي الخارجي فتركيا حاولت تحطيم العلاقة الإستراتيجية التي تربط سوريا بإيران كوسيلة لإضعاف الدور الإيراني في القضايا العربية وعوضاً عن ذلك تسعى قطر إلى استبدال النظام في سوريا والمجيء بنظام موالٍ لها لتحقيق ذات الهدف وهو إبعاد إيران عن الملفات العربية من خلال إغلاق البوابة السورية.

يبدو من الممكن استيعاب هذه السلوكيات المتحولة التي إتخذتها السياستين القطرية والتركية والمتعلقة بالتقرب من محور الممانعة وبما سمح لهاتين الدولتين بالحصول على هامش من الحركة الإقليمية على اعتبار أن ما كان يساعد في بناء الأدوار الإقليمية لدول المنطقة هو مدى إنغماسها في قضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي وهو ما شجع هذه الدول على الدخول بقوة إلى

الملفات اللبنانية والفلسطينية والملف النووي الإيراني، ومن ثم انقلاب كل من قطر وتركيا، مع بدأ الثورات العربية، على العلاقة مع إيران وسوريا بوقوفهما بقوة مع فكرة تغيير النظام في دمشق وبما سمح للولايات المتحدة بالعمل على إحياء العلاقات الإسرائيلية التركية من جهة والقطرية الإسرائيلية من جهة أخرى، فكانت الزيارة التي قام بها الرئيس (باراك أوباما) إلى تل أبيب في شهر آذار 2013 والمحادثات التي أجراها مع القادة الإسرائيليين قد أثمرت بعض النتائج التي تبين صلتها بموضوع الادوار الإقليمية في المنطقة[38].

ففي اليوم الأخير من زيارة الرئيس الأميركي لـ(تل أبيب) وقبل مغادرته البلاد، أعلن رئيس وزراء (إسرائيل) عن تقديمه الاعتذار لتركيا بسبب من حادثة السفينة (مرمرة) في اتصال هاتفي أجراه مع رئيس الوزراء التركي[39]، وبعدها حدث تطور على مستوى علاقة تركيا مع حزب العمال التركي الكردستاني (PKK) الذي تربطه بـ(إسرائيل) والولايات المتحدة روابط وظيفية، بعدما وقعت الحكومة التركية مع حزب الـ(PKK) اتفاقاً في شهر آيار 2013 لوقف إطلاق النار وانسحاب أعضاء الجزب من مناطق جنوب تركيا، إذ يبدو أن الخطر الذي يهدد تركيا قد زال، وفي المقابل بدأ تقارب تركي إسرائيلي يتمحور باتجاه التكتل الشيعي في المنطقة (سوريا ولبنان وإيران) على حد رأي الـ(BBC) التي رأت في هذا الاتفاق ما بين الطرفين فرصة لتهديد التحالف السوري الإيراني[40].

وعلى هذا الأساس إن كانت السنوات السابقة، على حد رأي صحيفة نيويورك تايمز، قد تميزت بوجود تحدٍ للولايات المتحدة

وحلفائها في المنطقة من ما يسمى بالهلال الشيعي وهو تحالف أيديولوجي وسياسي مدعوم بقوة من إيران ويربط عدد من الأطراف الإقليمية المعادية لـ(إسرائيل) بما في ذلك حركة حماس، فأن مرحلة ما بعد الربيع العربي قد كشفت عن ظهور محور جديد (سني) على شكل تحالف يجمع كل من قطر وتركيا ومصر من أجل مواجهة هذا الهلال، فضلاً عن هذا التحالف سيعمل على إحتواء (حماس) وقطع روابطها مع سوريا وإيران[41].

هذا التحول في طبيعة التحالفات الإقليمية يبين بوضوح أن السياسة الخارجية القطرية ليست في وارد خلق مواجهة مع (إسرائيل) على أساس أنها ستعمل على إزالة أحد التهديدات للأمن الإسرائيلي والمتمثل بترويض حركة (حماس) وتحويلها بإتجاه أن تكون عضواً في (محور سني) بالضد من الهلال الشيعي، ومثلما كان الاتفاق بين حزب العمال الكردستاني وتركيا قد عمل على إزالة تهديد للأمن القومي التركي فإن نشوء (التحالف السني) قد نجح في إزالة تهديد لـ(إسرائيل) وهو ما انعكس إيجاباً على إعادة بناء الروابط بين تركيا و(إسرائيل) لتشكيل محور قوة إقليمي بالتعاون مع دول خليجية.

هكذا تجمعت مصادر القوة القطرية المتمثلة بعلاقتها مع التنظيمات الإسلامية مع القوة الرمزية للأنموذج الإسلامي التركي وباتت كلتا الدولتين في محور وبسياسات متشابهة بالضد من محور (سوريا، إيران، حزب الله والعراق) وكأن الشرق الأوسط في طريقه لإعادة هندسة لسياسة التوازنات ونظام الأحلاف، أنه شرق

أوسط جديد قد يزيح بعض القوى الإقليمية ليس فقط إيران بل إن السعودية نفسها تتخوف من أن تمتد الثورات العربية إلى داخل أراضيها وهذا ما يفسر الموقف السعودي من عدم التعامل بحماسة مع تغيير الأنظمة مثلما فعلت قطر وهو ما سبب أختلافاً بين الطرفين، ورغم محاولات ترميم العلاقة بين السعودية وقطر يبدو أن السعودية لم تزل تنظر بريبة إلى جارها الصغير ولا تتردد في شن هجوم على بعض حلفائها في المنطقة مثلما فعلت عندما شنت صحيفة (الحياة) اللندنية التي يمولها المارشال (خالد ابن سلطان بن عبد العزيز) قائد الجيش السعودي هجوماً على (راشد الغنوشي) زعيم حزب النهضة الإسلامية في تونس بعد زيارته لواشنطن وترحيبه بفكرة أن يطال التغيير الأنظمة الخليجية[42].

ولعل ما تشير إليه هذه الفكرة، أنه في الوقت الذي تسعى فيه قطر للمشاركة في بناء شرق أوسط جديد عن طريق استبدال أنظمة الحكم، تعمل السعودية على محاولة الحفاظ على ما تبقى من أنظمة ملكية في المنطقة العربية وحمايتها من رياح التغيير عن طريق تقديم المساعدات المالية لمواجهة تحديات في داخل هذه البلدان مثل الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي.

ثالثاً: امتداد النفوذ الإقتصادي إلى الدول المتحولة وزيادة المصالح عالمياً

إن كان الموقف القطري من القضية السورية قد حكمته فرضية الاستقطاب الطائفي ما بين التياري الشيعي والتيار السني، هذا

الاستقطاب الذي أخذ يتبلور بشكل جلي منذ حرب العراق عام 2003 والذي سبق أن عبر عنه بعض صناع القرار ممن عكسوا مخاوفهم من امتداد الإسلام السياسي الشيعي في الشرق الأوسط على شكل هلال، إلا أن هذا لا يخفي حقيقة أن جزءاً كبيراً من أهداف السياسة الخارجية القطرية تمليه دوافع اقتصادية ذات صلة بقطاع الغاز في الشرق الأوسط.

تعتمد قطر في تكوين ناتجها القومي والحفاظ على رخائها الإقتصادي اعتماداً كلياً على تصدير الغاز الطبيعي لكونها تعد الدولة الثالثة في العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعي بعد روسيا وإيران، وقد احتلت قطر ومنذ العام 2006 المركز الاول بين الدول المصدرة للغاز في العالم[43]، ويوجد في قطر الحقل الأكبر في العالم من حيث المخزون وهو حقل الشمال الذي يقدر احتياطي المخزون المتركز فيه بحدود (900) تريليون متر مكعب، ومن ثم يعد الاستغلال التجاري والصناعي للغاز الطبيعي هو المحور الأساسي للسياسة الإقتصادية القطرية منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي[44].

وهكذا، قامت الإستراتيجيات الإقتصادية لقطر على أساس تحقيق التأمين طويل الأمد لاحتياجات الأسواق العالمية من الغاز الطبيعي كما يحدوها الأمل أن تصبح المنتج الاول للغاز المسال في العالم متجاوزة في ذلك روسيا وإيران، ومن ثم ركزت الحكومة القطرية جهودها لإستغلال مخزونها الهائل من الغاز لأقصى حد ممكن وتنويع أسواق تصديرها، وتخطط شركة قطر للغاز لزيادة

إنتاجها من (10) مليون طن سنوياً إلى (41) مليون طن سنوياً بحلول عام 2014 وتصل تكلفة خطوط التوسع إلى (20) مليار دولار[45].

لكن مشكل قطر الجيوبوليتيكية أنها تجد نفسها أمام عوائق برية تمنع مد أنابيب الغاز إلى الأسواق العالمية، وهو ما يضطرها للإعتماد على ناقلات الغاز بدلاً من الأنابيب المعدنية[*]، وتبدو أسواق الغاز متخمة في أكثر مناطق العالم، ففي إستراليا وخلال السنوات القادمة سيتم بناء ثماني منشآت لإنتاج الغاز، وأميركا الشمالية تبدو مكتفية ذاتياً أما الأسواق الآسيوية فهي تنافسية جداً ما بين الصين وروسيا وآسيا الوسطى والهند وإيران، وتبقى أوروبا بمثابة السوق الأوفر حظاً بالنسبة لقطر، وكان هناك في عام 2009 مشروع لنقل الغاز القطري عبر السعودية ومنه إلى تركيا وأوروبا، إلا أن السعودية واجهت هذا المشروع بالرفض على أساس أنه سيوسع من طموحات جارها الصغير، وإن كانت الإكتشافات لحقول غاز جديدة بالقرب من (إسرائيل) ولبنان وقبرص قد زاد فرصاً أخرى لإستثمار الغاز إلا أن هذا لم يزل مرتهناً بالجغرافيا السعودية من أجل الوصول إلى تركيا وأوروبا[46].

وإن كانت قطر قد عملت على إبداء نوع من الإصلاح في علاقتها مع السعودية من أجل تهيئة الظروف المناسبة لإنطلق مشروع نقل الغاز القطري إلى أوروبا، إذ أخذت العلاقات بين الطرفين تشهد نوعاً من التعافي في آذار عام 2010 عندما أصدر الأمير القطري عفواً، بطلب من الملك السعودي، عن السعوديين المحكومين في السجون القطرية بسبب من مشاركتهم في المحاولة

الإنقلابية الفاشلة عام 1996 والتي دعمتها الرياض لإعادة الشيخ حمد إلى السلطة[47]، إلا أنه مع هذا التجاوز القطري للعقبة السعودية تبقى سوريا ضمن خارطة المشروع المقترح لنقل الغاز بمثابة العقبة الجيوإستراتيجية التي يجب التعامل معها.

بحسب ما أشار إليه الصحفي البرازيلي (Pepe Escobar) في مقالته في (Asia Times) تسعى قطر لبناء مشروع لنقل الغاز مضاد لخط أنبوب نقل الغاز الذي يفترض أن يمتد من إيران عبر العراق باتجاه سوريا لتصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا وهذا المشروع الذي تقدر كلفته بـ(10) مليار دولار سيعزز من مخاوف دول الخليج على أساس أنه سيعمل على ربط دول (الهلال الشيعي) بحزام معدني ذي أهمية إستراتيجية لأوروبا المستهلكة للغاز الطبيعي، وبدلاً من ذلك تقترح أنبوباً مضاداً يمتد من حقل الغاز الأكبر في العالم والذي تتشارك به قطر مع إيران وهذا الأنبوب سيكون تحت السيطرة القطرية لكونه سيمتد من مياهها عبر السعودية باتجاه الأردن حيث خليج العقبة ومنه إلى خليج السويس على البحر المتوسط باتجاه أوروبا[48]، وعليه يعد إسقاط نظام الرئيس (الأسد) ضرورياً من أجل إفشال مشروع خط الغاز الشيعي، خصوصاً أن النظام الجديد في سوريا سوف لن يمانع بامتداد أنبوب الغاز من الأردن باتجاه سوريا ومنها إلى أوروبا أيضاً كمنفد آخر لتصدير الغاز الطبيعي.

ومثلما يوجد هدف إقتصادي وراء التدخل القطري في سوريا، كذلك لم تخلو السياسة الخارجية القطرية من وجود أهداف إقتصادية تسعى إلى تحقيقها عن طريق وقوفها وراء دعم الأنظمة

الجديدة في الدول العربية مثل مصر وليبيا، ففي أثناء الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء القطري، وزير الخارجية الشيخ (حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني) إلى مصر ولقائه رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء أعلن أن بلاده قدمت لمصر مساعدات تقدر بمليار دولار كمنحة ونحو (4) مليارات دولار أخرى ودائع في البنك المركزي المصري[49]، وفي اللقاء الصحفي الذي جمع وزير الخارجية القطري مع رئيس وزراء مصر في 8 يناير 2013 قال الشيخ (حمد) أن قطر سبق أن قدمت مساعدات مماثلة بلغت 2.5 مليار دولار، منها نصف مليار منحة، ومليارات ودائع، إلا أنه تقرر فيما بعد تقديم زيادة إضافية فأصبحت المنحة المقدمة لمصر مليار دولار، والودائع تقريبا أربعة مليارات دولار إذ تم مضاعفة حجم الودائع بمليارين إضافيين[50].

وقد ترافق مع زيارة المسؤول القطري إثارة قضية قناة السويس التي قيل أن قطر تنوي شرائها، إذ سبق أن كشفت قناة (الفراعين) المصرية في برنامج (مصر اليوم) أنه بعيد ظهور المؤشرات الاولية للإنتخابات الرئاسية المصرية والتي كانت ترجح فوز مرشح الإخوان المسلمين (محمد مرسي) حضر رئيس المخابرات القطرية (أحمد بن ناصر بن جاسم آل ثاني) إلى القاهرة في زيارة مفاجئة وعقد اجتماع مع المرشد العام (محمد بديع) ومرشح الرئاسة الليبرالي (حمدين صباحي) وفيه عرض المسؤول القطري رغبة بلاده في شراء قناة السويس على أن تمتلك قطر حق الانتفاع بها مدة (99) عام، كما كشفت القناة أن المرشح السابق عن الإخوان المسلمين

(خيرت الشاطر) سبق له أن اتفق مع أمير قطر على بيع نسبة (70٪) من حقوق القناة[51].

وعندما طرح موضوع هيمنة قطر على مصر بسبب من قضية قناة السويس التي تنوي قطر تأجيرها أو التشارك مع الحكومة المصرية في إدارتها في المؤتمر الصحفي المشترك ما بين وزير خارجية قطر ورئيس وزراء مصر (هشام قنديل)، نفى الوزير القطري صحة هذا الموضوع واصفاً سبب إثارته بأنه لأغراض الاستهلاك السياسي المحلي مشيراً إلى أن مصر بحجمها ومقدراتها البشرية والإقتصادية لا يمكن لأية دولة أخرى أن تهيمن عليها[52]، إلا أن هذا لم ينفي [53]طبيعة الاهداف الأخرى للزيارة وهي العمل على ضخ أموال قطرية في مصر لتنفيذ مشاريع مستقبلية بقيمة (18) مليار دولار في مختلف قطاعات الإنتاج على أن يخصص (10) مليار دولار من هذه الأموال للاستثمار في مشاريع في شرق (بور سعيد) الواقعة على ضفاف القناة[54]، ولعل هذه الاستثمارات الخاصة بالقناة تنسجم مع ما ذكره (شريف سامي) عضو مجلس إدارة الهيئة المصرية للاستثمار من أن إحتفاظ مصر بملكية القناة لا يعني عدم السماح بدخول مستثمرين سواء كانوا محليين أو عرب أو أجانب في مشروعات تنمية حول شريان القناة لتقديم خدمات لوجستية سواء في النقل أو تموين السفن أو غيرها[55].

ولعل محاولة كسب مصر من خلال المساعدات الإقتصادية أصبحت موضوعاً للتنافس بين قطر والسعودية، إذ أدركت السعودية مساعي قطر لمحاولة احتكار السوق المصرية والتأثير في عملية

صنع القرار السياسي فبدأت بمساعٍ مماثلة بتوظيف الورقة الإقتصادية، ففي الوقت الذي بدأ فيه وزير خارجية قطر بزيارة القاهرة كان وزير الخارجية المصري (محمد كامل) يقوم بزيارة رسمية للسعودية للتباحث في سبل تطوير العلاقات الإقتصادية وتكثيف الاستثمارات السعودية في مصر عن طريق استئناف أعمال اللجنة المصرية السعودية المشتركة برئاسة وزيري التجارة والصناعة في كلا البلدين، وقد أعلن المسؤول المصري في مؤتمر صحفي أن السعودية قدمت لمصر حزمة مساعدات تبلغ قيمتها (4) مليارات دولار لدعم الاقتصاد المصري[56].

وتمتلك قطر إستثمارات تقدر بـ(10) بليون دولار في ليبيا وأن مجموعة بروة (Barwa) للعقارات وحدها استثمرت (2) بليون دولار في إنشاء مجمع سياحي على شاطئ طرابلس، وقبل أن يسقط نظام القذافي بالكامل وقعت قطر اتفاقاً مع المجلس الانتقالي بقيمة (8) بليون دولار وفي سبيل أن تحافظ قطر على استثماراتها المستقبلية وتضمن أرباحها، قامت بتمويل قادة الثورة الليبية مثل (عبد الحكيم بالحاج) ورجل الدين (علي صلابي) الذي كان منفياً في قطر، وإن كانت هذه الاستثمارات تبدو كبيرة فإن المستقبل يقدم عروضاً أكبر فالصين وروسيا الدولتان اللتان لم تبديا المساعدة للثورة الليبية تركتا استثمارات وعقود غير منجزة تقدر بثلاثين بليون دولار من المحتمل أن تمنح لمن شارك في دعم الثورة[57].

وبشكل عام، يبدو أن البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية القطرية لا يبدو أنه مقتصر على النفاذ إلى الاقتصاديات العربية

المهمة مستغلة في ذلك طبيعة الظروف الإستثنائية التي تمر بها وحاجتها لرؤوس الأموال الخارجية، بل تعدى الامر ذلك ليصل إلى أوروبا إذ إن الاستثمارات القطرية في فرنسا وحدها تبلغ ما مقداره (800) مليون يورو من مجموع (15 ـ 25) مليار يورو تستثمرها الإمارة القطرية في الخارج، وقد أشارت صحيفة (ليبراسيون) الفرنسية في إفتتاحية عددها ليوم 24 سبتمبر 2012 والذي خصصت فيه ملفاً عن قطر إلى أنه «أن كانت الدبلوماسية دائماً حكراً على الدول العظمى وتشكل وجهاً آخر لقوتها العسكرية، فإنه مع دولة قطر، شهدنا ميلاد شكل آخر من الدبلوماسية التي تعتمد على ثروة تبدو لا متناهية»[58].

وقد أشار الصحفي (ويلي لو دوفين) في مقال سابق له في الصحيفة إلى أن الحكومة الفرنسية أعلنت موافقتها أخيراً على المشروع المثير للجدل والقاضي بتأسيس صندوق لفائدة الضواحي الفرنسية (French banlieues)، الفقيرة التي أهملتها الحكومة وأن قطر سوف تساهم بالجزء الأكبر من أموال هذا الصندوق، وقد سبق أن قدمت قطر هذا المشروع فترة حكم الرئيس (ساركوزي) عندما اقترحت أن تساهم بمبلغ (50) مليون دولار لمساعدة سكان الضواحي الفقيرة عن طريق تأسيس أعمال تجارية صغيرة إلا أن قيمة رأسمال الصندوق ارتفعت من (50) مليون يورو إلى (100) مليون على أن تساهم الجمهورية الفرنسية أيضاً بجزء من الأموال لوضع حد للجدل السياسي نتيجة اقتصار الأموال على مساهمة قطر، وقد أفاض الصحفي في التركيز على الهدف السياسي لهذه

المساهمة على أساس أن هذه الضواحي الفقيرة تقطنها جالية مسلمة يقدر عددها بخمسة ملايين نسمة معظمهم من إصول مغاربية ممن يشعرون أنهم مواطنين فرنسيين من الدرجة الثانية بحيث أن هذا النفاذ القطري لهذه الأحياء يراد به كسب هؤلاء المسلمين، إذ قال: «إن إقتحام قطر لضواحي هذا البلد كي تحل محل جمهورية أصابها الإفلاس هو أمر يستحق أن ندقق فيه مرات عديدة، لأن فرنسا قبلت لأول مرة تفويض جزء من سيادتها لبلد أجنبي»[59].

تبدو الأموال القطرية قد وجدت طريقها للاستثمار في صناعات وقطاعات مختلفة، ففضلاً عن بناء المساجد في فرنسا وإيرلندا تتجه الاموال القطرية كجزء من إستراتيجيتها العالمية نحو الإقتصاديات الغربية، إذ اشترت أسهم في شركة (Louis Vuitton Mot Hennessy) التي تعد التكتل الأكبر في العالم في إنتاج السلع المنزلية الفاخرة، وأسهم في شركة النفط الفرنسية (Total) والمجموعة الإعلامية الفرنسية (Lagardre) فضلاً عن شرائها لنادي (Paris Saint-Germain) وفندق (Carlton) العالمي في مدينة كان، وإن كانت قطر قد امتلكت (13٪) من أسهم المجموعة الإعلامية (Lagardre) التي تمتلك بدورها (7,5٪) من أسهم شركة الفضاء والدفاع الطيراني الأوروبي (EADS) التي تعد الشركة الأم المصنعة لطائرات (Airbus) فإن هذا يجعل منها صاحبة حصص في الشركة الأوروبية العملاقة وتتطلع أيضاً لامتلاك (7,5٪) أخرى من أسهمها بشرائها لحصة (Daimler) صانع السيارات الألمانية، وخارج

الإقتصاد الفرنسي تمتلك قطر أيضاً حصة صغيرة في شركة النفط البريطانية (Royal Dutch Shell) وتسعى لزيادة نسبة حصتها في الأسهم إلى (٪7) كما تمتلك سلسلة متاجر (Harrods) العملاقة في لندن وتعد حامل الأسهم الأكبر في مجموعة الأسواق البريطانية (Sainsbury's)، وأيضاً أصبحت قطر في شهر ديسمبر من عام 2010 عضواً في المجموعة الاستثمارية التي اشترت عملاق صناعة السينما الأميركية (Miramax)[60].

وعلى حد رأي وكالة (رويترز) فإنه: في عام 2012 أصبحت قطر المشتري الأول للثروة السيادية في الملكيات الأوروبية[*]، إذ أنفقت قطر (4,3) بليون دولار في ثماني صفقات شراء شملت القرية الرياضية الأولمبية في لندن ومركز التسوق (Elysees) في باريس، وأضحت هيئة قطر للاستثمار والتي يرمز لها إختصاراً (QIA) صندوق السيادة الأكبر في الشرق الأوسط، وهي تعد من أكبر المستثمرين في قطاع الممتلكات في أوروبا إذ أنفقت هذه الهيئة ومنذ عام 2007 (5,7) بليون دولار في شراء العقارات وكان (٪80) منها في لندن وباريس، وباتت قطر تملك (٪27) من أسهم شركة (Songbird Estates) المالك الأكبر لمرفأ (Canary Wharf) في لندن، وعلى حد رأي الهيئة القطرية فإن لديها (30) بليون دولار لاستثمارها في قطاعات أخرى حول العالم[61]، وتقدر الثروة السيادية التي تملكها قطر والتي تستثمرها في الصين وألمانيا وفرنسا وإسبانيا وبريطانيا والولايات المتحدة والبرازيل ما بين (70 ـ 100) مليار دولار[62].

رابعاً: بناء السمعة الدولية

تولي أغلب دول العالم، ولا سيّما القوى الصاعدة منها اهتماماً كبيراً لمسألة بناء الصورة والسمعة الدولية فهي مرتبطة بشكل وثيق بالدور الذي يمكن أن تؤديه إقليمياً أو عالمياً [63]، وغالباً ما يكون سعة وضخامة ما يكتب عن هذه الدولة في الصحف العالمية سلباً أو إيجاباً عاملاً رئيساً ومؤشراً واضحاً لنوعية صورة وسمعة الدولة، فعلى سبيل المثال، واستناداً إلى مرصد اللغة العالمي (Global Language Monitor) الذي يتابع ويرصد الأخبار الصادرة عن (50) ألف مصدر إعلامي حول العالم كان الحديث عن صعود الصين (The Rise of China) هي القصة الخبرية الأكثر قراءة والأكثر ترددا في وسائل الإعلام المختلفة متفوقاً بذلك على أحداث عامة أخرى مثل أحداث 11 أيلول 2001 وغزو العراق عام 2003 وانتخاب (باراك أوباما) بما في ذلك حدث شهير مثل الزواج الملكي عام 2011[64]، وبغض النظر إن كان هذا الصعود ينظر إليه بشكل سلبي أو إيجابي فإنه دليل على طبيعة ونوعية صورة الدولة وسمعتها التي أخذت بالتشكل في أذهان وعقول الناس وبما يعكس تعاظم تأثير الدولة ونفوذها السياسي.

ومثلما سبق ذكره كانت قطر إمارة منطوية على نفسها ولم تكن سياستها الخارجية أو تطوراتها الداخلية عاملاً مشجعاً على أن تكون موضوعاً جديراً بالمناقشة وكانها مهملة حتى من قبل الكتابات العربية[*]، إلا أن مستوى الأهتمام التي باتت تناله قطر في وسائل الاعلام العالمي ومناقشة سياستها الخارجية في أعمدة الصحف

العالمية قد بدأ يزداد ويتحول إلى ظاهرة ملفتة مع اندلاع الثورات العربية نهاية عام 2010، وكان اختيار الأمير (حمد بن خليفة آل ثاني) من مجلة (The Time) الأميركية واجهة للغلاف بوصفه (رجل العام ـ Person of The Year) 2011 لدوره المحوري في دعم التدخل الدولي في ليبيا[65]، مؤشراً حياً على ازدياد السمعة الدولية لقطر بوصفها دولة مؤثرة في إقليمها أو حتى خارج حدود هذا الإقليم.

ويبدو أن إحدى وسائل بناء السمعة الدولية وتعظيم صورة قطر على مستوى العالم هو من خلال الأداة الإعلامية والمتمثلة بتوسيع نشاطات قناة (الجزيرة) وامتدادها لغوياً باتجاه البلقان فضلاً عن النفاذ إلى الفضاء الإعلامي الأميركي وهو ما تجسد من خلال إعلان مجموعة تلفزيون قطر في نهاية شهر ديسمبر من عام 2012 من أنها اشترت، بحسب بعض المصادر بقيمة (500) مليون دولار، قناة تلفزيونية أميركية تسمى (Current TV) كان قد شارك في تأسيسها عام 2005 نائب الرئيس الأميركي الأسبق (آل غور)، وبحسب الإعلان القطري تعتزم الدوحة تحويل القناة الأميركية التي لا تجذب ما يزيد عن (40,000) مشاهد في الليلة إلى قناة إخبارية تسمى (الجزيرة أميركا) ومن المتوقع لهذه القناة أن تجذب بحدود (40) مليون مشاهد من خلال فتح مقر لها في نيويورك وتأسيس (15) مكتباً إقليمياً فضلاً عن توظيف (300) شخص، إلا أن العملية لا تبدو سهلة فالجمهور الأميركي يحمل صورة سلبية عن قناة الجزيرة التي ينظر إليها بوصفها المروج الدعائي لأشرطة (بن لادن) والناشر الرسمي لأفكار الجماعات الإسلامية في العالم[66].

المصادر

(*) يعد ألكسندر آدلر مؤلف كتاب (الشرق والغرب) واحداً من بين أشهر ثلاثة باحثين فرنسيين مختصين بدراسة الإسلام السياسي إلى جانب (فرانسوا بورغا) مؤلف كتاب (الإسلام السياسي في زمن القاعدة) و(أوليفير روا) مؤلف كتاب (تجربة الإسلام السياسي).

(1) Alexander Adler, Le Figaro, 6 Septembre 2004.

(2) Graham E. Fuller, Islamist Politics in Iraq after Saddam Hussein, Special Report Number (108), 26 Feb 2009, United States Institute of Peace (USIP). At:

http://dspace.cigilibrary.org/jspui/bitstream/123456789/15022/1/Islamist%20Politics%20in%20Iraq%20after%20Saddam%20Hussein.pdf?1.

(3) هاني فارس، السلسلة المتصلة بين فلسطين والعراق ولبنان، المستقبل العربي، العدد (343)، السنة الثلاثون، أيلول، 2007، ص 31.

(4) صالح القلاب، الإسلام السياسي... نهاية قريبة كنهاية الحركة القومية، الشرق الأوسط اللندية، العدد (11132) في 21 مايو 2009.

(5) Robert F. Worth, Qatar, Playing All Sides, Is a Nonstop Mediator, The New York Times, 9 July, 2008.

(6) Herb Keinon, Monday Region's Events Show Why Ironclad Security Deal Is So Necessary, PM Says, Jerusalem Post, 17January 2011.

(7) Benedetta Berti, Israel and the Arab Spring: Understanding Attitudes and Responses to the New Middle East, In, Lorenzo Vidino (Editor), The West and the Muslim Brotherhood after the Arab Spring, Al Mesbar Studies & Research Centre in collaboration with The Foreign Policy Research Institute, United Arab Emirates, February 2013, p 131.

(8) محمود معاذ عجور، قلق في تل أبيب: الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير، السياسة الدولية، السنة السابعة والأربعون، العدد (184) أبريل، 2011، ص ص 130 ـ 131.

(9) في حوار تلفزيوني أجرته الإعلامية المصرية (لميس الحديدي) مع عبد الحكيم عبد الناصر، نجل الرئيس جمال عبد الناصر، أشار فيه صراحة إلى أن العلاقة

الحميمة بين الإخوان المسلمين وأميركا مثيرة للدهشة والشواهد تؤكد وجود اتفاق بين الطرفين على تأمين المصالح الإستراتيجية لواشنطون في المنطقة، وهذه العلاقة مستمرة منذ ما يزيد عن أربعين عاماً وحتى اللحظة التي تصدر فيها الإخوان المشهد السياسي في مصر، للمزيد عن علاقة الإخوان المسلمين بالولايات المتحدة يمكن الرجوع إلى التقرير:

عز الدين سنيقرة، الإخوان المسلمون و(سي آي أيه): علاقات قديمة متجددة، المجلة السعودية، العدد (1575) أيلول / سبتمبر 2012، ص ص 16 - 25.

(10) يشير إستاذ العلاقات الدولية في كلية لندن للإقتصاد والعلوم السياسية (LSEPS) (فواز جرجس) إلى أن العداء بين السياسة الأميركية والحركات الإسلامية يرجع إلى إختلاف المصالح الإستراتيجية لكن طرف أكثر مما هو تعبير عن صراع أيديولوجي ثقافي حضاري، أو بكلمة أخرى إن الخصومة الاميركية للإسلاميين وخلال فترة طويلة كانت مبنية على أساس تهديدهم للمصالح الإستراتيجية أكثر مما هي عداوة ثقافية، راجع كتابه في:

Fawaz Gerges, American and Political Islam: Clash of Cultures or Clash of Interest, Cambridge University Press, New York, 1999.

(11) عز الدين سنيقرة، الإخوان المسلمون و(سي آي أيه): علاقات قديمة متجددة، مصدر سبق ذكره، ص 21.

(12) المصدر السابق، ص ص 22 ـ 23.

(13) صفاء عزب، التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني في قفص الإتهام: حسابات سرية وأهداف سياسية، المجلة السعودية، العدد (1573) يونيو / حزيران، 2012، ص 33.

(14) Ahmed Azem, Qatar ties with Muslim brotherhood affect entire region, The National Newspaper, Dubai, 18 May 2012.

(15) Robert F. Worth, Op.Cit.

(16) Alexander Smoltczyk, the Voice of Egypt's Muslim Brotherhood, DerSpiegel, 15 February 2011. At: http://www.spiegel.de/international/world/islam-s-spiritual-dear-abby-the-voice-of-egypt-s-muslim-brotherhood-a-745526.html.

(17) الجزيرة مباشر في حلة جديدة، صحيفة الوطن القطرية، العدد (5611) في 13 يناير 2011، ص 17.

(18) Taliban, US Begin Talks in Qatar, Voice of America, 29 January, 2012. At: http://www.voanews.com/content/taliban-us-negotiators-meet-in-qatar-138311684/151315.html.

(19) مكتب ميداني للهلال الأحمر القطري بشمال مالي، صحيفة العرب القطرية، في 2 يوليو 2012.

(20) Sarah Field, Qatar's Growing Influence in Africa and the Middle East, Heritage foundation, February 12, 2013. At: http://heritage.org/2013/02/12/qatars-growing-influence-in-africa-and-the-middle-east/#respond.

(21) Robert S. Chase, Emily B. Hill and Paul Kennedy, Pivotal States and U.S. Strategy, Foreign Affairs, Volume (75), Number (1), January - February 1996, pp 33- 51.

(22) Ellinor Zeino-Mahmalat, Saudi Arabia's and Iran's Iraq Policies in the Post-Gulf War Era: Re-Thinking Foreign Policy Analysis in the Gulf at the Intersection of Power, Interests, and Ideas, Dissertation zur Erlangung des Doktorgrades an der Fakult?t Wirtschafts- und Sozialwissenschaften, Fachbereich Sozialwissenschaften der Universit?t Hamburg, Hamburg 2012, p 54.

(23) Lee Smith, The Little Emirate That could: Qatatr Versus Qaddafi, The Weekly Standard, Volume (61), 2011.

(*) باراك بارفي باحث أقدم في مؤسسة (New America Foundation).

(24) Barak Barfi, Why Qatar's new influence won't last, CNN world, 15 May 2012.

At: http://globalpublicsquare.blogs.cnn.com/

(25) Roula Khalaf, Qatar Steps in to Fill Regional Void, Op.Cit.

(26) تايلان بيلجيك، خريطة طريق تركيا نحو موقع أقوى، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (9)، يناير - فبراير، 2011، ص 122.

(27) أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي: مكانة تركيا في الساحة الدولية، ص 417.

(28) المصدر السابق، ص 418.

(29) تايلان بيلجيك، خريطة طريق تركيا نحو موقع أقوى، مصدر سبق ذكره، ص 123.

مع إصرار تركيا ومنذ وقت طويل على اعتبار نفسها جسراً بين الشرق والغرب بسبب من توزع جغرافيتها ما بين جزء أعظم يقع في قارة آسيا وجزء أصغر في قارة أوروبا، نجد أن البعض مثل (صاموئيل هانتنغتون) ينتقد فكرة أن تبني تركيا هويتها على أساس أنها جسر يربط بين الشرق والغرب كون أن الجسر على حد تعبيره «ليس إنتماء ولا هوية»، راجع ذلك في كتابه:

Samuel P. Huntington, The Clash of Civilizations and The Remaking of World Order, Touchstone, First Edition, New York, 1997, p 149.

(30) ستيفين غلين، الإسلاميون في السلطة، المجلة السعودية، العدد (1573)، يونيو/ حزيران 2012، ص ص 16 ـ 17.

(31) هشام بن عبد الله العلوي، بين القومية والإسلامية: عودة نحو المستقبل في العالم العربي، صحيفة القدس العربي اللندنية، العدد (6275) في 7 أغسطس 2009، ص 18.

(32) بشير عبد الفتاح، التحالفات البديلة والعلاقات التركية ـ الإسرائيلية، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد (183)، يناير، 2011، ص 143.

(33) Israel to sever ties with Qatar, The Daily Star, Beirut, 26 August, 2011, page 8.

(34) Barak Ravid, Israel rejects Qatar bid to restore diplomatic ties, Op.Cit.

(35) Haaretz Editorial, A shameful rejection, Haaretz, 20 May 2010.

(36) Tamara Walid, Qatar would 'welcome' Israel in 2022, The National, Dubai, 11 November 2009.

أشارت صحيفة العرب اللندنية إلى أمير قطر أصر قبل الزيارة على أن يكون الرئيس (عباس) في إنتظاره في القطاع لإستقباله، وعلى حد رأي الصحيفة أن السبب الرئيس وراء إضطرار الرئيس (عباس) إلى الحضور إلى قطاع غزة للقاء أمير قطر يكمن في وجود أعمال تجارية وإستثمارات لفائدة أبنائه في الدوحة وهو لا يرغب في تعريض هذه المصالح إلى الخطر في حال عدم إستجابته بشكل إيجابي مع الزيارة القطرية، للمزيد ينظر:

أمير قطر في غزة: (إسرائيل) تعلن الغضب وتضمر السرور، صحيفة العرب اللندنية، العدد (9082) في 23 / 10 / 2012.

(37) Bernard Haykel, Qatar and Islamism, Norwegian Peace Building Resource Center, Policy Breif, Febreuary 2013, p 2.

(38) Harriet Sherwood, Barack Obama visits Israel in effort to boost relations with Netanyahu, The Guardian, 20 March 2013.

(39) Herb Keinon, Netanyahu Apologizes to Turkey Over Gaza Flotilla, The Jerusalem Post, 22 March 2013.

(40) Guney Yildiz, PKK Kurdish deal with Turkey may worry Iran and Syria, BBC News, 10 May 2013. At:

http://www.bbc.co.uk/news/world-europe-22471423.

(41) Neil MacFarquhar, Sunni Leaders Gaining Clout in Mideast, New York Times, 27 November 2012.

(42) عقل العقل، الغنوشي يكشر عن أنيابه، صحيفة الحياة اللندنية، في 13 ديسمبر 2011، ص 14.

(43) Peter GoogSpeed, Qatar s Divided World, The National Post, Canada, In 26 February 2012.

(44) محمد سعد أبو عامود، محددات صناعة الغاز في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة السياسة الدولية، العدد (168)، السنة الثالثة والأربعون، يوليو، 2007، ص 36.

(45) المصدر السابق.

ذكر وزير الطاقة القطري أن قطر ومن أجل زيادة إنتاجها السنيو من الغاز الطبيعي تحتاج إلى تطوير إسطولها من ناقلان الغاز، مبيناً أن قطر ستنفق ما يقدر بـ(15) مليار دولار لإضافة (70) ناقلة جديدة إلى إسطولها لتصدير المزيد من الغاز، راجع في ذلك:

محمد سعد أبو عامود، مصدر سبق ذكره.

(46) Felix Imonti, Qatar: rich and dangerous eyes Syria, The Christian Science Monitor, September 19, 2012.

(47) Sultan Sooud Al Qassemi, How Saudi Arabia and Qatar Became Friends Again, Op. Cit.

(48) Pepe Escobar, Why Qatar wants to invade Syria, Asia Times, 28 September 2012.

(49) مصطفى عمارة، قطر تمنح مصر مليار دولار وتودع في بنوكها 4 مليارات، الزمان البغدادية العدد (4396) في 9 كانون الثاني 2013.

(50) حزمة مساعدات قطرية لمصر بتوجيهات الأمير، الوطن القطرية، العدد (6338) في 9 يناير 2013.

(51) يمكن مشاهدة البرنامج الذي عرض على قناة (الفراعين) المصرية على موقع (YouTube) على الرابط التالي:

http://www.youtube.com/watch?v=SdMvjaIyXB4

(52) النص الكامل للمؤتمر الصحفي المشترك بين رئيس وزراء قطر ورئيس وزراء مصر، صحيفة الوطن القطرية، العدد (6338) في 9 يناير 2013، ص 3.

(53)

(54) قطر تقدم حزمة مساعدات إضافية لمصر، صحيفة القدس العربي اللندنية، العدد (7327) في 9 يناير 2013.

(55) خالد عمر عبد الحليم، بن جاسم: لم نسمع عن شراء قطر أو تأجيرها قناة السويس إلا من الإعلام المصري، صحيفة المصري اليوم، العدد (3131) في 8 يناير 2013.

(56) السعودية تدعم مصر بـ4 مليارات دولار، المجلة السعودية، 7 يناير 2013 على الرابط:

http://www.majalla.com/arb/2013/01/article55241448

(57) Felix Imonti, Qatar: rich and dangerous eyes Syria, The Christian Science Monitor, September 19, 2012.

(58) A la une: Qatar, OPA sur la banlieue, libération, 24 Septembre 2012.

(59) Willy Le Devin, Le Qatar a les banlieues en ligne d'émir, libération, 21 Septembre 2012.

(60) Peter Martino, The Qatari Takeover of France, Gate Stone Institute, International Policy Council, 10 October, 2012. At: http://www.gatestoneinstitute.org/3392/qatar-france.

(*) صناديق الثروة السيادية هي عبارة عن ترتيبات استثمارية ذات غرض محدد تملكها الدول نتيجة وجود فوائض متحققة في موازين المدفوعات وتوافر الإحتياطيات الرسمية بالعملة الأجنبية، وهذه الصناديق ليست في مجموعة واحدة متجانسة ولكنها تختلف من حيث أهدافها وإستراتيجياتها في الإستثمار فمنها ما يكون على شكل صناديق مدخرات وهذه تهدف إلى إدخار موارد لأجيال المستقبل أو قد تكون على شكل صناديق تنمية تعمل أساساً على تمويل

المشروعات الإقتصادية أو تشجيع السياسات الصناعية التي ترفع إمكانات نمو الإنتاج في الدولة أو قد تكون على شكل مؤسسات استثمار الإحتياطي، للمزيد يمكن الرجوع إلى:

حسن حجازي، قوة جديدة في الإقتصاد العالمي: صناديق الثروة السيادية بعد الأزمة المالية، السياسة الدولية، العدد (184)، السنة السابعة والأربعون، أبريل، 2011، ص ص 154 - 157.

(61) Qatar SWF is top European property buyer, arabianbusiness, 19 August 2012. At: http://www.arabianbusiness.com/qatar-swf-is-top-european-property-buyer-470286.html.

(62) Peter Goodspeed, Qatar's divided world, Op.Cit.

(63) Peter van Ham, The Rise of the Brand State: The Postmodern Politics of Image and Reputation, Foreign Affairs, Volume (80), Number (5), September - October, 2001, pp 2-6.

(64) Michael Beckley, China's Century: Why America's Edge Will Endure, International Security, Volume (36), Number (3), winter 2011- 2012, p 41.

(*) مثال ذلك أن كتاباً خاصاً بتحليل السياسات الخارجية للدول العربية صدر في العام 2008 عن الجامعة الأميركية في القاهرة وشارك في تحريره إثنان من كبار المختصين بدراسة النظام العربي وهما (بهجت القرني وعلي الدين هلال) لم يتطرق إلى السياسة الخارجية القطرية، ربما لم تكن آنذاك موضوعاً يستوجب الإهتمام الأكاديمي رغم أنه تناول السياسة الخارجية لدول صغرى مثل المغرب والأردن وحتى الإمارات العربية المتحدة، للمزيد يمكن الرجوع إلى:

Bahgat Korany and Ali E. Hillal (Editors),The Foreign Policies of Arab States: The Challenge of Globalization, The American University in Ciro Press, 2008.

(65) Tony Karon, Sheikh Hamad bin Khalifa al Thani, The Time, 14 December 2011.

(66) Fabrice Rousselot, Al-Jezira sur la voie de l'Amérique, libération, 8 janvier 2013.

الفصل السادس

مصادر القوة
في السياسة الخارجية القطرية

تمهيد

مع التأكيد على حقيقة أن السياسة الخارجية القطرية اعتمدت في توسيع نطاق دورها السياسي على أدوات عدة مثل الإعلام والمال والعلاقة مع تنظيمات الإسلامي السياسي، تبقى السياسة الخارجية عرضة لضغوط داخلية أو خارجية يمكن أن تتلقاها كنتيجة حتمية لنمط التفاعلات الدولية والإقليمية، وقد تضطر الكثير من الدول إلى تعديل أو تكييف سلوكها الخارجي تبعاً لهذه الضغوط، فلو اعتمدنا على أسلوب المقارنة من أجل أيضاح تعرض الدولة لضغوط تفرضها نوعية سياستها الخارجية نجد أن السعودية على سبيل المثال وبسبب من علاقتها مع الولايات المتحدة ومواقفها في حرب الخليج الثانية عام 1991 وحرب العراق عام 2003 قد جعلها تتلقى إرتدادات لهذه السياسة على شكل موجات رفض داخلي، وهذه المقارنة أو المقاربة التأريخية تفسح المجال أمام إثارة السؤال التالي: هل من الممكن أن تتلقى السياسة الخارجية القطرية

إرتدادات داخلية بسبب من أنها الدولة الخليجية الوحيدة التي لها علاقات واضحة وصريحة مع (إسرائيل)؟

قد يبدو من الصعوبة بمكان تشبيه الأنموذج القطري بالأنموذج السعودي على اعتبار أن الأخيرة شابت علاقتها مع التنظيمات الإسلامية إشكالات فكرية لكونها حاولت الجمع ما بين النقيضين، بوصفها موطن المقدسات الإسلامية من جهة وأرض مفتوحة للوجود العسكري الأجنبي من جهة ثانية، وهذه الاشكالية تخلو منها العلاقة القطرية مع التنظيمات الإسلامية، فضلاً عن ذلك اتخذت قطر مواقف مؤيدة لحركات الإسلام السياسي في فلسطين بالضد من السياسة الإسرائيلية وهو ما أسهم في زيادة رصيدها الرمزي لدى هذه الحركات.

واتساقاً مع بعض ما تم ذكره، وفي إطار معالجة مصادر القوة التي أخذت تشجع قطر على تأدية دور إقليمي في المنطقة، انطلق (سلطان بركات)، من مدرسة لندن للإقتصاد (LSE)، في محاجته التحليلية بأن قطر توافرت لها بعض العناصر التي ساعدت على صعود دورها الإقليمي متمثلة بالثروة المالية التي بحوزتها فضلاً عن الرؤية والإرادة الخاصة بصناع القرار، وبشكل عام اعتمدت قطر على مجموعة إستراتيجيات لتوطيد هذا الصعود وهذه الإستراتيجيات الثلاث هي: **اولاً**: التحرير الاقتصادي والسياسي، **وثانياً**: الحفاظ على تبني سياسة خارجية مستقلة، **وثالثاً**: هو مشروع توسيم الدولة (Branding State)[1].

وفيما يتعلق بالإستراتيجية الأولى، نجد أن التحرير الإقتصادي

(Economic Liberation) هو ما تحقق فعلاً عن طريق رفع مستوى النمو الإقتصادي السنوي الذي تحققه قطر والذي جعل من الفرد القطري صاحب الدخل السنوي الأعلى في العالم متوفقاً بذلك على دول مثل (لوكسمبورغ وبروني والنرويج)[2]، وحققت قطر بعض الإنجازات في مجال التحرير السياسي مثل إصدار دستور وانتخاب مجلس نيابي، وهذه السياسات ساعدت على خلق بيئة داخلية ملائمة من ناحية توفير الدعم للنظام السياسي القائم وإضعاف الإهتمام الشعبي بنوعية اتجاهات السياسة الخارجية، ويبدو أن الإستراتيجية الثانية كشفت عن حالة القطيعة مع الماضي عندما كانت السياسة القطرية متناغمة إلى حد التطابق مع نظيرتها السعودية، وتبقى الإستراتيجية الثالثة بوصفها الحالة الجديدة في السياسة الإقليمية، وتوسيم الدولة يقصد به العمل على تقديم صورة إيجابية عن المجتمع والدولة من خلال تبني إجراءات وإنجازات علمية وثقافية.

لقد خصصت قطر مبلغ قدره (100) مليار دولار من أجل بناء المدينة التعليمية في الدوحة (Education City)[3]، وقد أصبحت هذه المدينة مقراً لفروع أهم المؤسسات العلمية والتعليمية في العالم مثل معهد (Brookings) ومدرسة (George Town) للشؤون الخارجية، ومؤسسة (Rand) الاميركية فضلاً عن افتتاح فروع لجامعات عالمية مثل (Cornell) و(Texas) و(Virginia Commonwealth) و(Carnegie Mellon of Pittsburgh)[4].

وقد تكون هذه الإستراتيجية هي التعويض عن افتقار السياسة

القطرية للأيديولوجيا، إذ غالباً ما كان الدور القيادي مرتبطاً بأنموذج أيديولوجي وهو ما يبدو مفقوداً في الحالة القطرية، فما يعطي التمايز ما بين الحالة القطرية والنماذج القيادية التقليدية التي ظهرت في العالم العربي هو ليس فقط عناصر القوة التي اعتادت القوى التقليدية التعويل عليها مثل القوة العسكرية والنمو الاقتصادي والحجم السكاني الكثيف بل أيضاً تمثل الإفتراق في غياب الإنموذج الأيديولوجي، ومن ثَمّ إن مسعى قطر لصناعة صورة إيجابية عن الإمارة عن طريق تحويلها إلى دولة عصرية مدنية وفاعل دولي مساهم في النشاطات العالمية ومشارك نشط في المنظمات الدولية يقدم الإنموذج الفكري الذي تهتدي به السياسة الخارجية القطرية والذي يرسم صورة لملامح ما تريد أن تفعله والموقع الذي تسعى اليه في الخارطة العالمية.

وعلى هذا الأساس، دعمت قطر دبلوماسيتها بالأموال التي تقدمها، فضلاً عن الـ(100) مليون دولار التي أعطتها قطر كهبة لمساعدة ضحايا إعصار (كاترينا) في الولايات المتحدة كذلك أنفقت قطر (1,5) بليون دولار لإنشاء مصفاة نفط في زيمبابوي وبناء مجمع سكني ضخم في السودان وإنفاق (350) مليون دولار لبناء مشروع سياحي في سوريا[5]، كما ساهمت قطر، بالتشارك مع الدول الكبرى، بمبلغ (20) مليون دولار لهاييتي لمساعدتها في إعادة بناء قطاع الصحة والتعليم والإسكان في هذه الجزيرة التي تعرضت لزلزال عام 2010[6].

وفي إطار مشاركتها في المنظمات الدولية، التي أريد بها أن

تعكس جهودها في التعاون الدولي وتعزيز السلام والتنمية العالمية وبما قدم صورة إيجابية عن نشاطها ودورها حصلت قطر على أحد المقاعد المخصصة للقارة الآسيوية للمجلس الإقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في عام 2001 وتم اختيار قطر عضواً في اللجنة الإعلامية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2004 وتسنمت قطر في 17 يناير 2004 رئاسة مجموعة السبعة والسبعين والصين، وتسنمت رئاسة منظمة المؤتمر الإسلامي لمدة ثلاث سنوات (2000 ـ 2003) كما تم انتخاب قطر عضواً غير دائم في مجلس الأمن الدولي لفترة عامين (2005 ـ 2007)، وقدمت قطر مرشحها لمنصب رئيس الجمعية العمومية للأمم المتحدة خلال الجلسة الـ(66) التي بدأت في شهر سبتمبر عام 2011، فضلاً عن ذلك تم انتخاب قطر في عضوية عدد من اللجان والمجالس المحورية في المنظمة الدولية مثل لجنة حقوق الإنسان ولجنة التنمية المستدامة والمجلس الإقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن الدولي[7].

بكلمة أخرى، إن ما ساعد قطر على بناء دورها الإقليمي وتقليص مساحة عناصر الضعف الجيوبوليتكية أو غيرها والتي يمكن أن تعوق تبنيها سياسة خارجية نشطة هي:

أولاً: المنطقة العازلة ما بين السياستين

في ظل المتغيرات الدولية الجديدة يتبين بشكل واضح للمراقبين وصناع القرار أن صياغة القرارات الخارجية هي نتاج ذلك

التداخل الواضح ما بين الديناميات الداخلية والخارجية إلى حد أضحى من الصعوبة إقامة حدود فاصلة بين ما يندرج ضمن السياسة الداخلية وما يرتبط بالممارسة الخارجية للدولة[8]، وهذا يلغي إبتداءاً وجود منطقة فاصلة أو عازلة ما بين السياستين الداخلية والخارجية.

ونعني بالمنطقة العازلة إيجاد مساحة فراغ أو عدم ترابط نسبي ما بين ديناميكيات السياسة الداخلية ومثيلتها الخارجية من أجل الحيلولة دون ارتداد آثار السياسة الخارجية وإمتدادها نحو الداخل بشكل سلبي قد يضطر معها صانع القرار إلى تعديل السلوك الخارجي، وغالباً ما كان إيجاد المنطقة العازلة يتم عن طريق توفير بيئة داخلية ملائمة تتميز بالوفرة الإقتصادية للإفراد مما يصرف الأنظار عن توجهات الخارج الأمر الذي يلغي أي ضغوط يمكن أن تتعرض لها السياسة الخارجية.

مثلما مر ذكره، اعتمدت قطر في سياستها الخارجية على مجموعة أدوات مثل الثروة المالية والإسلام السياسي والإعلام المؤثر، تمكنت بها من تحقيق انتقال في دورها الإقليمي من الوسيط إلى الفاعل لكن السؤال الذي يبدو من المشروع أن يثار هنا أنه مع وجود وسائل تنفيذ السياسة الخارجية هذه، هل يمكن الحديث عن عناصر ضعف يمكن أن تقلب موازين السياسة الخارجية القطرية؟ بالتأكيد ان قطر كإمارة صغيرة الحجم تعاني من إشكالات جيوبوليتيكية حاولت القفز عليها من خلال تفعيل عناصر أخرى، بيد أن هذا قد لا يكون مانعاً أمام حدوث تغيير وتبدل في

عناصر القوة نفسها نتيجة التعرض لتقلبات أو تراجع في درجة فاعليتها.

من المتوقع أن تظل قطر حتى وقت طويل تتمتع بالثروة المالية على أساس أن الغاز الطبيعي يمثل عصب الحياة الصناعية في الغرب المتقدم وهي تملك مشاريع طموحة لزيادة طاقتها التصديرية وبما ينعكس إيجاباً على إقتصادها الوطني ودورها الإقليمي بيد أن المشكلة قد لا تكمن في هذا العنصر بل في الإسلام السياسي.

إن أكثر ما يثير الشك في قدرة قطر على التحكم بتنظيمات الإسلام السياسي هو إحتمالات التراجع في شعبية التيارات الإسلامية بسبب من سوء إدارتها للبلدان التي تحكمها بما يخلفه ذلك من تصاعد الانتقادات للسياسة القطرية كونها الداعم لهذه التنظيمات، كذلك قد تتعرض السياسة القطرية لما سبق أن جابهته السعودية في علاقتها مع الحركات الإسلامية الأصولية عندما بلغت هذه العلاقة نقطة التقاطع.

لم تكن السعودية وحدها من عمل على توظيف الإسلاميين لأهداف سياسية، إذ نهج الرئيس السادات ذات الطريقة عندما قرر الانفتاح على الحركات الأصولية خدمة لأغراض محددة: تصفية النفوذ الناصري وضرب كل ألوان الحركات اليسارية، وقد تنامت هذه الرغبة بعد صعود نجم الإسلام السياسي على أثر الهزيمة التي مني بها التيار القومي في حرب حزيران عام 1967، وبدل أن يعمد إلى مواجهة هذه النكسة بمراجعة موضوعية للطروحات السياسية قرر الدخول في لعبة توظيف الإسلام السياسي كسلاح ضد خصومه

وكان أمله من وراء ذلك إزالة منافسيه من الساحة فضلاً عن تعزيز قاعدته الجماهيرية بموازاة قاعدة الناصريين واليساريين.

والمشكلة في عدم نجاح هذا المخطط أن العلاقة بين الطرفين وصلت إلى نقطة تقاطع بسبب من تطورات لم تنجح معها السياسة المصرية في التوفيق ما بين مواكبة هذه التطورات والحفاظ على علاقة قوية مع الإسلاميين، فبرنامج الانفتاح الإقتصادي الذي تبناه في السبعينيات تلبية لمتطلبات التغيير وتوفير مستوى معيشة مقبول قد تحول إلى نقطة خلاف مع الإسلاميين، كذلك كانت السياسات التي أراد بها تعزيز مكانة مصر الإقليمية مثل الصلح مع (إسرائيل) والانفتاح على الغرب قد أوصلت العلاقة بين الطرفين إلى نهاية مسدودة، ومنذ ذلك الحين توالت المجابهات بين نظام السادات ومختلف أشكال التنظيمات الإسلامية والحركات الإصولية[9].

وعلى المنوال ذاته استمرت السعودية وبرغم إغتيال السادات على يد هذه الجماعات الأصولية بالتعاون معها، وما تميزت به السعودية عن التجربة المصرية أن المملكة نجحت في توظيف الإسلام السياسي لعقود وإستخدمته بالضد من الأنظمة الثورية العلمانية التي كانت تشكل تهديداً لوجود نظامها الملكي ـ القبلي وبلغت هذه العلاقة ذروتها في عقد السبعينيات عندما شاركت السعودية بقوة في تجنيد المتطوعين للذهاب إلى إفغانستان وقتال السوفيت، ولكن في نهاية عقد السبعينيات أيضاً أخذت هذه الحركات تشكل خطراً على المملكة نفسها بعد أن تعاظم نفوذها وبدأت الإضطرابات تندلع في الحجاز وتنامى إلى علم السلطات

السعودية أن هناك مجموعات في الجيش النظامي تعمل لصالح الجماعات الإسلامية وتمكنت هذه المجاميع من مهاجمة بعض القرى والسيطرة على أجزاء من طرق ثانوية ونجحت هذه الجماعات في السيطرة على أجزاء من مكة والمدينة، وكان آخر هذه التطورات هو حادثة الحرم المكي عندما تمكن عدد من أعضاء (حركة الثوار المسلمين في شبه الجزيرة العربية) من السيطرة على المسجد الحرام والاحتماء به[10].

إذاً على ما يبدو أن التطورات الإقليمية والدولية فرضت على السعودية توجهات معينة لم تستطع معها التوفيق في علاقة تجمع ما بين أطراف متناقضة في غاياتها، فهل من الممكن أن تواجه قطر المصير نفسه؟.

من المؤكد أن ثمة اختلاف ما بين الحالتين السعودية والقطرية، فالمجتمع السعودي مقارنة بنظيره القطري يبدو منغلقاً على نفسه ومحافظاً بدرجة كبيرة، فضلاً عن ذلك أن طبيعة العقيدة الوهابية التي تتخذ منها المملكة أيديولوجية سياسية واجتماعية أسهمت بذاتها في توليد الجماعات المتطرفة وهي حالة تبدو مفقودة في الأنموذج القطري، ولا يمكن أن نغفل عن حقيقة أخرى هي أن عدد سكان قطر الصغير جداً وطبيعة الرفاهية التي توفرها الدولة للمجتمع قد تكون سداً منيعاً أمام أي تنامي للحركات الأصولية، وإن كانت السعودية قد واجهت إشكالات في علاقتها مع الإسلاميين بسبب من أن هؤلاء بدأوا بالظهور من داخل مجتمعها ولا سيّما بعد عودتهم من أفغانستان أوائل التسعينيات ومواجهتهم

لمشاكل الاندماج والتكيف مع المجتمع بعد تجربة استثنائية الأمر الذي أسهم في توليد طبقات من السخط والانتقاد للنظام الحاكم، فإن قطر بعيدة كل البعد عن هذه التجربة الداخلية.

على هذا الأساس يبدو أن عدم وجود انتقاد قطري داخلي ترد في جزء منها إلى الدور الذي تمارسه قناة الجزيرة التي توجه إنتباه الرأي العام نحو قضايا خارجية دون مناقشة للقضايا الداخلية، إلا أنه في الوقت نفسه يرد التفسير أيضاً إلى عدم وجود شكاوى داخلية ذات طابع إقتصادي، فالمواطن القطري يبلغ معدل دخله السنوي قرابة الـ(84) ألف دولار أميركي وهو دخل مرتفع يبلغ ضعف دخل الفرد الأميركي ولا سيّما أن النمو الإقتصادي لقطر، والذي يمثل الزيادة المضطردة في مستوى دخل الفرد يبلغ بحدود (19٪) وهو يعد أعلى نمو يحققه إقتصاد على وجه الأرض[11]، فضلاً عن ذلك إن عدد سكان قطر الكلي يبلغ بحدود (1,500) مليون وخمسمائة ألف نسمة، إلا أن عدد المواطنين ممن يحملون الجنسية القطرية، بحسب إحصاءات البنك الدولي، يبلغ بحدود (250) ألف نسمة[12]، مما يعني أن أكثر من (70٪) من سكان قطر هم من الأجانب سواء كانوا عرباً أو آسيويين[13]، وعليه فإن نسبة (30٪) التي تعد أقلية بالحسابات العددية لا تمثل أي خطر اجتماعي على النظام السياسي من ناحية بزوغ مطالب إصلاحية ولا سيّما أن هذه الأقلية تعيش في ظل أوضاع إقتصادية ممتازة[*]، وعليه فإن قطر وجدت حرية واسعة في تقرير نوعية سياستها الخارجية وبناء علاقاتها الدولية بعيداً عن الضغط أو القيد الداخلي بسبب من

العلاقة الكامنة ما بين انخفاض نسبة المواطنين الأصليين مقارنة بالعدد الكلي لسكان الدولة وغياب المطالبة بالإصلاح الداخلي، إذ أشارت بعض الدراسات الرسمية إلى أن المواطن القطري ليس له أية مطالب بحرية الإعلام والصحافة أو تشريع انتخابات برلمانية نزيهة أو تقييد سلطان الملك وإنشاء ملكية دستورية أو خلق رقابة على أعمال السلطة التنفيذية فكل هذه المطالب غير واردة في اهتمامات القطريين، إذ أظهرت نتائج أحدى الاستطلاعات التي أجراها مركز بحثي تابع لجامعة قطر إن القطريين أقل اهتماماً بالديمقراطية والمشاركة السياسية عما كان عليه الوضع قبل انطلاق الثورات العربية، وإن كانت هذه التوجهات هي القاعدة العامة لدى القطريين إلا أن هذا لم يمنع أمير قطر من الإعلان عن إجراء انتخابات لمجلس الشورى في 2013 كتحرك وقائي يراد به رفع الحرج عن النظام الذي يساند الثورات المطالبة بالحقوق وسيادة الدستور، وتقديم صورة إيجابية عن تطور ديمقراطي بدأ يجري في قطر وإن كان شكلياً[14].

ولا شك في أن هذه الحقائق توحي حتماً أن الداخل القطري لا يمكن أن يكون عنصر ضغط على صانع القرار بسبب من مستوى الرفاهية الذي توفره الحكومة لمواطنيها، وهكذا وعلى الرغم من أن قطر تصنف بحسب دراسات مؤسسة (Freedom House) المعنية بتحليل مدى ديمقراطية الدولة من عدمها، بأنها دولة غير حرة (Not Free)[15]، إلا أن قطر تعيش في ظل استقرار سياسي داخلي ربما يعد الأكثر صلابة مقارنة بباقي دول مجلس التعاون الخليجي.

ولم يكن الخليج العربي بمعزل عن التأثر بظاهرة ثورات الربيع العربي،ـ إذ أخذت تبرز بعض المظاهر الاحتجاجية كناية عن انتقال العدوى، ففي مارس 2011 تلقى الملك عبد الله بن عبد العزيز عريضة حملت عنوان (إعلان وطني للإصلاح.. نداء من مثقفين سعوديين للقيادة السياسية) دعته إلى إقامة نظام ملكي دستوري والدعوة لوضع برنامج زمني للبدء بالإصلاحات المنشودة، وفي البحرين تحولات الاحتجاجات إلى تظاهرات مستمرة للمطالبة بإسقاط النظام الملكي والتحول إلى جمهورية، وفي سلطنة عمان قدم الشبان عريضة إلى السلطان قابوس في فبراير 2011 تضمنت مطالبات بالحقوق السياسية والمدنية وتعديل مجلس الشورى وتعيين رئيس لمجلس الوزراء فضلاً عن تعزيز سلطة الأجهزة الرقابية لحماية المال العام وقد تحولت الاحتجاجات في السلطنة في بعض الأحيان إلى مواجهات مع الشرطة، وفي الإمارات وجه مثقفون وأكاديميون رسالة غير مسبوقة إلى الشيخ (خليفة بن زايد آل نهيان) في مارس 2011 تطالبه بإعادة النظر في تحديد طريقة اختيار ممثلي الإمارات في المجلس الوطني على نحو يحقق انتخاب جميع أعضاء المجلس من قبل المواطنين وتعديل المواد الدستورية ذات الصلة بالمجلس الوطني، كما دخلت الكويت في أزمة مستمرة ما بين الحكومة والعائلة المالكة من جهة والبرلمان من جهة أخرى[16]، وإن كانت دول الخليج الخمس جميعها أخذت تعيش واقع التأثر بتداعيات الثورات العربية مما دفعها إلى اتخاذ إجراءات مالية مثل تقديم مكرمات ملكية بمليارات الدولارات، ففي

السعودية أطلق الملك ما أسماه بـ(الثورة الإقتصادية) من خلال صرف رواتب ومكافآت واستحداث (60) ألف وظيفة عسكرية جديدة واعتماد (250) مليار ريال سعودي لدعم خطط الإسكان، كما قرر ملك البحرين صرف مبلغ ألف دينار بحريني أي ما يعادل (2630) دولار أميركي لكل أسرة وتوفير (20) ألف فرصة عمل جديدة، فيما أعلن السلطان (قابوس) عن توفير (50) ألف فرصة عمل للمواطنين ومنح (150) ريال شهرياً لكل باحث عن عمل حتى توظيفه[17].

وبإزاء هذه الأحوال في دول الخليج الخمس كانت قطر تبدو بوصفها الإمارة الوحيدة التي ربما لن تشهد أية مظاهر إحتجاجية أو مطالبات سياسية، وبما يدلل على وجود منطقة عازلة ما بين السياسة الداخلية والخارجية باعتبار أن البيئة الداخلية القطرية ملائمة ومناسبة لإبداء تحركات خارجية دون تخوف من آثارها الارتدادية.

ولو أردنا النظر إلى الأمر من زاوية أخرى، فيبدو أن قطر يراودها الشعور بأنها لا تتلقى هذه التأثيرات بسبب من الجمع الازدواجي ما بين المؤيد والمعارض للفعل السياسي الواحد فهي وفرت القاعدة لغزو العراق ولكنها في ذات الوقت أدانت هذا الغزو بشدة من خلال قناة الجزيرة، هذه الإدانة التي بلغت مستوى أن الرئيس الأميركي آنذاك (جورج ووكر بوش)، حسب ما ورد في المقال الذي نشره الصحفي الفرنسي (فابريك روسيلو - Rousselot) في (ليبراسيون) بعنون (الجزيرة في طريقها إلى أميركا) واستقى معلوماته من وثائق سرية تم تسريبها إلى الصحافة

البريطانية، إقترح على (توني بلير)، في نوبة غضب، قصف مقر قناة الجزيرة في الدوحة بسبب من وقوفها، على حد رأي بوش، إلى صف العدو المتمثل بالمقاتلين المتطرفين من تنظيم القاعدة نتيجة التغطية الإخبارية التي كانت تقدمها (الجزيرة) إثناء متابعتها لمعارك الجيش الأميركي في الفلوجة[18].

كذلك نجد أن قطر في الوقت الذي تؤيد فيه التنظيمات الإسلامية في العالم العربي وتوفر لها الدعم المادي والإعلامي إلا أنها أيضاً تتمتع بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة ومع إسرائيل، ولعل هذه هي حقيقة الصورة التي تتسم بها السياسة الخارجية من أنها تجمع ما بين المتناقضات في وقت واحد وعلى حد قول (سلمان الشيخ) مدير معهد (Brookings) في الدوحة إن «قطر تسعى وتعمل على محاورة الجميع بشكل فريد من نوعه»، مضيفاً «أن السياسة القطرية لا تتبع منطق من ليس معنا فهو ضدنا»[19].

وعلى ذات المنوال يفسر (غيدو شتاينبيرغ، Guido Steinberg) من المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية (Stiftung Wissenschaft und politik) سياسة قطر الخارجية بأنها تفتقر للأيديولوجيا الواضحة والثابتة، فهي ليست لها مرجعية فكرية جامدة بل «ما تتسم به أكثر هو سعيها لأن تكون محور قوة في الإقليم بغض النظر عن طبيعة التحالفات التي تربطها بالأطراف والفاعلين، وأن أمير قطر نفسه ذو براغماتية شديدة فهو يؤيد الغرب في سياساته ويؤيد الإسلاميين أيضاً في طروحاتهم، ولا يرى في ذلك أية مشكله»[20].

بشكل عام يبدو أن قطر تشعر بأنها بمأمن من أن تستهدف من المتشددين لأنها لا تمثل مركزاً دينياً مثل السعودية وأن سكانها أقل من أن يثير خطراً، فضلاً عن عدم وجود توجهات إسلامية في الداخل القطري وأنها نجحت في بناء علاقات جيدة مع الحركات الاسلامية لتكون أشبه بالمصدات الدفاعية أمام أي استهداف من هؤلاء الإسلاميين، ولهذا تختلف العلاقة القطرية مع الحركات الإسلامية عن العلاقة التي ربطت السعودية بهذه الحركات ومن ثم تعرضت للتدهور في السنوات الأخيرة.

إلا أن الواقع القطري لم يكن مختلفاً كلياً عن واقع دول الخليج العربي الأخرى، وعلى خلاف الدراسات الرسمية التي أشارت إلى عدم اهتمام المواطن القطري بالتغييرات التي تجتاح العالم العربي، بدأت قطر تشهد بعض التطورات الداخلية تأثراً بما يدور في محيطها الإقليمي، فعلى صعيد واقعة التظاهرات كان هناك إعتقاد سابق أن قطر أبعد ما تكون عن هذه الواقعة لأن هذه الأفعال «غريبة عن المجتمع القطري»[21]، وحتى مع ظهور آلالاف الدعوات على الـ(FaceBook) من ناشطين قطريين تدعو إلى تنظيم الاحتجاجات والنزول إلى شوارع الدوحة للاحتجاج على سياسة الأمير الخارجية وروابطه مع (إسرائيل) والولايات المتحدة التي لها قواعد عسكرية في الإمارة الصغيرة وتطالبه بالتنحي عن السلطة وإطلاق الحريات العامة، إلا أن هذه الاحتجاجات لم تتحقق ومرت التواريخ التي تم تحديدها على أنها موعد للتظاهر مثل يوم 27 فبراير 2011 وبعدها يوم 16 مارس من نفس العام دون أي حدث يذكر

وهو ما دعا الصحفية المستقلة (Shabina S. Khatri) إلى القول بأن قطر «هي المكان الذي لن يشهد أي تظاهرات»[22]، وقد عزت الصحفية المذكورة اعتقادها هذا إلى جملة أسباب أهمها الوفرة الإقتصادية التي تتمتع بها قطر والدخل السنوي العالي الذي تحققه الإمارة لمواطنيها وللأجانب المقيمين على أراضيها وهو ما يعمل على تغييب أي مطالب بالإصلاح السياسي[23].

وعلى ذات المنوال اعتقد الصحفي (Shadi Hamid) إن قطر ليس مقدراً لها أن تواجه ما تواجهه بعض الدول الخليجية المجاورة لها من مظاهر احتجاج داخلي للأسباب نفسها التي أوردتها الصحفية (Khatri) وهي ارتفاع دخل الفرد السنوي وقلة عدد سكانها وطبيعة نظام الحكم الملكي[24]، إلا أنه سيادة مناخ مستقر وارتياح داخلي لم يكن حائلاً دون أن يعلن أمير قطر في نهاية شهر أكتوبر من عام 2011 عن عزمه إجراء انتخابات للمجلس التشريعي (مجلس الشورى) في عام 2013 وهي السلطة التشريعية التي كان قد نص عليها دستور عام 2003 وهذا المجلس مشابه في صلاحياته لما يتمتع به مجلس الأعيان الأردني من حيث المصادقة على الميزانية وتشريع القوانين وسحب الثقة عن الوزراء[25].

ولا شك في أن هذه القرارات الداخلية كانت تحسبية لما يمكن أن يأتي به الداخل القطري في حال عدم التعاطي بإيجابية مع التطورات الإقليمية فعلى الرغم من غياب الاحتجاجات الداخلية إلا أن الدعوات على مواقع التواصل الاجتماعي بعدم دستورية الإمارة القطرية تثير القلق وهو ما دفع إلى تبني توجهات تطمينية لإزالة

مظاهر القلق هذه، على الرغم من أن الحكومة القطرية تعاملت بقسوة مع أية دعوات للتظاهر أو الاحتجاج[26].

إن القلق من اندلاع احتجاجات داخلية أمر وارد لأسباب تتعلق بنوعية السياسة الداخلية والخارجية على حد سواء، إذ شهدت الدوحة احتجاجات ذات طابع إسلامي عدها البعض نتيجة لطبيعة السياسة الداخلية التي تعتمدها الإمارة[*] ولعل هكذا حدث يتيح إمكانية توقع احتجاجات مماثلة يكون مصدرها السياسة الخارجية وطبيعة العلاقات الحميمية التي تجمع قطر بالولايات المتحدة و(إسرائيل) خصوصاً مع وجود مكتب للمصالح التجارية الإسرائيلية في الدوحة ووجود قواعد عسكرية أميركية، إذ إن مجتمعاً تقليدياً ومحافظاً مثل المجتمع القطري قد لا يتمكن من هضم بعض السياسات، وربما كانت هذه التطورات الداخلية فضلاً عن تطورات إقليمية ذات صلة بالشأن السوري، كانت السبب وراء إجراء نقل مفاجئ للسلطة، وذلك عندما أعلن الأمير (حمد) في شهر حزيران من عام 2013 عن عزمه تسليم السلطة إلى ولي عهده (تميم بن حمد)، وقد نقلت السلطة بإعلان رسمي صدر عن الأمير (حمد بن خليفة) في 25 حزيران مسوغاً قراره بالرغبة في ضخ دماء شابة في القيادة القطرية ووضع قطر على مسار التغيير والإصلاح[27].

إن هذه الخطوة المفاجئة وغير المتوقعة في تاريخ الخليج العربي قد خضعت للكثير من الاجتهادات فعزاها البعض إلى سوء حالة الأمير (حمد بن خليفة) الصحية[28]، على حين تبنت صحيفة

(The Telegrahp) البريطانية وجهة نظر أخرى أفادت فيها إن نقل السلطة يشمل أيضاً استقالة رئيس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ (حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني)، وهذا قد يقيم نوعاً من العلاقة ما بين الخوف من تطورات إسلامية داخلية وصدور إعلان نقل السلطة المفاجئ على أساس أن ولي العهد له علاقات قوية مع الإسلاميين وأن توليه الحكم، مثلما قد يفقد قطر بعض صفاتها الليبرالية التي سبق أن عمل الأمير حمد ووزير خارجيته على زرعها في سياستها الداخلية ونوعاً ما في سياستها الخارجية، قد يجعل قطر أكثر قرباً من تنظيمات الإسلام السياسي مما يعزز من مواقع قطر المعنوية والفعلية لدى هذه التنظيمات وفي الوقت نفسه يجعل من قطر أيضاً أكثر إثارة لمخاوف دول الخليج العربي المجاورة لها(29).

إلا أن نقل السلطة لم يكن مجرد استبدال أمير بآخر، بل ترافق مع تغيير في نوعية القيادات السياسية بما في ذلك عزل وزير الخارجية السابق الشيخ (حمد بن جاسم بن جبر) عن منصبه وهو ما يوحي أن التغيير طال الشخصين اللذين رسما صورة قطر الخارجية وهما الأمير السابق ووزير خارجيته وهذا قد يعطي الإنطباع أن قطر في طريقها لإحداث تغيير في سياستها الخارجية خوفاً من تطورات داخلية غير محسوبة أو نتيجة لضغوط قوى إقليمية مثل السعودية والأمارات، إذ إن هذه الدول بدأت تتخوف من سياسة قطر الخارجية بدعمها اللامحدود للتنظيمات الإسلامية في مصر وسوريا وتونس وليبيا وهو ما أثار مظاهر عدم استقرار إقليمي وسبب قلقاً من امتداد عدم الاستقرار هذا إلى دول الخليج العربي نفسها.

ثانياً: صناعة الأمن الخارجية

مثلما هو معروف تشكو دولة قطر من مظاهر ضعف جيوبوليتيكية مثل صغر المساحة الجغرافية وقلة عدد السكان وضعف إمكاناتها الدفاعية وقواتها العسكرية، وهذه الحقائق الموضوعية في حال بقائها على حالها دون تغيير قد تجعل منها دولة عديمة التأثير، إلا أن ما يميز السياسة القطرية هو قدرتها على تجاوز عناصر الضعف هذه من خلال تقوية عناصر القوة الأخرى، ومن ذلك أن قطر اعتمدت على العلاقات العسكرية والحماية الأجنبية التي توفرها القوى الكبرى كتعويض عن حالة النقص في القدرات العسكرية القتالية والدفاعية.

إن قطر الواقعة بين جارين كبيرين هما السعودية وإيران تشعر بالخطر والخشية من عدم قدرتها على تأمين الرخاء والأمن لمواطنيها الذين يتمتعون بأعلى دخل سنوي على مستوى العالم نتيجة لمبيعات الغاز الضخمة التي تسهم بنسبة (70٪) من تكوين الناتج الكلي لكونها تحتل المركز الثالث عالمياً في إنتاج الغاز، وتأمين الحماية لا يكون مجاناً فالولايات المتحدة لها قاعدتان في قطر إلا أن القطريين يدفعون (60٪) من التكاليف السنوية لبقاء القاعدتين تعملان[30].

وفي بحث كتبه (Steven wright) وصدر عن جامعة (George Town) في قطر أشار إلى أن قطر وبفضل إحتياطيات الغاز الطبيعي لديها تمكنت من أن تكون مجهزاً رئيساً للعديد من دول العالم وهو

ما يعني زيادة عدة الدول التي لها مصلحة في حماية أمنها واستقرارها[31].

إن أي تغيير في سياسة قطر الخارجية مرتبط بحدوث التغيير في عنصرين مهمين: الاول الثروة المالية التي تتمتع بها والتي يبدو أن صناعة الغاز في العالم تتجه نحو توفير فرص أكبر للإقتصاد القطري والعنصر الثاني هو الوجود العسكري الأميركي، إذ اعتمدت قطر على هذا الوجود في توفير الحماية اللازمة لها من أي تهديدات إقليمية بدليل أن هذا الوجود كان عاملاً تشجيعياً لأن تؤدي قطر دوراً محورياً في المنطقة ينافس النفوذ الإيراني في سوريا ولبنان وتعمل على إسقاط أحد حلفاء طهران في المنطقة دون أن تتخوف من نتائج ذلك على الموقف الإيراني من قطر التي تشعر أنها محمية بالمظلة الأميركية.

تبدو الحاجة القطرية للحماية الأجنبية شديدة في ظل وجود عناصر ضعف في الإقتصاد تجعل الحاجة ماسة لزيادة هذه الحماية بطريقة أو أخرى، فالاعتماد المتزايد على الخارج في تأمين مصادر الحياة حيث أن (90٪) من احتياجات قطر من الموارد الغذائية مستوردة من خارج الحدود[32]، يجعل من مسألة توفير الحماية الأجنبية ذات أولوية إستراتيجية، ويبدو أن هذه الاعتماد الأمني قد أضعف من بريق الاستقلالية الذي تسعى قطر إلى تحقيقه كأمر واقع على صعيد السياسة الخارجية عندما تبنت أنماط جديدة في سلوكياتها وعلاقاتها، وعلى هذا الأساس إن اعتماد قطر على الخارج في توفير الغذاء قد جعلها تعتمد أيضاً على الخارج في

تأمين الحماية اللازمة من أجل الحفاظ على موارد الغاز الطبيعي والنفط واستقرار الإيرادات.

لقد ذكر الشيخ (حمد بن خليفة) ذات مرة «أننا أنشأنا برنامج الغذاء الوطني القطري عام 2008 من أجل تقليل اعتماد قطر على استيراد الغذاء من الخارج وتعزيز مبادئ الاكتفاء الذاتي»[33]، وبما أن قطر غير قادرة على تأمين احتياجاتها من المواد الغذائية من الداخل حتى لو أضطرت لاستغلال كافة أراضيها الصحراوية لأغراض زراعية يبقى الحلم بتحقيق الاكتفاء الذاتي مجرد صورة تداعب مخيلة النخبة السياسية وفي الوقت نفسه يلهمها بتكثيف صناعة الأمن الخارجية من أجل تحقيق الاستقرار في واردات الغاز التي تعد المصدر الأساسي للحفاظ على الرفاهية الإقتصادية.

الكلي يبلغ (800) ألف نسمة وأن عدد المواطنين الأصليين يبلغ (170) ألف نسمة، للمزيد راجع:

Jeremy M. Sharp, The Al-Jazeera News Network: Opportunity or Challenge for U.S. Foreign Policy in the Middle East, Op.Cit, p 4.

(*) إن بعض الكتابات التي عالجت موضوع الدول الصغرى حاولت أن تبين بشكل واضح تأثير صغر المساحة الجغرافية على طبيعة النظام السياسي والسلوك الخارجي، ونجد أن بعض الكتابات وصفت صغر المساحة بأنه (خطير Dangerous) على اعتبار أن الدولة قد تتعرض لهجوم خارجي يفوق قدرتها في الدفاع عن نفسها، فيما وصفته كتابات أخرى بأنه (ديمقراطي Democratic) بمعنى أن صغر المساحة يفضي بالدولة إلى أن تكون ديمقراطية في ممارساتها لأنها لا تعاني من مشاكل إحتكار السلطة، ودراسة أخرى وصفت صغر الحجم بأنه (ذكي Smart) وأيضاً (جميل Beautiful) بمعنى أن الدولة الصغيرة لا تعاني من مشاكل الضغط السكاني والتعدد الاجتماعي والتنوع في الأعراق مما يجنبها الكثير من مشاكل الإنقسام الداخلي ويجعل إقتصادها أكثر فاعلية، ويبدو أن صغر حجم قطر قد إنطوى على إيجابيات فيما يتعلق بعدم وجود تنوع إجتماعي يمكن أن يسبب عدم إستقرار داخلي وكان للرفاهية دور في الحيلولة دون ظهور حركات إصولية داخلية، وهو ما جعل الحالة القطرية مختلفة عن نظيرتها السعودية، للمزيد عن هذه الدراسات يمكن الرجوع إلى:

J. E. Peterson, Qatar and the World: Branding for a Micro-State, The Middle East Journal, Volume (60), Number (4), Autumn, 2006, pp 732-748.

(14) مروة فكري، ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية، السياسة الدولية، العدد (187)، يوليو، 2012.

(15) Arch Puddington, Freedom in the World 2012, Freedom House, London, 2012, p 17.

(16) معتز سلامة، الإجراءات المسبقة لتجنب الثورات الشعبية في الخليج، تحولات إستراتيجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد أبريل، 2011، ص ص 24 - 25.

(17) المصدر السابق، ص 25.

(18) Fabrice Rousselot, Al-Jezira sur la voie de l'Amérique, libération, 8 janvier 2013.

(19) Guido Steinberg, Qatar and the Arab Spring; Support for Islamists and New Anti - Syrian Policy, Op.Cit, p 5.

(20) Ibid, p 5.

(21) أمل عبد الملك، صحيفة الراية القطرية، 13 مارس 2011.

(22) Shabina S. Khatri, Qatar: Why Protests Won't Happen Here, huffingtonpost, 7 march 2011. At: http://www.huffingtonpost.com/shabina-s-khatri/qatar-why-protests-wont-h_b_830129.html.

(23) Ibid.

(24) Shadi Hamid, There Aren't Protests in Qatar - So Why Did The Emir Just Announce Elections?, The Atlantic Weekly, 1 November 2011. At:

http://www.theatlantic.com/international/archive/2011/11/there-arent-protests-in-qatar-so-why-did-the-emir-just-announce-elections/247661/

(25) Ibid.

(26) ولعل المثال على هذا التعامل هي حالة الشاعر القطري (محمد بن راشد العجمي) الذي نضم قصيدة سياسية بعنوان (قصيدة الياسمين) في عام 2011 مع بداية الثورات العربية أبدى فيها إعجابه بثورة تونس معرباً عن أمله في أن يطال التغيير دولاً عربية أخرى، وقد أصدرت محكمة قطرية في 29 نوفمبر من عام 2012 حكماً قاسياً عليه بالسجن المؤبد بتهمة، كما جاء في نص قرار الحكم، التحريض ضد النظام والعيب على ذات ولي العهد وإساءة إستخدام الدستور، وهو ما أثار إستياء المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة كما إنتقدت منظمة العفو الدولية قرار الحكم، يمكن الرجوع إلى:

الأمم المتحدة تدين الحكم بالسجن المؤبد على شاعر في قطر، صحيفة القدس العربي اللندنية، العدد (7327) في 9 كانون الثاني 2013، ص 2.

(*) وهي الاحتجاجات التي إنطلقت في بعض شوارع الدوحة بالضد من مشروع بناء كنيسة في العاصمة القطرية وهي تعد الأكبر ليس في الخليج العربي فحسب بل في الشرق الأوسط أيضاً كما نقلت ذلك قناة الـ(BBC) في تقرير متلفز ويمكن الرجوع إليه على الرابط التالي:

http://www.youtube.com/watch?v=dw4Ze0D-K8M.

وهذه ليست أول مرة يتم فيها إفتتاح كنيسة في قطر، إذ أن أول كنيسة تم إفتتاحها للكاثوليك في قطر تم في العام 2008 بعد إنعقاد مؤتمر حوار الأديان في الدوحة

في نفس العام وكان هناك وقتئذ مشروع لإفتتاح أربع كنائس أخرى تخص طوائف مسيحية مثل الجالية الإنجليكانية والجالية الإرثوذكسية، والجالية القبطية المصرية، وقد وصفت صحيفة العرب القطرية آنذاك مشروع بناء الكنيسة بمثابة إنتقالة حقيقية للحوار بين الأديان من النظرية إلى التطبيق خصوصاً بعد أن منحت الدولة القطرية للمسيحيين المقيمين على أراضيها أراضي شاسعة تم تخصيصها لبناء دور عبادة لهم، راجع في ذلك:

ياسين بن لمور، الكنائس في قطر... نظرة من الداخل، العرب القطرية، في 31 ديسمبر 2008، على الرابط:

http://www.alarab.com.qa/details.php?docId = 67744&issueNo = 373&secId = 16.

(27) david gardner, qatar shows how to manage a modern monarchy, The Financial Times, 25 June 2013.

(28) John hall, Emir of Qatar profile: Who is Sheikh Hamad bin Khalifa Al Thani, how did he turn Qatar into the world's richest nation and why has he decided to abdicate?, The Independent, 26 June 2013.

(29) Damien McElroy, Qatar preparing for leadership transition, The Telegrahp, 9 June 2013.

(30) Felix Imonti, Qatar: rich and dangerous eyes Syria, The Christian Science Monitor, September 19, 2012.

(31) ستيفن رايت، سياسة قطر الخارجية: الإستقلالية والأمن، في: مجموعة مؤلفين، علاقات الخليج الدولية، مركز الدراسات الإقليمية والدولية، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورج تاون في قطر، الدوحة، 2010، ص 15.

(32) Allen J. Fromherz, Qatar: A Modern History, Op.Cit, p 11.

(33) Ibid, p 12.

الخاتمة

مع وجود نظام دولي يتسم باللاعدالة في توزيع القدرات والامكانات وارتكازه أكثر على سياسات القوى الكبرى التي تميل باتجاه تطويع آليات عمل النظام وتنظيم تفاعلاته بما يتماشى مع إستراتيجياتها ومصالحها العليا باتت الدول الصغرى أشبه بالكيانات السياسية عديمة التأثير في الشؤون العالمية خصوصاً أن هذه الدول في ظل وجودها ما بين قوى أكبر منها أخذت تعطي الأولوية للبقاء والحفاظ على وجودها بدلاً من الانغماس في صراعات وأزمات دولية، ومع وجود عدد من الدول الصغرى التي تمكنت من إحداث تأثير في بعض علاقات القوة بين الدول الكبرى مستغلة في ذلك التوظيف الذكي لجملة من العوامل مثل الموقع الجيوبوليتيكي المتميز وحاجة القوى المتصارعة لحلفاء يمثلون نقاط ارتكاز إستراتيجي في أقاليم معينة من العالم إلا أن هذه النماذج من الدول الصغرى كانت محدودة ومثلت علامة فارقة في تاريخ العلاقات الدولية في القرن العشرين فضلاً عن أن تأثيرها كان قد انحصر في

إطار القضايا التي مثلت نقاط تقاطع بين العملاقين فترة الحرب الباردة.

بدت قطر في مطلع القرن الحادي والعشرين وكأنها في وارد الخروج عن هذه القاعدة المألوفة عن طبيعة الأدوار التي تؤديها الدول الصغرى، ولم يكن صعودها الإقليمي قد تم بطريقة سريعة ومفاجئة فالملاحظ على السياسة الخارجية القطرية أنها إتسمت بالتدرج في تكثيف انغماسها وإلتزامها بالقضايا الإقليمية وتعاملت ببراغماتية عالية مع طبيعة التحولات التي أخذت تشهدها المنطقة العربية منذ نهاية التسعينيات من القرن العشرين كما عملت على توظيف أدوات جديدة لم تكن مفعلة في السياسة الخارجية للدول الإقليمية ألا وهي أداة الأعلام الفضائي المؤثر مما يعني أنها وظفت إمكانات ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال والفضاء المفتوح لخدمة قضايا سياستها الخارجية.

هكذا أخذت الإمارة القطرية ترسم ملامح سلوكها الخارجي بتأنٍ وببطئ يحدوها في ذلك الرغبة في تحقيق مكانة إقليمية ودولية خصوصاً أن أميرها الجديد الذي تولى السلطة منذ العام 1995 كان مدفوعاً بالرغبة في «وضع قطر على الخارطة العالمية» على خلاف السياسة القديمة التي إنتهجها والده والتي تمثلت أساساً بالانضواء تحت عباءة الدولة السعودية والإحتماء بها للحفاظ على وجودها آنذاك من الدولة المجاورة الأكبر التي تهدد كيانها السياسي والجغرافي ألا وهي إيران، ولم يمكن من الممكن الخروج عن هذه السياسة والفكاك من أسر التبعية للمملكة السعودية إلا من خلال

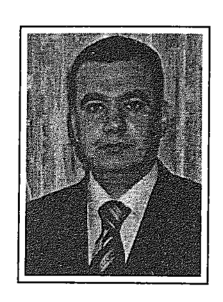
إعتماد نهج سياسي خارجي بدا وكأنه ازدواجي أو متناقض داخلياً بسبب من الجمع ما بين متناقضات سياسية متعارضة مع بعضها، إذ انتهجت قطر واحدة من أكثر السياسات الخارجية ابتكاراً في المنطقة بالمحافظة على شبكة تحالفات غاية في التعقيد والتضارب في الوقت نفسه، فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي تستضيف فيه قطر أكبر قاعدة عسكرية في المنطقة، وهي قاعدة العديد، فإنها في الوقت نفسه تحتفظ بعلاقات قوية مع إيران وغيرها من أقطاب (محور الممانعة) في العالم العربي.

ولا شك في أن هذه السياسة هي محور إستراتيجيتها المتمثلة بالحفاظ على البقاء، فإيجاد قدر من التوازن في علاقاتها الخارجية ما بين أطراف متضاربة مثل إيران وسوريا من جهة والولايات المتحدة و(إسرائيل) من جهة أخرى مثلما تطلب قدراً عالياً من المناورة والإقناع والتأثير فإنه كان ضرورياً لهذه الإمارة في ظل وجودها في إقليم يمثل مركز استقطاب للقوى الدولية وعرضة للهزات والتطورات المفاجئة.

لا يمكن بأية صورة من الصور أن ننكر حقيقة أن قطر في السنوات التي تولى فيها الشيخ (حمد بن خليفة آل ثاني) حكمها للفترة 1995 ـ 2013 قد تغيرت إلى درجة كبيرة على مستوى الداخل والخارج عما كانت عليه في حكم والده ومن المتوقع أن تشهد تغييراً في ظل حكم ابنه الشيخ (تميم بن حمد)، فقطر مثل الكثير من دول العالم الثالث التي تفتقر إلى المؤسسات الدستورية يكون فيها لصناع القرار الذين يأخذون شكل (رئيس مستبد) أو (ملك غير

مقيد بسلطان أو دستور) أو (أمير) لدولة صغيرة يكون لهم دور محوري في مصير هذه الدول نظراً لهامش الحركة الواسع الذين يتمتعون به في صنع القرار الداخلي وفي تقرير نوعية السياسة الخارجية.

فهرس



أ. م. د. عماد مؤيد جاسم المرسومي

- دكتوراه علوم سياسية ـ قسم الاستراتيجية/ جامعة النهرين عام 2007.
- تدريسي في كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة ديالى للفترة 2006 وحتى الوقت الحاضر.
- حالياً مدير تحرير مجلة العلوم القانونية والسياسية/ جامعة ديالى.
- عمل باحثاً في مركز الدراسات العربية والدولية ـ الجامعة المستنصرية للفترة 2008 ـ 2009.
- مشاركة في العديد من الندوات العلمية والمؤتمرات التي عقدت في العراق.
- نشر العديد من البحوث والدراسات في المجلات العلمية العراقية مثل مجلة قضايا سياسية والمجلة السياسية والدولية فضلاً عن مقالات في صحف متعددة مثل العرب العالمية والخليج وأخبار العرب الإماراتية والوطن القطرية والزمان العراقية.
- مشاركة في كتابة التقرير الإستراتيجي العراقي للعام 2008 و2010 لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

الدور القطري فوضى برائحة الغاز

ريع الغاز القطري تحول إلى مصدر مهم من مصادر تمويل العنف والإرهاب في المنطقة، تحت مرأى ومسمع الولايات المتحدة صاحبة نظرية (الحرب على الارهاب). والاسلحة والمتفجرات التي تحصد الارواح في العراق وسوريا وبلدان أخرى، ممولة من دولة قطر عبر وسطاء وشركاء ومن دول أوربية تنتمي إلى الاتحاد الاوربي وأعضاء في حلف الناتو، أنها الفوضى المغمسة بالدم وبرائحة الغاز القطري الذي بدأ بنمط جديد من استثمار عوائده في إشاعة الفوضى في المنطقة، لإعادة تشكيل خرائطها على خلفية الهزيمة الأميركية في العراق وصعود القوى الاقليمية والدولية الجديدة.





ISBN: 978-614-426-261-0



السعر :8 دولارات أميركية